الجمهورية الإسلامية الموريتانية
وزارة الاقتصاد والمالية

الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك

2030 – 2016

المجلد الثاني

التوجهات الاستراتيجية وخطة العمل

فهرس المحتويات

1. **الملخص التنفيذي** 5
2. **ملخص التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي** 9
1.2 الديناميكية الاجتماعية: الحصيلة، نقاط القوة، نقاط الضعف، التحديات والفرص 9
2.2 الديناميكية الاقتصادية: الحصيلة،نقاط القوة، نقاط الضعف، التحديات والفرص 12
3.2الحكامة والمؤسسات، السلم والأمن: 13
3. **رؤية الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك: موريتانيا كما نريدها عام 2030** 15
4. **الأهداف والتوجهات والمرتكزات الاستراتيجية** 17
1.4الأهداف والتوجهات 17
2.4المرتكزات الاستراتيجية 18
1.2.4 المرتكز الاستراتيجي رقم 1: ترقية النمو القوي والمستدام والشامل **19**
2.2.4المرتكز الاستراتيجي الثاني: تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية **27**
3.2.4المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بجميع ابعادها **37**
5. **خطة العمل ذات الأولوية 2016- 2020** 40
1.5الورشات ذات الأولوية للمرتكز 1 ترقية النمو القوي والمستدام والشامل 42
1.1.5الورشة الاستراتيجية لتعزيز نمو أكثر تنوعا للقطاعات الواعدة **43**
2.1.5الورشة الاستراتيجية لترقية القطاع الخاص وتطوير ممارسة الأعمال **55**
3.1.5الورشة الاستراتيجية لتعزيز البنى التحتية الداعمة للنمو **60**
2. الورشات ذات الأولوية بالنسبة للمرتكز 2: تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية ذات الجودة العالية 68
الورشة الاستراتيجية للرفع من النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني وجودتهما 68
الورشة الاستراتيجية لتحسين شروط الولوج إلى خدمات الصحة 77
3.2.5الورشة الإستراتيجية للتشغيل للجميع وترقية الشباب والرياضة **80**
الورشة الإستراتيجية زيادة قدرة التكيف للطبقات الأكثر هشاشة 84
3. ورشات أولوية للمرتكز 3: الحكامة بكافة أبعادها 91
1.3.5ورشة استراتيجية الحكامة السياسية والوئام الاجتماعي والسلم والأمن **92**
2.3.5الورشة الإستراتيجية لتعزيز دولة القانون وحقوق الإنسان والعدالة **96**
3.3.5الورشة الإستراتيجية للتحكم في العائد الديمغرافي **99**
4.3.5الورشة الإستراتيجية لترقية المشاركة الواعية للنساء ومحاربة التمييز على أساس النوع: **101**
ورشة إستراتيجية الرفع من جودة الإدارة العمومية: 102
ورشة الاستراتيجية والحكامة الاقتصادية والمالية 107
5.3.7ورشة استراتيجية التنمية المحلية واللامركزية **112**
7.3.5ورشة استراتيجية حكامة بيئية جيدة وتسيير معقلن للمصادر الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث **114**

6. الإطار الاقتصادي الكلي _____ 118
7. آلية تنفيذ ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك: _____ 139
8. الملحقات _____ 145
الملحق1: التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في السيناريو الطموح للنمو 145
الملحق2: خطة العمل الأولوية 2016-2020 حسب التكاليف والحالة التمويلية 146
الملحق3: نـظرية التغيير 150
الملحق 4 مصفوفة مؤشرات تنفيذ ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 152

قائمة الجداول

جدول 1 خطة عمل استراتيجية انمو المتسارع والرفـ ا ه المشترك

الجدول2 : معدل نمو الناتج الداخلي الخام الاسمي والمساهمات القطاعية في النمو (%)

الجدول 3 : معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي والمساهمات القطاعية في النمو (%)

الجدول4 : الاستخدامات - الموارد (الناتج الداخلي الخام الحقيقي واستخداماته بالأسعار الثابتة، %)

الجدول 5 : إسقاطات الميزان الجاري

الجدول 6: معدل نمو الناتج الداخلي الخام الإسمي والمساهمات القطاعيةفي النمو (%)

الجدول 7: معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي والمساهمات القطاعية في النمو (%)

الجدول 8: تطور المالية العامة

الجدول 9 إصلاحا اللأسعار الدولية

الجدول 10: إسقاطات الميزان الجاري (بملايين الدولارات الأمريكية)

لجدول11: الاستخدامات – الموارد (الناتج الداخلي الخام الحقيقي واستخداماته بأسعار ثابتة، %)

الجدول: 12 تقديرات مرونة التشغيل - النمو

1. الملخص التنفيذي

1. إن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي أعدتها الحكومة للفترة (2016-2030) تأتي بعد انقضاء فترة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (2001-2015) وتتزامن مع أجندة التنمية المستدامة (2016-2030).

2. وقد اتسم مسلسل إعداد هذه الاستراتيجية بمشاركة العديد من الفاعلين بما فيهم اللجان الفنية على مستوى القطاعات الوزارية وممثلي المصالح الخارجية للدولة والمنتخبين الوطنيين والمحليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعيين والشباب والنساء والمغتربين وشخصيات مرجعية وشركاء البلاد الفنيين والماليين.

3. وقد تم إعداد الاستراتيجية على عدة مراحل : (1) التحضير والانطلاقة؛ (2) المشاورات القطاعية والجهوية؛ (3) صياغة تقارير مجموعات العمل وفق الركائز الاستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار للترابطات القطاعية؛ (4) صياغة وثائق الاستراتيجية وخطة عملها الأولى (2016 – 2020)؛ (5) التحسيس والتشاور من خلال ورشات بين جهوية وورشة وطنية واللجنة الموسعة للتشاور وأخيرا المصادقة على الاستراتيجية من طرف الجهات المخولة (اللجنة الفنية لمحاربة الفقر واللجنة الوزارية لمحاربة الفقر).

4. وعلى إثر هذا المسلسل تم إعداد استراتيجية من جزأين: (1) الجزء الأول يتناول التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي للبلاد؛ (2) الجزء الثاني يتناول التوجهات الاستراتيجية وخطة العمل (2016-2020) للاستراتيجية.

5. ونقدم فيما يلي أهم خلاصات و توجهات الجزأين :

التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي

6. إن التشخيص الموضوعي الشامل للحالة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية مكن من الوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والعوائق لأخذها بعين الاعتبار عند إعداد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك سبيلا إلى نمو قوي شامل مستديم يخلق فرص العمل ويخدم التنمية الاجتماعية والحكامة الجيدة.

7. إن تقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001-2015) أظهر تحقيق العديد من المكاسب الهامة كاستقرار إطار الاقتصاد الكلي الذي مكن -رغم وضعية دولية لم تكن مواتية في الغالب- من استعادة التوازنات المالية الكبرى. وفي هذا الإطار فإن معدل النمو المتوسط خلال الفترة وصل إلى 4,5%، كما تم التحكم في التضخم حيث كان معدله أقل من 5%. وقد تميزت بنية الميزانية بزيادة ملحوظة لحصة المداخيل المتأتية من الصناعات الاستخراجية. وخلال السنوات الست الأخيرة تضاعفت تقريبا الموارد الداخلية للدولة بفضل مجهود تعبئة الموارد غير المسبوق.

8. وفي هذا السياق لوحظ تراجع منتظم للفقر على امتداد الفترة (51% سنة 2001 ، 46,7% سنة 2004، 42% سنة 2008 و31% 2014). وقد تسارع هذا التراجع ما بين 2008 و 2014 ورافقه لأول مرة تناقص العدد الإجمالي للفقراء الذي انتقل من 1,4 مليون نسمة إلى 1,1 مليون نسمة رغم النمو الديمغرافي.

9. من جهة أخرى فإن اعتماد وتنفيذ استراتيجية لتنمية القطاع الخاص مكنا من إدخال العديد من الإصلاحات، كان لها الدور البارز في تحسين كل من مناخ الأعمال وتصنيف الدولة على مؤشر تعاطي الأعمال.

10. لقد رافق تلك الإصلاحات إنجاز العديد من البنى التحتية الداعمة للنمو، مكنت من تحسين الظروف المعيشية للسكان. وهكذا انتقل إجمالي الطرق المعبدة من 1760 كلم سنة 2001 إلى 3069 سنة 2010 قبل أن يصل 4867 كلم سنة 2014 وقد شملت البنى التحتية أيضا الموانئ والمطارات حيث تمت توسعة ميناء انواكشوط المستقل وميناء انواذيبو كما

تم إنشاء ميناء تانيت ومطار أم التونسي الدولي الحديث الحديث في انواكشوط...و في مجال الكهرباء تم إنشاء العديد من المحطات ومد شبكات النقل مما مكن من رفع الإنتاج من 475 مليون كيلووات سنة 2007 إلى 749 مليون كيلووات سنة 2015 وهو ما يمثل زيادة بنسبة 80%. وفي مجال الماء الشروب فإن تنفيذ مشاريع الظهر وآفطوط الساحلي وآفطوط الشرقي... مكن من رفع نسبة الولوج للماء الشروب إلى 58,3% سنة 2008 ثم إلى 65,4% سنة 2014. أما في مجال تقنيات الإعلام والاتصال فقد تم إنجاز الكابل البحري وإدخال تقنيات الألياف البصرية، ينضاف إلى كل ما سبق استصلاحات كبيرة في مجال الزراعة (قناة كرمسين...).

11. لقد تم تنفيذ استثمارات عديدة في مجال البنى التحتية الصحية (بناء وترميم وتجهيز العديد من المستشفيات ومدارس الصحة) خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة مما مكن من حصول نجاحات في مجال محاربة المرض (السيدا، الأوبئة، السل، الملاريا).

12. وفيما يخص التعليم والتكوين، تم تسجيل تقدم هام على مستوى الولوج من خلال تنفيذ برامج طموحة لإنشاء وتوسعة المدارس والإعداديات الريفية. كما شهد التعليم الفني هو الآخر مجهودا استثنائيا مكن من مضاعفة قدراته الاستيعابية وتم كذلك العمل على تحسين جودة التعليم.لقد شهد التعليم العالي هو الآخر تشييد العديد من المؤسسات الجامعية والمدارس المتخصصة مكنت من الرفع من تمهينه ومن مضاعفة قدرته الاستيعابية,

13. في مجال الحكامة، شهدت البلاد تنفيذ العديد من الإصلاحات الدستورية التي كانت تتويجا لحوارات مثمرة أدت إلى تحول عميق في المشهد المؤسسي. كما مكنت الإصلاحات من تحسين أداء الإدارة الجبائية ومن ترشيد الموارد العمومية كما تم اعتماد إستراتيجية لمكافحة الرشوة مكن تنفيذها من تغيير العقليات حيال الممتلكات العمومية، أضف إلى ذلك الإصلاح العميق للحالة المدنية وإدخال التقييد البيومتري.

14. رغم هذه المكاسب الهامة لازالت هناك تحديات تتعلق أساسا بعدم تنوع الاقتصاد وضعف قدرات القطاع الخاص وضعف الموارد البشرية، وضعف الولوج لخدمات الصحة القاعدية وصحة الأم والطفل خاصة، أضف إلى ما سبق الصعوبات المتعلقة بنوعية التعليم وعدم ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق العمل، الشيء الذي يفاقم بطالة الشباب ويجعلهم أكثر عرضة للأطروحات المتطرفة.

15. ولا بد هنا من مجهود إضافي في مجال محاربة الفقر ودعم اللحمة والحماية الاجتماعيتين والولوج لخدمات الماء الشروب والكهرباء خاصة في الوسط الريفي.

16. ولا تزال تحديات بيئية قائمة مثل الحد من المخاطر المرتبطة بالكوارث والتغير المناخي وتطوير المحروقات في الوسط البحري.

17. وسبيلا إلى مواجهة هذه التحديات سيجري تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع واالرفاه المشترك خلال السنوات القادمة وفقا **للرؤية المستقبلية و الأهداف وخطة العمل** المقترحة كما يلي.

الرؤية المستقبلية و الأهداف وخطة العمل

18. إن الرؤية المستقبلية "موريتانيا كما نريدها عام 2030" مؤسسة على قيم الإسلام السني الوسطي وعلى اللحمة والسلم الاجتماعيين وعلى الإنصاف والتضامن والوحدة الوطنية وكذلك على العدالة والديمقراطية والشفافية وحقوق

الإنسان في إطارٍ من الحكامة الرشيدة. وتسعى هذه الرؤية إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام سبيلا إلى تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كافة وضمان العيش الكريم لهم.

19. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم تحديد ثلاثة مرتكزات استراتيجية متكاملة تُشكل الأهداف الاستراتيجية المعتمدة لتحقيق نمو اقتصادي شامل وازدهار اقتصادي يعود بالنفع على الجميع.

المرتكز الاستراتيجي الأول : ترقية النمو القوي والمستدام والشامل

20. يتعلق الأمر هنا بخلق الظروف المواتية لنمو اقتصادي قوي، مستدام وشامل من خلال نُقلات هيكلية للاقتصاد والمجتمع تعزز (ا) القطاعات المنتجة للثروة والتشغيل وتضمن التلاحم الاجتماعي وتلبي الطلب الداخلي وبوجه خاص من خلال المبادرة الخاصة والابتكار، و ب) القدرات التصديرية للبلاد وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المرتكز الاستراتيجي الثاني : تطوير رأس المال البشري والولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية

21. يهدف هذا المرتكز بشكل خاص إلى تطوير رأس المال البشري من خلال الرفع من النوعية والولوج للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى وتعزيز الحماية الاجتماعية.

المرتكز الاستراتيجي الثالث : تعزيز الحكامة بكافة أبعادها

22. سيتم تعزيز الحكامة بمختلف أبعادها، من خلال تعزيز دولة القانون والديمقراطية واللحمة الاجتماعية والمساواة والأمن واحترام حقوق الإنسان ونجاعة التسيير الاقتصادي والمالي والبيئي وتعميق اللامركزية.

23. تجمع هذه الرؤية المستقبلية بين الطموح والواقعية حيث سيتم خلال السنوات الخمس الأولى تعزيز المكتسبات واستكمال المشاريع الجارية ووضع أسس لقيام موريتانيا جديدة، في مناخ سياسي هادئ، وخلق بنية تحتية داعمة للنمو وظروف ملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية. سيتم في هذا الإطار تنفيذ الإصلاحات الضرورية لتحسين مناخ الأعمال وترقية دور القطاع الخاص. وسيظل معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة في حدود 5% سنويا. كما سيشهد رأس المال البشري نقلة هامة.

24. وخلال الخمسية الثانية سيصبح الاقتصاد أكثر تنوعا وأكثر تنافسية وسيشهد معدل نموٍ فعلي في حدود 10% سنويا وستكون الموارد البشرية أكثر كفاءة وتحفيزا.

25. أما خلال الخمسية الثالثة فستظهر موريتانيا في وجهها الجديد إذ سيصبح معدل النمو الاقتصادي في حدود 12% بفضل اقتصاد أكثر تنافسية وشمولا، يتحقق فيه تراكم رأس المال المنتج وخفض دور القطاع غير المصنف ويكون أكبر قدرة على تحمل الصدمات.

26. على مستوى خطة العمل الأولى (2016 – 2020) فإن مرتكزات الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع الثلاثة تتوزع على خمسة عشر ورشة استراتيجية تحتوي على 59 تدخلا ذي أولوية يلزم القيام بها في شكل إصلاحات أو برامج أو مشاريع أو أنشطة مختارة.

27. وتصل كلفة هذه الخطة إلى حوالي 10،5 مليار دولار أمريكي ينبغي تعبئة خمسة مليارات دولار أمريكي منها لتنضاف إلى 3 مليار دولار متاحة حاليا أي ما مجموعه 8،5 مليار دولار وسينضاف إليها كذلك مليارا دولار (2) ينبغي تعبئتهما لصالح المشاريع التي سيجري تنفيذها بشراكة بين القطاعين العام والخاص.

28. من جهة أخرى تم وضع تصور لنظام متابعة وتقويم الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك اعتمادا على آلية مؤسسية ملائمة وعلى مخرجات متابعة مصممة لكي تتيح تنفيذا أفضل للاستراتيجية.

29. وفي الأخير تم تحديد المخاطر التي من شأنها أن تعيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك والتي من بينها: (أ) الوضع الأمني في شبه منطقة الساحل، (ب) آثار التغير المناخي و، (ج) الصدمات الاقتصادية الخارجية.

2. ملخص التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي

1.2 الدينامكية الاجتماعية: الحصيلة، نقاط القوة، نقاط الضعف، التحديات والفرص

1.1.2 الدينامكية والعائد الديمغرافي

30. حسب المعطيات المتمخضة عن مختلف التعدادات العامة للسكان والمساكن فإن موريتانيا كانت تضم 3.537.368 ساكنا في 2013 مقابل 2508159 ساكنا في عام 2000 و1864236 ساكنا في 1988 و1338830 ساكنا في 1977 . إن معدل النمو الديمغرافي المتوسط السنوي والذي كان 2,9 % بين 1977 و1988 ، قد انخفض قليلا ليصل إلى 2,4 % بين 1988 و 2000 وإلى 2,77 % بين 2000 و2013 . وخصائص السكان في هذا اليوم تظهر : (i) بنية ديمغرافية شابة ؛ (ii) فوارق وعدم مساواة بين الجنسين و(iii) فرص يجب اغتنامها في مجال العائد الديمغرافي. لقد انتقل معدل التقري من 63,3 % في 1977 إلى 87,9 % في 1988 ثم إلى 98,1 % في 2013 .

31. و هكذا انتقلت نسبة التحضر من 22,7 % في 1977 إلى 48,3 % في 2013 ، أي أنها تضاعفت خلال 36 سنة. وحسب إسقاطات قسم السكان بالأمم المتحدة فإن موريتانيا قد تصبح بلدا ذ غالبية حضرية في حدود 2025. وفي هذا الأفق فإن عدد السكان قد يبلغ 4.690.927 ساكنا وسيكون 5.278.457 ساكنا في 2030 .

2.1.2 الفقر ، التنمية البشرية المستدامة و اللامساواة

32. لقد سجل معدل الفقر انخفاضا كبيرا حيث انتقل من 51 % في 2000 إلى 42 % في 2008 و31 % في 2014 . و هذا الانخفاض المتسارع بين 2008 و 2014 صاحبه و للمرة الأولى انخفاض في عدد الفقراء الذي انتقل من 1,4 مليون إلى أقل من 1,1 مليون بين 2008 و 2014 و مع تفاوتات جهوية ما زالت واضحة .

33. و قد تطور مؤشر التنمية البشرية من 0,347 في 1980 إلى 0,506 في 2014 في موريتانيا . و قد انتقل ترتيب البلد من الرتبة 161 في 2013 إلى الرتبة 156 في 2015 . و على الرغم من هذا التقدم، فإن ثمة جهودا ما زال يلزم القيام بها : (i) على مستوى النظام التربوي (ii) على مستوى النظام الصحي والوقاية من سوء التغذية وعدم الأمن الغذائي (iii) على مستوى فقر سكان الريف خاصة (iv) وعلى مستوى اللامساواة في مجال النوع .

34. إن مجهودات الحكومة في مجال الشغل و الدمج قد تركزت في السنوات الأخيرة ، علاوة على النمو الاقتصادي القوي ، على إعداد استراتيجيات ووضع البنى وتطوير الآليات والمقاربات و تنفيذ البرامج .

35. فعلى المستوى الوطني يقدر معدل البطالة سنة 2014 ب 12,85 % (المسح الدوري للظروف المعيشية) و 10,1 % في 2012 (المسح الوطني السريع حول التشغيل -ENRE) و على المستوى الجهوي فإن توزيع البطالة حسب الولاية يظهر أن الشباب متأثر بنسب كبيرة في المراكز الحضرية الكبرى مثل انواذيبو (34,64 %) و انواكشوط (31,62 %). و بالنسبة للجنس فإن بطالة الشابات (24,6%) أكبر من بطالة الشباب الذكور (19,5%) . و هشاشة الشغل الحضري تمس 54,62% في 2014 مقابل 54,1% في 2012 و من المفارقة أنها تمس الحضريين (51,58%) أكثر من الريفيين (48,42%) .

3.1.2 النفاذ إلى الخدمات الأساسية :

36. حسب معطيات 2014(المسح الدوري للظروف المعيشية) يمكن أن نصنف في ثلاث فئات توفر الخدمات الأساسية لتنمية رأس المال البشري وذلك عبر حساب معدلات متوسطة للنفاذ إلى تلك الخدمات. الفئة الأولى ترتبط بالخدمات الثلاث الأكثر توفرا التي هي المدرسة الابتدائية (63,5%)، الهاتف (66,4%) و الماء الشروب (62,1%). الفئة الثانية من حيث التوفر تشمل النقل العمومي (42,6%) و توفر الكهرباء (76,9% في الوسط الحضري و لكن بنسبة 2,3% فقط في الوسط الريفي و شبه الحضري) وخدمات النقاط و المراكز الصحية (33,6 %) الإعلام (الراديو/ التلفزة : 32,6 %) والبنى التحتية للتعليم الثانوي (26,2%). والفئة الثالثة التي يقل النفاذ إليها تشمل الانترنت (17%) ، الشرطة (16,8%) المستشفى (15,5

%)، الخدمات القضائية (12%) ، الخدمات المصرفية (11,2%)، الصرف الصحي (9,8%) ، الفضاءات الشبابية (7,5%) ، البريد (4,6%) و الصحافة المكتوبة (3,2%).

التهذيب

37.ارتفع معدل الولوج إلى التعليم ماقبل المدرسي ، حسب التقرير حول وضعية النظام التربوي 2014، من 5,0% في 2004 إلى 9,3 % في 2014 . 2015 . و في التعليم الأساسي تقدر نسبة التمدرس الخام ب 72,4% في 2013 مقابل 68,4% في 2000 و 44,7% في 1988 حسب معطيات التعداد العام للسكان و المساكن .و أظهرت نسبة التمدرس الخام للبنات منذ 2000 فارقا لصالحهن أما في التعليم الثانوي العام فإن نسبة التمدرس الخام ، وفقا لنفس المصدر، فكانت 30,9% في 2013 مقابل 24,2 % في 2000 .

38. و عرف التكوين التقني و المهني تطورا مهما على مستوى العرض خلال العشرية الأخيرة (حسب التقرير حول وضعية النظام التربوي 2014، فإن أعداد المنتسبين قد انتقلت من 1902 متعلما في 2004 إلى 7602 في 2014) أي بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 15 % . و يتم استقبال 30,5% من تلك الأعداد من قبل مؤسسات خصوصية .

39. و بالنسبة للتعليم العالي، فإن العرض العمومي يتكون من 13 بنية تعليمية. وحسب الدليل الإحصائي للتعليم العالي لعام 2015 ، فإن عدد طلاب التعليم العالي في موريتانيا شهد زيادة لا يستهان بها حيث انتقل من 14368 طالب في القطاع العمومي للعام الدراسي 2007 – 2008 إلى 19862 طالب في عام 2014 – 2015 أي بزيادة سنوية خلال الفترة بلغت نسبة 4%.

40. ويمثل إلتعليم الحر، حسب التقرير حول وضعية النظام التربوي 2014، نسبة 67,7% من التعليم ما قبل المدرسي و14,8% من التعليم الأساسي و 25,4% من السلك الأول من التعليم الثانوي و39,3 % من سلكه الثاني ، و30,5 % من التكوين التقني والمهني و9,8% من التعليم العالي .

41. و في التعليم الأصلي، مكن إحصاء أجري في عام 2010 من قبل الوزارة المكلفة بهذا التعليم من تصنيف 9170 وحدة تقدم تعليما من هذا النوع. و قد قدرت الأعداد في مختلف هذه المستويات ب 167.152 متعلما .وتقدرمشاركة الفتيات بأكثر من 30%.

42. أما فيما يخص محوالأمية، فتفيد بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2013 أن معدل الأمية انخفض إلى 36,3% مقابل 46,9% في عام 2000،أي بنسبة انخفاض بلغت أكثر من عشر (10) نقاط (41,0 % للنساء و31,3% للرجال).

43. وعلى مستوى حكامة النظام التربوي، فإن النظام التربوي قليل الفعالية، ويتميز بضعف قدرته على التوزيع العادل للموارد وترجمتها إلى نتائج ملموسة لدى التلاميذ.

44. و فيما يتعلق بالتمويل، فعلى الرغم من الزيادة في حصة النفقات الجارية المخصصة لهذا القطاع، فإنها تظل دون معايير الإطار المرجعي لGPE .

الصحة والتغذية:

45. على الرغم من إنجاز البنى التحتية والتجهيزات الطبية، وخصوصا خلال السنوات الخمس الماضية، وتعزيز الجهاز الوطني لتكوين المصادر البشرية واكتتاب الموظفين، فإن النتائج المسجلة لا تزال غير كافية، ولم تتمكن من الوصول إلى معظم الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالقطاع.

46. وعلى الرغم من هذه الجهود، فالتحديات لاتزال موجودة، لاسيما فيما يتعلق بوفيات الأمهات والأطفال، ومكافحة المرض، وتنظيم عرض الخدمات الصحية وإنتاج وتسيير المصادر البشرية وتوفير الأدوية النوعية والكواشف والمواد الاستهلاكية واللقاحات والمستحضرات وفي مجال تمويل القطاع.

47. وفيما يتعلق بالتغذية، فإنه حسب الإطار التصوري عن أسباب سوء التغذية فإن محددات سوء التغذية على مستوى البلاد ذات صلة بقطاعات عديدة و من أسبابها ما هو آني ومنها ما هو ضمني ومنها ما هو بنيوي. ومع تعدد القطاعات المعنية فإن العمل من أجل التغذية لازال ناقصا بالرغم من أهمية الرهان، الرهان الذي هو ضمان تغذية جيدة لكافة أطفال ونساء موريتانيا من خلال الحصول على تغذية كافية ونوعية مع استغلال أمثل لخدمات التغذية.

الضمان الاجتماعي :

48. شهد الضمان الاجتماعي على مدى السنوات الخمس الماضية تغييرا مؤسسيا ملائما من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (SNPS) في العام 2013 وتفعيلها. مما ساعد في إرساء الأسس لرؤية طويلة الأمد وخارطة طريق لإنشاء نظام متكامل للضمان الاجتماعي، لاسيما من خلال السجل الاجتماعي قيد الإعداد، والذي سيكون بمثابة الأساس لمختلف تدخلات الضمان الاجتماعي وتحديد المحتاجين والذين يعانون من الفقر المدقع والفقر.

المياه والصرف الصحي :

49. في المناطق الريفية وشبه الحضرية، والتجمعات التي يزيد سكانها عن 150 نسمة ، فإن نسبة الإمداد تقدر ب 42,5% ولكن معدل التوصيلات يبلغ 25,8% فقط. و في الوسط الحضري (تسيير الشركة الوطنية للمياه)، فإن حجم الطلب، مقاسا بـ 40 لترا في اليوم ولكل فرد يعتبر مرتفعا نسبيا. غير أن نسبة التوصيل لا تزال ضعيفة: 51,5% على أن تبلغ نسبة 72% عندما تكتمل أشغال شبكة الماء والصرف الصحي في نواكشوط

50. أما من حيث الولوج إلى الصرف الصحي والنظافة على المستوى الوطني، فنتائج المسح الدوري حول الظروف المعيشية لعام 2014 تظهر أن 35,1% من الأسر لا تتوفر على مراحيض في منازلها مقابل 47,5% في عام 2008 (المسح الدوري حول الظروف المعيشية).

الطـاقة

51. يقدر إنتاج الكهرباء ب 749 مليون كيلوواط في 2015 مقابل 415 مليون كيلوواط في عام 2007 مسجلا بذلك زيادة قدرها 80%. أما فيما يتعلق بولوج الأسرة إلى شبكة كهربائية شهد تغيرا كبيرا حيث فقد انتقل من 30% في عام 2008 إلى 38,8% في 2014 (المسح الدوري للظروف المعيشية). ومع ذلك، توجد فوارق كبيرة في الولوج إلى الكهرباء بين المناطق الحضرية (76,9%) والمناطق الريفية (2,3%). والفرص المتاحة الآن في قطاع الطاقة مرتبطة بارتفاع الطلب في الداخل والتصدير واكتشاف الغاز في عرض البحر كبديل لمدخلات أخر أكثر تكلفة والتمكن من الطاقة المتجددة ومزجها مع غيرها من مصادر الطاقة. وعلى الرغم من فائض الإنتاج، فلا تزال مشاكل النقل والتوزيع مطروحة.

الإسكان والمباني العمومية

52. وفي مجال الإسكان، قامت الدولة بإعادة هيكلة أحياء الضواحي وتهيئة قطع أرضية في مساحات كبيرة في العديد من المدن وتشييد العديد من المباني والمساكن. ومع ذلك، يواجه القطاع عموما بعض الإكراهات المتعلقة بما يلي: (أ) عدم وجود استراتيجية وطنية للاستصلاح الترابي والتنمية الجهوية والإسكان في جميع أبعاده، (ب) نقص البنى التحتية مما يعرقل وصول سكان الحضر والريف إلى السوق والمرافق الأساسية، و(ج) عدم وجود آلية وأدوات صيانة المباني والتجهيزات العمومية، (د) التطور العمراني السريع والفوضوي، (ت) الطلب القوي على المباني العمومية والمساكن.

2.2 الديناميكية الاقتصادية: الحصيلة،نقاط القوة، نقاط الضعف، التحديات والفرص

1.2.2 المواصفات والتحليل القطاعي للنمو الاقتصادي:

مواصفات النموالاقتصادي 2001-2015

53. على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية (2001-2015)، بلغ متوسط النمو الاقتصادي الحقيقي 4,5%، مدفوعا بشكل رئيسي بالأنشطة الاستخراجية ،والبناء والأشغال العامة (BTP)، والنقل والاتصالات والخدمات. وهذا النمو كان أكثر قوة على مدى السنوات الخمس الماضية (2011-2015) مسجلا بذلك معدلا حقيقيا قدر بنحو5,2%، مدفوعا بشكل رئيسي بحيوية قطاع البناء والأشغال العامة وذلك مرتبط بتطورالبنى التحتية والذي هو ثمرة برنامج الاستثمار العمومي المكثف (ارتفع الاستثمار العمومي من 23% من الميزانية العامة للدولة في عام 2009 إلى 43% في عام 2015)، وارتفاع أسعار خامات الحديد والنحاس والذهب في الأسواق الدولية. وعلى الرغم من الآثار المجتمعة لانعكاس الوضع الدولي والمخاطر المناخية، فقد تم الإبقاء على هذه النتائج من خلال السياسات المناسبة والتقدمات على المستوى الهيكلي وبدعم من انتعاش الصيد (6,3%) واستمرار ديناميكية قطاع البناء والأشغال العامة المتعلقة بتكثيف البنى التحتية والتوجيه الجيد للخدمات الخصوصية.

التحليل القطاعي للنمو

54. لقد سجل القطاع الأولي، وهوالذي يمثل في المتوسط 31% من الناتج المحلي الخام بين عامي 2001 و 2015، زيادة بلغت نحو2,7 % خلال الفترة مع تقلبات غيرمنتظمة نتيجة الأداء الضعيف الناجم عن العوامل المناخية. وهويشكل أحد دعائم الاقتصاد الموريتاني، وقد خلق فرص عمل لنحو 28% من القوى العاملة في عام 2013 (التعداد العام للسكان والمساكن). وبلغ متوسط الأنشطة الاستخراجية 12,4 % من الناتج المحلي الخام بمساهمة متوسطة في النموالحقيقي بنسبة 0,8% خلال نفس الفترة. وأنشطة القطاع الثلاثي تمثل نسبة 33,5% من الناتج المحلي الخام بين عامي 2001 و2015، وتمتص 64,2% من القوى العاملة وفقا لنتائج المسح الدوري حول الظروف المعيشية 2014. وهذه الأنشطة، الغير مصنفة للغاية، ساهمت في أكثرمن نصف النمو الحقيقي للناتج المحلي الخام خلال الفترة مع مساهمة أكبرعلى مدى السنوات الخمس الماضية.

55. وتتمثل الخصائص الرئيسية وقيود النموالاقتصادي في: (أ) نموغيرمنتظم وغيركاف مقارنة مع النمو السكاني والشغل؛ (ثانيا) تأثيرالطلب المحلي على النمومقيد بشكل كبيرمن قبل الطلب الخارجي. (الثالث) يواجه النمو إكراهات الإنتاجية ومردودية عوامل الإنتاج؛ و (د) تباطؤ محرك الاستثمار في النمو وعجزالادخاربالنسبة إلى الاستثمار.

2.2.2 مناخ الأعمال والقدرة التنافسية للاقتصاد:المعوقات والفرص

56. على الرغم من التقدم المحرز في بعض الإصلاحات في مجالات تشجيع الاستثمار (قانون الاستثمار والمنطقة الحرة بانواذيبو، والقانون التجاري إلخ)، وتحرير الاقتصاد وتسهيل ممارسة الأعمال في مجالات مثل إنشاء المقاولات (شباك وحيد في انواكشوط و انواذيبو)، وحماية المستثمرين، بالإضافة إلى جهد كبيرفي مجال البنى التحتية (الطاقة والطرق والموانئ وغيرها)، فلا يزال الاستثمارالخاص دون التوقعات.

57. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في الاستثمارات في البنى التحتية التي لها آثار إيجابية على الإنتاجية الكلية للعوامل، فلاتزال مردودية الأنشطة الإنتاجية متأثرة بالتكلفة العالية نسبيا للمدخلات التي تدخل في عملية الإنتاج (الماء والكهرباء والهاتف وسائل النقل، والمواد المستوردة، وما إلى ذلك)، وكذلك توفرالتمويلات وتكاليفها. هذه العوامل تعيق القدرة التنافسية للاقتصاد الموريتاني وجاذبيته لرؤوس الأموال الأجنبية.

3.2.2 المالية العمومية والسياسة النقدية والتوازنات الخارجية:

58. خلال السنوات الأخيرة، كان الحفاظ على الاستدامة المالية من أولويات السلطات العمومية الرئيسية. والسياسة المالية المتبعة تركزت على خلق الفضاء المالي من خلال الاستفادة المثلى من الموارد المالية، بما في ذلك الموارد المحلية، وترشيد الإنفاق العام. وبالتالي، فالانجازات المالية في عام 2015 مكنت عائدات الدولة، خارج المنح والنفط، من تسجيل مستويات بلغت حوالي 419 مليار أوقية مقابل حوالي 390 مليار أوقية في عام 2013 و 182 مليار أوقية في عام 2008،و 121 مليار في عام 2005 و 53 مليارفي عام 2000. ونتج هذا الوضع، الذي تميز بمضاعفة الإيرادات في 6 سنوات (بين عامي 2008 و 2015) عن جهود تعبئة الموارد،و التي تجسدت في توسيع القاعدة وخاصة بفضل تحسين جباية الضرائب. وعلى مستوى العجزالإجمالي (بما في ذلك المنح والنفط)، فقد سجل تحسن ملموس. وهكذا ،فإن هذا العجز بلغ في 2015 3,7% من الناتج المحلي الخام غيرالاستخراجي مقابل 7,9% في عام 2008 و5,6% في عام 2000. وخارج المنح والبترول، فإن العجز بلغ 6,6% في عام 2015 مقابل 11,1% في عام 2008 و8,3% في عام 2000.

59. والمعوقات الرئيسية لتحسين تسيير المالية العمومية التي لاتزال قائمة هي: (أ) ضعف القاعدة الضريبية والقدرة على تعبئة الإيرادات. (ثانيا) الصعوبات في السيطرة على النفقات الجارية (الأجوروالإعانات والتحويلات إلى كيانات القطاع العمومي). (ثالثا) النواقص في كفاءة النفقات الاستثمارية بما يتماشى مع أولويات الخطة التنموية؛ (رابعا) خطر تراكم المديونية و(خامسا) الاعتماد الكبير للميزانية على الموارد المتأتية من الأنشطة الاستخراجية.

60. مكنت السياسة النقدية المتبعة من التحكم في التضخم وتعزيز مرونة النظام المالي من خلال إعادة رسملة البنوك. وبلغت الاحتياطيات مستوى قياسيا إلى حد تغطية أكثر من سبعة أشهر من الواردات.

3.2 الحكامة والمؤسسات، السلم والأمن:

1.3.2 دولة القانون وحقوق الإنسان

61. في مجال الحكامة الديمقراطية، من الضروري ذكر التقدمات الرئيسية التالية: (أ) إرساء عادة الحوار السياسي المنتظم بين المعارضة والأغلبية (بين عامي 2010 و 2016 تم تنظيم عدة حوارات سياسية، كان آخرها الحوار الوطني الشامل الذي تم اختتامه في أكتوبر 2016)؛ (ب) تنظيم انتخابات مفتوحة لجميع الفاعلين السياسيين، تحت إشراف هيئة مستقلة والتي عين أعضاؤها بصفة توافقية. و (ج) إنشاء مجلس مؤسسة المعارضة الديمقراطية.

62. وفيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، فقد أدى الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان إلى المصادقة على كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي هي موضع رقابة على الصعيد الدولي. ومع ذلك فهناك جوانب من المسطرة القانونية (المعاهدات والاتفاقيات) ما زال يتعين بذل جهد إضافي لضمان تطبيق مضمونها. ويفسر ذلك جزئيا بضعف المصادر البشرية والمادية.

63. وفيما يتعلق باحترام الحريات المدنية، فموريتانيا تضمن حرية التعبيروالتنظيم والتجمع ... و لذلك فمنذ عدة سنوات وهي تحافظ على أفضل مرتبة في مجال حرية التعبير في العالم العربي. والواقع أن المشهد الإعلامي تميز بشكل خاص بإنشاء الهيئة العليا للصحافة والسمعيات . البصرية، والتحريرالكامل للفضاء السمعي البصري منذ عام 2010 وإلغاء قمع المخالفات الصحفية (عدم تجريم انتقاد الصحفيين). وكذلك، فالأحزاب السياسية والمنظمات غيرالحكومية الوطنية والدولية تمارس أنشطتها بحرية في إطار قانوني.

64. وفيما يتعلق بالولوج إلى الحالة المدنية،فقد تم إنشاء حالة مدنية فعالة من قبل الدولة كشرط لا غنى عنه لإقامة أسس دولة القانون وكأداة استراتيجية لضمان أمن البلاد على المدى القصير والمتوسط والطويل. و أيضا، و منذعام 2009،اختارت موريتانيا إدخال النظام البيو متري (التحقق من الهوية) في سياق تأمين وثائق الحالة المدنية. وهكذا، تم

إنشاء الوكالة الوطنية للسكان والوثائق المؤمنة (الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة) في عام 2010. وعلى الرغم من تغطية عالية نسبيا (أكثر من 85%)، فإن التحديث المنتظم للحالة المدنية وولوج السكان إلى الخدمات، خصوصا الأطفال في سن الدراسة وأولئك الذين هم أكثر هشاشة ومقيمون في مناطق نائية لا يزال يشكل تحديا.

65. وعلى صعيد تعزيز الوحدة الوطنية، فلا يمكن إنكارما تم إحرازه من تقدم في تضميد بعض جراح الماضي من خلال: (أ) اعتماد النصوص في مكافحة الرق ومخلفاته. (ب) تعويض ضحايا الإرث الإنساني و(ج) إنشاء أنشطة وكالة "التضامن " لتلبية خاجات الفئات الهشة. وقد تم إدراج القضية العقارية متعددة الأبعاد، كجزء من خارطة الطريق ، للقضاء على الأشكال المعاصرة للرق ومخلفاته، التي اعتمدتها الحكومة.

2.3.2 الحكامة والمؤسسات

66. وفيما يتعلق بالحكامة القضائية فإن التدخلات الرئيسية للسلطات العمومية شملت: (أ) تحسين النظرة إلى العدالة؛ (ب) توزيع القضاة وكتاب الضبط ومعاوني العدالة (العدول المنفذين والمحامين)،وإعادة تأهيل وتجهيزالمرافق القضائية والسجون؛ (ثالثا) تحسين كفاءة العدالة وأدائها. وفي مجال عدالة الأحداث، فيتواصل تعزيزقدرات الفاعلين في السلسلة الجنائية (القضاة وأعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة القضائية) من خلال تبادل الزيارات والتكوين الميداني في إطار الحماية الخاصة للأطفال المتنازعين مع القانون.

67. أما من حيث الحكامة الاقتصادية، فقد أدت الإصلاحات التي تم تنفيذها إلى تحسين معتبر لمردودية الإدارة الضريبية وترشيد تسيير النفقات العمومية. وكذلك تم اعتماد استراتيجية لمكافحة الفساد والتي مكن تنفيذها من تغيير كبير في العقليات حيال الممتلكات العمومية وتحسين ترتيب بلادنا دوليا. وعلى مستوى التخطيط الاقتصادي والمالي، تبنت الحكومة استراتيجيات للتنمية في البلد على المستويات الوطنية والقطاعية والجهوية مفصلة في خطط عمل،الشيء الذي سمح بتوفر رؤية أفضل للمستقبل ، ولكن فعالية التنفيذ للاستراتيجيات والبرامج كانت محدودة بسبب نقص المصادر البشرية والمالية و عدم التناسق بين التخطيط والتنفيذ... وقد تم تطوير واستخدام العديد من الأدوات والآليات لتحسين البرمجة والمتابعة.

68. و في مجال تخطيط الاستصلاح الترابي والتنمية المحلية واللامركزية، فقد تركزت توجهات الدولة في السنوات الأخيرة على لامركزية أكبر وعدم تركيز الأنشطة التنموية. فتم نقل العديد من هيئات الدولة إلى الداخل للحد من الاختلالات الإقليمية الملاحظة. وكذلك، تم وضع العديد من المشاريع والبرامج. و تم على نحو متزايد إشراك الفاعلين المحليين، ولكن ينبغي زيادة تعزيزالمواردالبشرية والمادية.

69. وفي مجال الحكامة البيئية، فقد تم الأخذ في الحسبان للتغير المناخي على مستوى مختلف البرامج المتعلقة بالبيئة. وبالإضافة إلى ذلك تم تمويل العديد من المشاريع من الموارد الوطنية وفي إطارالتعاون الدولي. ومع ذلك، فإن مشاكل التصحر وإزالة الغابات التي يجب أن تضاف إليها الصيغ غير المناسبة لاستغلال المصادر ،تثقل على التوازن البيئي والظروف المعيشية للسكان. وأمام هذا الوضع، فمن الضروري زيادة الوعي وتثمين المبادرات والآليات لتنفيذ التنمية المستدامة الحقيقية في موريتانيا في أفق العام 2030 .

3.3.2 السلم و الأمن

70. نظرا لموقعها الجغرافي وبنيتها السكانية والإجتماعية ومستوى نموها الحالي و وسائلها ، تواجه موريتانيا ، كما هو حال جيرانها، أخطارا، داخلية وخارجية، للزعزعة وعدم الأمن والتي استطاعت حتى الآن احتواءها وحتى تقليصها وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة . و على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية، فمن الضروري تعزيز التلاحم الاجتماعي و كذلك الوسائل الممنوحة للقوات المسلحة وقوات الأمن .

3. رؤية الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك: موريتانيا كما نريدها عام 2030

71. إن هذه الرؤية التنموية لموريتانيا في أفق العام 2030 تتأسس على ضرورة تلبية التطلعات المشروعة للموريتانيين وعلى إزالة العوائق ومعالجة التحديات التي تواجهها موريتانيا مجتمعا واقتصادا. وكذلك فيما يتصل بالبيئة الدولية التي تتسم بمنافسة حادة على الفرص التي تتناقص يوما بعد يوم. إنها ترجمة لطموح صاحب الفخامة، رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد عبد العزيز، لموريتانيا ومحاولة للاستجابة للتحديات التي تواجهها الدولة كما يبينها التشخيص المفصل للوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة: نقاط القوة والفرص ومكامن الضعف والمعوقات (أنظر إلى نظرية التغيرات في الملحق).

72. تضع هذه الرؤية أهدافا طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال الخمس عشر سنة القادمة مترجمة بذلك ((المستقبل الذي نريده لموريتانيا)).

73. تقسم الإستراتيجية طريق النمو إلى مراحل من خلال تطور المجتمع والاقتصاد الموريتانيين بالمقارنة مع الماضي. إن هذه النقلات التي تجعل هدفها النهائي خلقَ مجتمع مزدهر وموحد وفي سلام مع نفسه لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تضافر مجموع ضرورات أهمها : (1) تحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستديم وقوي ومطرد وشامل يوفر التشغيل ويعم نفعه أغلبية المواطنين ويخفف من حدة الفوارق الاجتماعية، (2) خفض الفقر بشكل معتبر والقضاء على الفقر المدقع، (3) تعزيز الديمقراطية ودولة القانون والحكامة الرشيدة في شتى المناحي وبشكل خاص احترام حقوق الانسان، (4) ترقية قيم الإسلام المنفتح على الحداثة والضامن للإنسجام الاجتماعي، (5) إنشاء نظام تربوي يشجع الوحدة الوطنية والمواطنة ويرسخ قيم العمل والإنتاج، (6) ولوج الجميع إلى الخدمات الصحية الجيدة وإلى الخدمات الاجتماعية الأخرى ، (7) تقليص الفوارق وترقية النوع من خلال تمكين النساء ودمج المجموعات ذت الاحتياجات الخاصة، (8) التنمية الجهوية المتوازنة من خلال استصلاح مناسب للأراضي ومن خلال اللامركزية الفعلية للموارد والسلطات، (9) احترام والمخافظة على البيئة والتسيير المستدام لها ، (10) مكافحة الآثار الضارة للتغير المناخي، 11) التنبؤ والحد من مخاطر الكوارث والاستجابة السريعة للحالات، 12) دعم إشعاع الدولة الثقافي الذي يمنحها موقعا تحسد عليه في مصاف الأمم.

74. هذه الأمور التي لا غنى عنها تشكل القوة المحركة لرؤية موريتانيا في أفق العام 2030. إن الخطوط العريضة لملامح موريتانيا التي يود الموريتانيون أن يعيشوا فيها هي كالتالي :

أ). مجتمع غني بتنوعه

75. لا شك أن موريتانيا تتكون من مجموعات مازالت تعيش بقايا عاداتٍ وتقاليدَ موروثة يظل البعض منها غير متسق مع التطور الكوني فيما يتصل بحقوق الإنسان وتمكين النساء. ولذلك لابد من ضمان لحمة اجتماعية قوية بحيث تصبح مساهمة كل مجموعة مصدر إثراء جماعي. وفي هذا الإطار، من شأن الشفافية في إدارة الأمور العامة، والعدالة والمساواة للجميع، والتمييز الإيجابي لصالح الفئات الضعيفة وتطوير آليات ملائمة للتضامن والحماية الاجتماعية أن تقضي على أسباب اي غليان اجتماعي. وبعد تحقيق ذلك لن تصبح آثار الرق والتمييز الاجتماعي في موريتانيا إلا ذكريات من ماض سحيق. في العام 2030، سيظهر مجتمع جديد متجانس وسيصبح مثالا يحتذى به في الوحدة وذلك في جو من التعدد، كما أن كل رجل وإمرأة سيكونان محل احترام. وسيصبح المجتمع الموريتاني فخورا بتراثه الثقافي والفني الذي سيتم إحياؤه مما سيساهم بلا شك في خلق شهرة لموريتانيا خارج حدودها. وسيُولَد مجتمع منفتح على العالم ومتسامح ومتضامن وعامل.

76. ومن شأن ممارسة الإسلام السني والتلاقح بين مختلف مكونات البلد ومناطقه وإتاحة التعليم للموريتانيين جميعا من خلال المدرسة الجمهورية أن يساهم إلى حد كبير في تجسيد هذه الرؤية.

ب) اقتصاد مزدهر وقوي

77. من شأن الاقتصاد إذا تم تنويعه وتضاعفت تنافسيته أن يزيد النمو الشامل والمستدام بمعدل متوسط برقمين (يزيد على 10%). وسيعود ذلك النمو بالنفع على جميع الموريتانين وخصوصا الأكثر حرمانا ومن شأنه كذلك أن يقلل من الفوارق بشكل معتبر ومن بطالة الشباب و البطالة المقنعة. هذا النمو سيكون بشكل رئيسٍ نتاج عمل القطاع الخاص الفاعل والذي يلعب دوره بشكل كامل في اقتصاد ذي توجه ليبرالي واضح .

78. سيتم استغلال موارد البلد الطبيعية على أحسن وجه، بصفة تحافظ على التنوع الحيوي واستدامة النظم البيئية وإنتاجية التربة وترشيد الموارد الماءية. وستتضاعف القيمة المضافة بفضل مشاركة أكبر من الموريتانيين و الموريتانيات في مراحل عملية الانتاج والتحويل المختلفة مستخدمين التقنيات ومطوعين التكنولوجيا. وستتم زيادة القيمة المضافة لمواردنا المعدنية والبحرية من خلال تفعيل قدرات تصنيع وتحويل هذه الموارد. كما أن قطاعيْ التنمية الحيوانية والزراعية اللذين لم يعودا المشغلين الرئسين للسكان سيمكنان رغم ذلك، نظرا إلى مقدورهما وإلى تأثيرهما في مجال مكافحة الفقر، من تغطية الحاجيات الغذائية لجميع السكان بشكل لائق بفضل تطور الإنتاجية. ويصاحب كل هذا احترام المعايير البيئية.

ج) تثمين رأس المال البشري

79. سيكون لموريتانيا في العام 2030 رأس مال بشريٍ نوعيٍ مما سيشكل إنجازا كبيرا وهو الهدف النهائي لعملية التنمية في البلاد. إن التنمية البشرية المستدامة ورفاه الموريتانيين يعتبران بالفعل من صميم الرؤية التي بين أيدينا. يتمحور الأمر هنا حول رفع المستوى التربوي للمواطنين والتحسين من الرعاية الصحية لهم سبيلا إلى حياة أفضل مع تمكينهم من اكتساب الخبرات والقدرات والمهارات الضرورية للإندماج في سوق العمل. وستمكن ثمار النمو الاقتصادي من تعزيز عرض البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية ومن ضمان الحماية الاجتماعية للمرأة ومن تمكينها ومن حماية الأوساط الضعيفة وتسريع عجلة الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

80. تأتي تلبية الرغبات الاجتماعية الأساسية في مرتبة متقدمة على أجندة الحكومة الموريتانية نظرا إلى تأثيرها المباشر على جودة الحياة ودورها الأساسي في ترقية التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الأخضر. كما تمكن كذلك من تحقيق مساواة مثلى أمام الفرص الاقتصادية مانحة عناية خاصة للأوساط الهشة، وخصوصا في الوسط الرعوي كما ستساهم في محاربة آثار الرق والتمييز على جميع المستويات.

د) دعم الحكامة في كل أبعادها

81. تُولي الرؤيةُ عناية خاصة لتعميق الديمقراطية و دولة القانون. لذلك يبقى إرساء الثقافة الديمقراطية في المجتمع ولدى النخبة هدفا كبيرا يجب الوصول إليه قبل العام 2030. وبتحقيق هذا الشرط سوف يمكننا الحديث عن حكامة رشيدة تتجسد بشكل خاص في (1): إجماع سياسي مبني على المبادئ الديمقراطية الكونية بما فيه خصوصا التناوب السلمي على السلطة، (2) دولة محايدة، منظمة للإقتصاد ناجعة في تدخلاتها وخاصة الأمنية منها، وتوفر عدالة مستقلة للجميع وخدمات اجتماعية أساسية جيدة جدا،(3) مجتمع مدني حيوي، و منظم، وصحافة مستقلة تساهم بشكل فعلي في رقابة المواطن للعمل الحكومي ، (4) تعزيز اللامركزية والتشاور سبيلا إلى ولوج أمثل للخدمات الأساسية وإلى نجاعة أكبر في تخصيص الموارد العمومية.

82. ستكون مكافحة الفساد، واحترام المال العام وإدخال التسيير المعتمد على النتائج، و المتابعة والتقويم في السياسات العمومية، والممارسات المثلى بالإضافة إلى السعي لإقامة إدارة ناجعة وعصرية تكون أساسا للتسيير الاقتصادي والمالي خلال ال 15 سنة القادمة.

هـ. الحفاظ على البيئة خدمة البيئة المستدامة

83. إن الوعي الجماعي المتزايد بالمشاكل البيئية سيمكن من التغلب على التهديدات المحتملة الوقوع قبل 2030. وسيتم احتواء آثار التغير المناخي بانتهاج سياسة مواتية للموارد الطبيعية النباتية (الغابات والمحميات) والحيوانية وللمجموعات وللمهن الهشة. وسيتم إعادة بناء الحواجز الرملية لحماية انواكشوط خصوصا ضد خطر مياه المحيط فضلا عن حماية النُظم الحيوية ومناطق الانتاج ضد اجتياح الرمال. وستتم المحافظة على توازن النظم البيئية وانتاجيتها كما سيحافظ على الفوائد الناتجة من هذه النظم وتحسينها. وسيتم استصلاح المحميات الأساسية وتحصينها لتصبح في العام 2030 مناطق جذب للسياح الأجانب والمواطنين على حد السواء. كما سيتم العمل على تجدد الغطاء النباتي للبلاد. وسيصبح استغلال ثروات باطن الأرض أكثر احتراما للطبيعة والبيئة . سيمكن تراجع التقري الفوضوي و كذلك التقدم في مجال الانتاجية من تخفيف الضغط على البيئة. وكذلك التسيير الأمثل للنفايات الصلبة والرقابة الصارمة على جودة المياه ومن تحسين إطار الحياة في الوسط الحضري. فاستغلال الموارد الطبيعية للطاقة وخصوصا المحروقات سيأخذ بعين الاعتبار بُعدَ الاستدامة لصالح الأجيال القادمة. وكذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي.

و. طموح واقعي

84. إن موريتانيا التي نطمح لها عام 2030 هي نتاج رؤية طموحة وواقعية في آن واحد. سيتم خلال الخمسية الأولى تعزيز المكتسبات واستكمال المشاريع الكبرى الجارية كما سيتم وضع أسس لموريتانيا جديدة بمناخ سياسي هادئٍ مع خلق بنية تحتية داعمة لنمو سنوي بمتوسط 5% وظروف مواتية لإستغلال الموارد الطبيعية سواء المعدنية أوالنباتية وسيدعم ذلك باستكمال الإصلاحات الضرورية لترقية مناخ الأعمال وترقية دور القطاع الخاص. كما سيتم إشراك رأس المال البشري لتحقيق هذه النقلة. وستشهد الخمسية الموالية بروز اقتصادٍ ليبراليٍ مؤسسٍ على انتاج متنوع وتنافسي بمعدل نمو للإقتصاد في حدود ال 10% سنويا تعززه موارد بشرية أكثر كفاءة وتشجيعا . فيما سيتغير وجه موريتانيا خلال الخمسية الثالثة حيث سيصل معدل النمو إلى مستوى قياسي 12% في السنة بفضل اقتصادٍ أكثر تنافسية وشمولية وبفضل تراكم رأس المال المنتج مع الحد من دور الاقتصاد غير المصنف وقدرة أكبر على امتصاص الصدمات. كما ستحوز البلاد على إطار اجتماعي وسياسي يستجيب للمعايير الدولية.

ش) تجسيد التزامات البلاد الدولية

85. بعد أن تصبح موريتانيا قوية بفضل النقلات التي سيشهدها اقتصادها ورأس مالها البشري وحكامتها ستصبح قادرة على تحقيق الالتزامات التي قطعتها على نفسها مع المجموعة الدولية وخصوصا الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة والاستغلال الأمثل للعائد الديمغرافي و المساهمة في تطبيق التزامات البلاد بموجب اتفاق باريس حول المناخ.

4. الأهداف والتوجهات والمرتكزات الاستراتيجية

1.4 الأهداف والتوجهات

86. مكن تحليل وضع البلاد والتشاور الواسع المقام به من الخروج بهدف عام ينبغي أن تصب جميع الاستراتيجيات القطاعية في اتجاه تحقيقه ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع و الرفاه المشترك. ويتعلق الأمر، بعد انقضاء ال 15 سنة القادمة، بخلق الظروف المواتية لنمو قوي ومستدام يجب أن يظل في حدود 5% خلال السنوات الخمس الأولى ثم ينمو ليصل إلى 10% و 12% خلال الخمسية الثانية والثالثة على التوالي. و يتعلق الأمر كذلك باتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان أن تشمل الانعكاسات الايجابية لهذا النمو أغلب الموريتانيين وبطريقة منصفة. إن من شأن توزيع الثروة هذا أو التشارك في الرفاه أن يقلص بشكل ملموس جميع الفوارق الملاحظة سواء تعلقت بالفئة العمرية أو بالنوع أو الوسط وكذلك تلك الموروثة من ممارسات اجتماعية بائدة.

87. تتقاطع أهداف الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك مع معدل نمو مطرد وذلك في مسعاها الهادف إلى تقليل الفقر مع أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف (رقم 1) المتعلق بالقضاء بشكل تام على الفقر المدقع وبتخفيض عدد الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون من الفقر بشتى تجلياته حسب التعريفات الوطنية في أفق العام 2030.

88. ستتسم النجاجات الاقتصادية التي سيتم تسجيلها بالنصف على الأقل بسمة الشمول إذ سيتجاوز معدل الدعم الاقتصادي المقاس بنسبة العمال الفعليين على المستهلكين الفعليين إلى 48% بعد أن كان في حدود ال 45%. وسيتم تقليص الفوارق مع الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية. وكذلك سن الاتكالية الاقتصادية سنخفض من 30 سنة في هذه الفترة إلى 25 سنة. وسيرتفع دخل المرأة العاملة بشكل ملموس من 27% إلى 40% من أجل تخفيض الفترة التي تعتمد فيها اقتصاديا على الغير عن 40 سنة كما هو الحال اليوم. وستشهد مساهمة الوسط الريفي في خلق الثروة تقدما صافيا حيث ستنتقل من 39% إلى 45%. إن تنويع القطاعات المولدة للثروة سيخلق الظروف المساعدة في تحويل العائد الديمغرافي إلى عامل إيجابي في النمو الاقتصادي.

89. من شأن سياسات إقتصادية أكثر طموحا أن تساعد في تحقيق هذه النتائج بتسريع الاصلاحات الجارية وبتطوير رأس المال البشري عبر سياسات تربوية وصحية أكثر طموحا وأحسن استهدافا من خلال العمل الجاد لتحسين الحكامة في جميع المجالات . وسيصبح من المأمول في هذه الظروف، مع اكتمال الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك أن يتضاعف الناتج الداخلي الخام للفرد الذي يبلغ حاليا 1300 دولار.

90. وسبيلا كذلك إلى تنفيذ رؤية موريتانيا التي نريدها في أفق العام 2030، ظل السؤال المركزي خلال فترة إعداد الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك هو ما هي التوجهات التي ستمكن من تنفيذ التحولات الضرورية للوصول إلى الأهداف المرسومة. وقد أخذ النقاش بعين الاعتبار نتائج تقويم الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2001 – 2015، والمشاورات الوطنية حول الأولويات لما بعد 2015 وكذلك التزامات موريتانيا الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية والمساهمات العديدة على المستوى القطاعي وكذلك المشاورات بين الأطراف ذات الصلة.

91. شكلت أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها المجموعة الدولية والتي صادقت عليها موريتانيا مرجعا ثابتا سواء أثناء تحديد توجهات الاستراتيجية واختيار مرتكزاتها أو في تحديد مستوى التطلعات أو النتائج المتوخاة .

92. إن التوجهات المحددة تشكل إذا الاستجابات الموضوعة للرهانات والتحديات المشخصة وهي تسعى إلى تلبية تطلعات الموريتانيين المشروعة.

93. وهكذا تم تحديد التوجهات الكبرى الثلاثة للاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك :

- المرتكز الأول : ترقية نمو قوي ومستدام وشامل
- المرتكز الثاني : تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية
- المرتكز الثالث : تعزيز الحكامة بجميع أبعادها

2.4 المرتكزات الاستراتيجية

94. تشكل الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك الإطار المرجعي لسياسات واستراتيجيات التنمية وتهدف إلى الخروج برؤية للبلد في أفق العام 2030 و هي تعتمد على المرتكزات الاستراتيجية الثلاثة التالية والتي يمثل كل واحد منها احد التوجهات الثلاثة الأساسية :

- المرتكز الأول : ترقية نمو قوي ومستدام وشامل
- المرتكز الثاني : تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية
- المرتكز الثالث : تعزيز الحكامة بجميع أبعادها

95. نعرض أدناه بالتفصيل الهدف العام و الأهداف الخاصة واستراتيجية التدخل ذات الصلة بكل واحد من المرتكزات الثلاثة:

1.2.4 المرتكز الاستراتيجي رقم 1: ترقية النمو القوي والمستدام والشامل

96. إن هدف هذا المرتكز هو ترقية النمو القوي والمستدام والشامل والمشترك مساهما في خلق الشغل الكامل والمنتج والكريم للجميع (هدف التنمية المستدامة رقم 8) وسيتم تجسيد ذلك من خلال ثلاثة أهداف خاصة :

- ترقية التنويع والتحول الاقتصادي
- تطوير البنية التحتية الداعمة للنمو
- تطوير قطاع خاص تنافسي

1.1.2.4 ترقية التنويع والتحولات الاقتصادية

97. يسعى هذا الهدف الخاص إلى الإستغلال الأمثل لمقدر النمو في اقتصادنا بشكل كامل وإلى دعم صموده أمام الصدمات الخارجية والمرتبطة بتقلبات أسعار المواد الأولية والتغيرات المناخية.

98. ومن هذا المنظور تسعى التدخلات في هذا المستوى إلى خلق المزيد من الثروة من خلال تحقيق نمو مطرد يتأتي من عدد أكبر من القطاعات لتستفيد من أعداد أكبر من الفاعلين. وللوصول إلى هذا الهدف يتوجب أن تعمل المحركات الاقتصادية بكامل قدرتها وأن يتم استغلال جميع الفرص والإمكانيات الاقتصادية بصفة ناجعة . وسيتم العمل في هذا المجال على محوري تدخل رئيسين:

- تحفيز وترقية القطاعات ذات المقدور العالي في النمو والتشغيل
- الاستغلال المعقلن لمقدور القطاعات الأخرى لكي يصبح الاقتصاد متوازنا.

الإنتاج في موريتانيا رافد من روافد النمو الاقتصادي

- يتبين من تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا خلال الفترة 1960 – 2014 أن هذا النمو يعود أساسا إلى الاستهلاك المحلي والطلب الداخلي. وعلى وجه العموم وكنتيجة للمفعول السلبي للتجارة الخارجية بفعل العجز التجاري المزمن، فإن الطلب الوطني كان القاطرة الرئيسية للنمو خلال هذه الحقبة الطويلة. وهكذا فإن الناتج الداخلي الإجمالي الذي عرف نموا قدره 3,7% ما بين 1961 – 2011 تباطأ متأثرا بالنمو السالب للتجارة الخارجية الصافية (الفارق بين صادرات وواردات السلع والخدمات)؛
- تبين حركية النمو الذي تميز بتناوب جذب الطلب الداخلي والطلب الخارجي عن الترابط الوثيق بين الطلب المحلي (الاستهلاك والاستثمار) والطلب الخارجي الصافي (الصادرات ناقصا الواردات). فعندما يزيد الطلب المحلي من خلال مكونة الاستهلاك أو من خلال مكونة الاستثمار، فإن الواردات تتزايد وتمحو تأثير ارتفاع الصادرات. وفيما يتعلق بالحالة التي يزيد فيها الاستهلاك فإن الواردات تزداد للاستجابة لاحتياجات الطلب على الغذاء بشكل أساسي. وبالنسبة لحالة الاستثمار فإن الاستثمار المستورد هو الذي يؤدي إلى تقليص تأثير التجارة الخارجية؛
- ويظهر توصيف النمو عدم انتظامه وعدم كفايته مقارنة بالنمو الديمغرافي وبالتشغيل وكذا عائق الإنتاجية ومردودية عوامل الإنتاج، إن الملاحظات السابقة التي تتناول تطور مكونات الطلب تبرز أن التحديات التي يواجهها الاقتصاد الموريتاني تبقى على مستوى مردودية الاستثمارات بصفة عامة وديناميكية الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات غير الريعية وكذلك النتائج المحصول عليها في سلسلة القيم بالنسبة لتلك الموجهة نحو استغلال هذه الموارد؛
- وهكذا عملت الحكومة في سعيها للاستفادة من مقدرات النمو الاقتصادي والاستجابة للأهداف ذات الأولوية التي رسمتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لمواجهة العوائق المبينة أعلاه، إلى تشجيع المبادرة الرامية إلى تحفيز

الإنتاج المحلي من أجل أن تصبح المقدرات التي تتوفر عليها البلاد ثروة حقيقية تخدم المواطنين؛

- وفي إطار هذه المبادرة خطت الحكومة الموريتانية مجموعة من الخطوات من شأنها أن تشجع الاستغلال الأمثل لمقدرات التنمية في البلاد وتشجيع تنويع الاقتصاد عبر دعم ظهور نسيج من الشركات الموريتانية ذات القدرة العالية على التنافس وعلى المشاركة بشكل نشط في تثمين مقدرات البلد في قطاعات واعدة والعمل على تحويل هذه المقدرات إلى ثروة ملموسة يمكنها التأثير على حياة المواطن من حيث فرص العمل وخاصة في صفوف الشباب وفرص الدخل. وتعمل هذه المبادرة أساسا على: (1) تنويع الاقتصاد الموريتاني من خلال تأسيس الشركات؛ (2) زيادة القيمة المضافة للمنتجات الموريتانية؛ (3) تشجيع الإنتاج المحلي؛ (4) تشجيع إقامة شركات أجنبية في موريتانيا وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (5) فتح الأسواق الدولية أمام المنتجات الموريتانية؛ و(6) خلق فرص عمل وخاصة لصالح حملة الشهادات من الشباب؛
- ويتعلق الأمر أولا باستحداث مراكز استقطاب نموذجية (إنتاج الخضروات، تنمية المواشي على نطاق مكثف، تقنيات الإعلام والاتصال، الصناعات، تطوير أدوات بناء محلية). وفضلا عن هذه الأقطاب يتعين العمل على الترويج للمنتجات الموريتانية ذات القدرة العالية على التنافس، الابتكار، التصنيع، واستقدام الشركات إلى موريتانيا، وتعزيز رأس المال البشري من أجل النهوض بالاقتصاد والبحث العلمي لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحسين الحكامة في القطاع الخاص الموريتاني.

2.1.2.4 تحفيز وترقية القطاعات ذات المقدور العالي في النمو والتشغيل

99. القطاعات الواعدة الرئيسية وذات الأولوية هي التنمية الحيوانية والزراعة والصيد وقطاع الصناعات الاستخراجية حيث ستركز الاستراتيجية التي سيتم اتباعها على التحويل والتصنيع. وللوصول إلى هذا الهدف سيتم إطلاق العديد من المشاريع الإصلاحية الهادفة إلى تحسين جميع مراحل سلسلة القيم لمضاعفة القيمة المضافة ولاستحداثها على المستوى المحلي.

في مجال الزراعة

100. في أفق العام 2030، سيظل الهدف هو المساهمة في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية الرئيسية ومضاعفة كمية الصادرات المطلوبة في الخارج وخصوصا الأرز والخضروات على أن يتم تحقيق هذا الهدف من خلال ترقية زراعة متنوعة ومنتجة وتنافسية ومستدامة في آن واحد وذلك من خلال تطوير المشاريع الزراعية الواعدة وذات مساهمة عالية في النمو (هدف التنمية المستدامة 2.3). وفي مجال الزراعة المروية سيتم تفعيل الكثير من التدخلات من أجل تحويل منطقة الضفة إلى سلة غذاء لبلدنا. وستمكن هذه الإجراءات من الوصول إلى هدف التنمية المستدامة 2 الرامي إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والرفع من مستوى التغذية والزراعة المستدامة.

101. سيكون لاستغلال المساحات التي يرويها مشروع قناة آفطوط الساحلي والمشاريع الزراعية الأخرى انعكاس على زيادة المساحات المروية خلال السنوات القادمة.

102. ستمنح الأولوية لزراعة الأرز والقمح لتغطية احتياجات الإستهلاك والتصدير. وسيصل إنتاج الأرز إلى 366.000 طن في أفق 2020. أما زراعة الخضروات والفواكه فسيتم تطويرها بشكل أكبر للحد من استيرادها ولزيادة كمية الصادرات . وسيتم تحسين الزراعة العائلية واستغلال المواد الغابوية وزراعة الواحات وذلك بشكل أساسي من خلال تحديث المزارع العائلية وعون المنتجين وتأطيرهم وتنظيمهم. وتنمية انواع الإنتاج المستديم وصموده أمام العوامل السلبية للتغيرات المناخية.

103. وفي هذا المجال سيتم تحقيق أفضل النتائج من خلال استصلاح المساحات بطريقة علمية وبوتيرة متسارعة والتسيير المستدام والمربح للبنى التحتية الهيدروزراعية وفك العزلة عن مناطق الانتاج وربطها بمصادر الطاقة.

104. كما سيتم بذل جهود جادة في مجال تنافسية الشعب وخاصة من خلال انجاز بنى تحتية للحفظ والتحويل والتسويق وكذا دعم المنتجين (المزارع العائلية و المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة...). وستعطى عناية خاصة لتخفيف مخاطر الكوارث والرفع من القدرة على الصمود، والإستعداد والاستجابة السريعة للحالات الطارئة وخصوصا فيما يتعلق بالفيضانات والجفاف.

105. يجب دعم الجهود المتخذة في هذه الخمسية بواسطة إحصاء زراعي لتوضيح الرؤية بشكل أكثر في القطاع. وسيمكن هذا الإحصاء بشكل خاص من ضمان مصداقية المؤشرات في هذا المجال إذ عليها الاعتماد في إعداد التنبؤات وكذا متابعة المنتوجات التي لم تكن محددة من حيث الكم. لذلك سيمكن الإحصاء من الإحاطة بالمنتجات الزراعية كافة لتقويم المساهمة الفعلية للقطاع في النسيج الاقتصادي الوطني ما سيجعل من الممكن تقويم المساهمة الفعلية للزراعة في الناتج الوطني الخام وكذلك معرفة معدل تطورها خلال تلك الفترة .

في مجال التنمية الحيوانية ومشتقاتها.

106. سيظل الهدف في أفق العام 2030 مضاعفة إنتاجية ومداخيل المنمين وتغطية احتياجات البلاد على الأقل في مجال الألبان واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء مع أخذ تأثيرات التغيرات المناخية بعين الحسبان. إن تزايد التدخلات الهادفة إلى تطوير الشعب الرئيسية (الألبان واللحوم البيضاء والحمراء) ومشتقاتها سيمكن من وضع هذا القطاع على طريق النمو المستدام مع منح الأولوية لما يلي:

- تطوير تنمية حيوانية مكثفة وتنافسية من خلال دعم الشعب الحيوانية الواعدة.
- تثمين التنمية الحيوانية المكثفة من خلال التسيير المستدام للموارد الطبيعية
- تكثيف الإنتاج من خلال تنويع وتحسين السلالات، الأبقار الحلوب، مراكز التنمية، وتنمية الإبل ...
- تطوير الخدمات في مجال الصحة الحيوانية (البيطرة)
- تحفيز إمكانيات إنتاج القطعان من خلال التثمين العالي للمنتجات والمشتقات الحيوانية والولوج بشكل أوسع إلى الأسواق الإقليمية والدولية.
- زيادة عرض أعلاف الحيوان من خلال تنظيم افضل للرعي العابر للحدود وزيادة الآبار والتسيير المعقلن للمراعي وبناء آبار احتياطية.
- تنمية انواع الإنتاج القادرة على الصمود أمام التغيرات المناخية لمختلف أنظمة التنمية الحيوانية
- منح تسهيلات للولوج إلى الخدمات المالية وإلى الأسواق وإلى سُبل خلق القيمة المضافة.
- تطوير البحث والتكوين والتحسيس
- تعزيز قدرات المصالح العمومية المسؤولة عن القطاع والفاعلين الخصوصيين والمنظمات المهنية الاجتماعية والمجتمعية.
- تخفيض مخاطر الكوارث وتقديم الحلول المستعجلة للحالات الطارئة وخصوصا فيما يتعلق بالأوبئة الحيوانية والجفاف وحرائق الغابات.

في مجال تسيير المصادر الطبيعية والقدرة على الصمود وتسيير المخاطر والكوارث :

107. ستتم المحافظة على الموارد الطبيعية كما سيتم العمل على تثمينها وذلك احتراما لمقتضيات الاتفاقيات الدولية في مجال التكيف مع التغير المناخي والتنوع الحيوي من جهة وضمانا لاستغلال مستديم لتلك الموارد من جهة أخرى. سيتم أيضا تطوير الطاقات المحددة للحد من الضغط الذي تتعرض له المصادر الطبيعية.

في مجال الصيد البحري

108. يتمحور التدخل على المدى القصير في هذا القطاع حول استراتيجية 2015 – 2019 ويهدف في أفق العام 2030 إلى تحسين الحكامة في هذا القطاع بشكل عام وإلى صيانة موارده والحفاظ عليها ودمجه في الاقتصاد الوطني وإدارة المخاطر البيئية (هدف التنمية المستدامة 15) والحفاظ على التنوع البيئي البحري والشاطئ وخفض المخاطر والكوارث، وإلى خلق نمو لصالح الفقراء موجه إلى الشعب ذات إمكانيات التشغيل والدخل العالية (هدف التنمية المستدامة 8) وأخيرا الخلق الفعلي لإطار محفز للاستثمار الخاص.

109. سيتسنى رفع مساهمة قطاع الصيد البحري في الاقتصاد الوطني من خلال تطوير جذري للبنية التحتية للتفريغ بتزويدها بالخدمات الأساسية (الماء والصرف الصحي والطرق) واستحداث أقطاب مندمجة حول هذه البنية التحتية ملائمة للنشاطات المتعلقة بمعالجة وتحويل المنتجات البحرية.

110. إن تعظيم الإستفادة من عائدات قطاع الصيد يمر حتما عبر مزيد من اندماجه في الاقتصاد الوطني وتطوير صناعة تحويلية لمنتجاته. وفي هذا الإطار سيتوجب إيلاء أهمية خاصة لاستصلاح البنية التحتية للتفريغ وأقطاب تثمين المنتجات البحرية والرفع من مستوى نظام التسويق وتعزيز الأبحاث العلمية وتحديث الأسطول البحري.

111. ومن المتوقع بعد اتخاذ هذه الإجراءات العديدة أن يرتفع الانتاج المعالج من الوحدات الصناعية من 300.000 طن إلى 600.000 طن سنويا وأن ترتفع فرص العمل المتاحة فيه من 55.000 إلى 200.000 بعد اكتمال الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.

في مجال الصناعات الاستخراجية

112. تهدف الاستراتيجية في هذا المجال إلى ضمان اندماج المعادن والمحروقات في الفضاء الاقتصادي الوطني وإلى استغلال الإمكانيات غير المستغلة وإلى الحد من هشاشة هذا القطاع أمام الصدمات القادمة من الخارج وذلك بشكل خاص من خلال تنويع الإنتاج المحلي للمعادن كما يهدف إلى تطوير أقطاب معدنية تجعله أكثر تنافسية . وسيتم استحداث تسيير أكثر شفافية ومسؤولية للموارد المعدنية بالتوازي مع الشفافية في إدارة الموارد تماشيا مع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التي انضم إليها بلدنا وحاز على تصنيف يفيد الامتثال لها .

113. في مجال التعدين، سيرتفع إنتاج الشركة الموريتانية للصناعات المعدنية ليصل إلى 40 مليون طن في أفق العام 2025، في حال استعادت أسعار الحديد عافيتها بفضل مشروع التطوير والعصرنة والشراكة مع الفاعلين الدوليين في هذا القطاع. من جانب آخر، سيتم البدء في استغلال معدن اليورانيوم وتطوير مكون الذهب مع توسعة منجم تازيازت والبدء في استغلال مناجم أخرى وتنظيم الاستغلال التقليدي لهذا المعدن وهو ما سيشكل مرحلة فارقة في السعي إلى تنويع الانتاج في هذا القطاع.

114. رغم انخفاض أسعار المحروقات على المستوى العالمي من المتوقع أن يشهد النشاط التنقيبي تطورا مهما خلال السنوات القادمة خصوصا بعد المؤشرات الأخيرة الواعدة حول الإمكانيات البترولية والغازية والتي أكدتها الاكتشافات الأخيرة في حقل (أحمييم – تورتي) في شاطئنا. وسيتم كذلك البدء في تشغيل حقل باندا الساحلي لإنتاج الكهرباء.

115. تعزيز وتنويع نشاطات البحث وترقية تشغيل إمكانيات التعدين والطاقة، ووضع ترسانة قانونية وتنظيمية تضمن مصالح الدولة وتشجع وتحمي الاستثمار الخاص، تنظيم النقل والتسويق، واحترام البيئة ومبادئ التسيير المستدام للموارد كلُّها مرتكزات سيتم استغلالها لمضاعفة الانتاج وزيادة منافعه على الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين.

3.1.2.4 ستغلال ممعقلن لإمكانيات القطاعات الأخرى لخلق التوازن الاقتصادي

116. زيادة على القطاعات ذات الأولوية وإمكانيات النمو العالية، يعتمد مرتكز النمو القوي والشامل والتشارك في الإزدهار كذلك على قطاعات أخرى ضرورية للتوازن الاقتصادي ولاستغلال إمكانياته كلها. وفي هذا الإطار، سيتم إيلاء عناية خاصة لتحفيز قطاع الصناعة والصناعة التقليدية ولتنمية السياحة الموجهة ولخلق قطاع خدمات تنافسي.

في مجال الصناعة

117. وسعيا من الحكومة للدفع بالقطاع الصناعي الذي يساهم في النمو الاقتصادي القوي ويخلق االقيمة المضافة والشغل فقد سعت إلى صياغة وتنفيذ استراتيجية صناعية جديدة تحفز الاستثمار وتؤسس لآلية جديدة إعتمادا على شراكة القطاعين العام والخاص. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تعطيَ الأولوية لتطوير القطاع الغذائي-الزراعي وأن تضمن استغلالا عقلانيا للمنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية والتي ستشهد نموا لافتا بعد تنفيذ الاستراتيجيات الموجهة لكل القطاعات المكونة لها. بالإضافة إلى القطاع الغذائي الزراعي، ستُحدد استراتيجية التصنيع القطاعات الأخرى التي لها إمكانيات لخلق شركات تنافسية.

118. سيتم الربط بين الجهود المبذولة في هذا القطاع و الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال لخلق نسيج مؤسسات متناهية الصغر صغيرة ومتوسطة تنافسية. ولتحقيق هذا ستنصب الجهود على استكمال الاصلاحات ذات الطابع الإداري والمالي وتعزيز القدرات ومتابعة واستصلاحات المناطق والمجالات الصناعية واستحداث الهياكل الفنية الداعمة لتطوير القطاع الصناعي وتعزيز مكون البحث التكنولوجي في القطاع الصناعي من خلال مضاعفة المخصصات الموجهة له. وسيتم إطلاق عدد من المشاريع الكبرى وفق منطق الأقطاب الاقتصادية التنموية ومن ذلك المركب الغذائي الصناعي للسكر وإنتاج قصب السكر في فم لجليته.

في مجال التجارة

119. بالتكامل مع السياسات المرسومة في مجال تحسين مناخ الأعمال وترقية القطاع الخاص و لأجل استغلال أمثل للقطاعات ذات المساهمة الكبيرة في النمو و تطوير الصناعة والصناعة التقليدية، ستسعى استراتيجية التجارة إلى تسهيل التبادل مع الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية بصفة تمكن من تطوير الإنتاج الخام والتحويلات في قطاعات الصيد البحري (الأسماك، والمنتجات الطازجة التحويلية..)، والزراعة (الحبوب والفواكه والخضروات والمنتجات الغابوية...)، والتنمية الحيوانية (اللحم والألبان ومشتقاتها والمشتقات الحيوانية...) وفي الصناعة والصناعة التقليدية.

120. سبيلا إلى خلق الظروف الملائمة لتطوير التجارة ستتم المصادقة على تشريع خاص بالمنافسة والتنافس بقصد تشجيع انخفاض الأسعار و تحفيز الاستثمار والصادرات وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما سيتم استغلال التطور الذي شهده قطاع تقنيات المعلومات والاتصال لتطوير التجارة الإلكترونية.

في مجال السياحة

121. يبقى الهدف في مجال السياحة بث روح جديدة من التطور والنشاط بقصد خلق إطار ملائم لعودة السياح بحجم أكبر و تحديث القطاع. ويتعلق الأمر بضمان الحفاظ على عرض سياحي يعتمد على المنتجات الطبيعية والثقافية وعلى جذب الطلب الداخلي وعلى تطوير البنية التحتية القطاعية وتعزيز قدرات العاملين في هذا المجال.

122. ستمكن هذه الجهود من رفع عدد الأَسرة إلى 20.000 وعدد الوظائف في القطاع إلى 15.000.

في مجال الصناعة التقليدية

123. في مجال الصناعة التقليدية يظل الهدف تطوير صناعة تقليدية خلاقة تحافظ على الذاكرة وتخلق المداخيل وفرص العمل. مع تحسين الإطار المؤسسي تحسين البنية التحتية الأساسية وقدرات الصناع التقليديين ومنظماتهم. وسيتم اتخاذ إجراءات لكي يستفيد هذا القطاع من التسهيلات المتاحة في مجال تحسين مناخ الأعمال وترقية الصناعة.

4.1.2.4 ترقية تنافسية القطاع الخاص

124. في هذا المجال تسعى الحكومة إلى خلق قطاع خاص تنافسي وحيوي قادر على لعب دوره كمحرك للنمو في اقتصاد ذي توجه ليبرالي واضح. وستمنح الأولوية لتأطير هذا القطاع بنجاعة من خلال تعزيز مكانة الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين ولغرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية وكذلك خلق المزيد من أطر التشاور والشراكة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة انتشار المنظمات المهنية غير الفاعلة. أما الأهداف المحددة المطلوبة فهي:

- تحسين مناخ ممارسة الأعمال
- تعزيز التنسيق والشراكة بين القطاعين العام والخاص
- تسهيل ولوج القطاع الخاص إلى مصادر التمويل بما في ذلك المناخية
- تطوير الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعاطي الأعمال والإبداع والتكنولوجيا المناخية

أ) تحسين مناخ تعاطي الأعمال

125. من بين الإجراءات العديدة التي التي سيتم اتخاذها في إطار ترقية القطاع الخاص: توفير عدالة أكثر مهنية ونجاعة وتبسيط الإجراءات الجبائية وتخفيف الضرائب وتوسيع قاعدتها وإعادة تفعيل خلية المتابعة والتسهيل والتي تم إنشاؤها في إطار إطلاق القطاع الخاص وخلق راوابط مشتركة بين المستثمرين الخصوصيين والعموميين وتوفير البيانات الاقتصادية والقانونية والتجارية والفنية.

126. ستتواصل الخطوات الهامة المتخذة في مجال تحسين مناخ الأعمال من خلال تعزيز المكتسبات ووضع خارطة طريق ترمي إلى رفع ترتيب الدولة على مؤشر ممارسة الأعمال (دوينغ بيزنس) مع إعطاء العناية لمجالات مثل مستوى الضرائب وعبور الحدود ومنح رخص البناء.

127. يجب أن تعزز هذه الإجراءات وضع موريتانيا الجيد بصفتها بلدا يشهد تنفيذ العديد من الإصلاحات من خلال تحسين تصنيفها العالمي في مؤشر مزاولة الأعمال بالانتقال من 163 إلى المرتبة رقم 83 عام 2030.

ب) تعزيز التنسيق والشراكة بين القطاعين العام والخاص

128. إن الهدف هو الحصول على وسائل تمويل إضافية وتحسين مساهمة القطاع الخاص في إطار سياسة متجانسة لتطوير البنية التحتية والمصالح العمومية الضرورية لتنمية البلاد. وتسعى الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص كذلك إلى: (1) الاستخدام الأمثل للنفقات العامة من خلال ملاءمة قانونية مالية خلاقة من أجل تفضيل تمويل البنية التحتية الكبرى لخدمة السكان ومن ثم تطوير الاقتصاد الوطني، (2) تسهيل التمويلات الخصوصية للبنية التحتية من طرف مؤسسات مالية وطنية وعالمية من خلال آلية تضمن التزام الشركاء الخصوصيين بشكل دائم وتمنح ضمانات التسديد عن الاستثمارات المنفذة . كما أن المشاريع التي يتم إنجازها بموجب الشراكة بين القطاعين ستكون كذلك مؤهلة لمنظومة آليات التحفيز للاستثمارات والميزات الضريبية التفضيلية التي يتيحها القانون.

ج) تسهيل ولوج القطاع الخاص إلى مصادر التمويل

129. إن الإجراءات التي سيتم اتخاذها في هذا السياق تسعى إلى تطوير أداء القطاع المالي ليصبح شاملا في خدمته للنمو لخلق الشغل وخفض نسبة الفقر. كما تسعى كذلك إلى تطوير الخدمات المالية بشكل عام وإلى تسهيل ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عوامل الإنتاج. وسيتم إعطاء عناية خاصة لتوفير خدمات مالية ملائمة للخصوصيات الاقتصادية لمناطق الانتاج وللاحتياجات الخاصة لسكان المناطق شبه الحضرية والريفية وخصوصا النساء والشباب بما في ذلك تمويل النشاطات المستقلة. لذلك من المتوقع أن ترتفع نسبة الوساطة المصرفية من 25% إلى 50% عند اكتمال الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك وأن ترتفع نسبة الصيرفة من 10% إلى 40%.

130. سيتم توطيد هذه الجهود على المستوى السياسي من خلال الانفتاح على افضل الممارسات الدولية في مجالات الصيرفة والتمويلات الصغيرة والضمان الاجتماعي والتأمين الخصوصي وحماية الزبناء المتعاملين والشركاء والمستخدمين والوصول إلى الخدمات بسعر معقول يتم تحديد مكوناته بشفافية وانطلاقا من منافسة صحية ومنظمة.

131. وسيتم كذلك تعزيز وتنويع أدوات السياسات النقدية والصرف وتحسين الأداء في مجال تثبيت الأسعار الداخلية ومتابعة القطاع وتعزيز دور الوساطة المالية.

د) تطوير الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة

132. يتعلق الأمر هنا بتعبئة عدد من أشكال الدعم الضرورية من أجل ظهور شركات موريتانية تنافسية وولوج شركات أجنبية لموريتانيا. ومن اجل جعل الاقتصاد الموريتاني أكثر جذبا للاستثمارات الخارجية المباشرة ومضاعفة الاستثمارات وخلق الشركات ينبغي انشاء نظام معلوماتي يمكن من التعريف بالإمكانيات الاقتصادية للدولة وخلق منصات لخدمة الشركات في قطاعات الاقتصاد الوطني الواعدة.

هـ. ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولة

133. سيتم إيلاء عناية خاصة للقطاعات التي تعتبر واعدة في مجال النمو (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد البحري، السياحة، والصناعة التقليدية) وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعاطي الأعمال بشكل عام مما سيجعل من الضروري تقديم خدمات للمشاريع الواعدة وتوسعتها لتشمل حيزا جغرافيا أكبر ليتعدى المراكز الحضرية على أن يكون التجهيز جيدا. وسيتم اتخاذ الإجراءات بشكل خاص لصالح القطاع غير المصنف للحد من هشاشة الشغل فيه.

5.1.2.4 تطوير البنى التحتية الداعمة للنمو

134. في أفق العام 2030، يظل الهدف في هذا المجال ضمان ولوج احسن لجميع فئات المنتجين لبنية تحتية جيدة وبأسعار معقولة وذلك في مجالات الطاقة والنقل والمياه وتقنيات الاتصال والمعلومات.

في مجال الطاقة

135. تسعى الحكومة في أفق العام 2030 إلى ضمان الولوج إلى خدمات طاقة جيدة وعصرية وبسعر في متناول الجميع في جميع مناطق الإنتاج. ولبلوغ هذا الهدف، ستطور الإدارة المسؤولة عن الطاقة رؤية واضحة و مفصلة للاحتياجات في مجال الطاقة آخذة في الحسبان حاجات الاستثمارات في مجالات الصناعة الاستخراجية والصيد والزراعة والتنمية الحيوانية والصناعة التحويلية.

136. ستتم الاستجابة للاحتياجات على أساس تطوير قدرات الانتاج من خلال تحسين خليط الطاقة بواسطة زيادة جزء الطاقة المتجددة في باقة الطاقة الوطنية. إن تطوير حقل باندا الساحلي للغاز الطبيعي وبناء محطة كهربائية باستخدام الغاز، وإنجاز خط الجهد العالي انواكشوط وانواذيبو وخط انواكشوط توبين (السنغال) كلها منجزات وصلت مرحلة متقدمة من الإعداد وستتم توسعتها وإكمالها لضمان تلبية حاجيات البلاد من الطاقة بشكل كامل وتصدير الفائض إلى بلدان منظمة استثمار نهر السنغال.

137. وسيشهد القطاع بشطل خاص بناء شبكة تبلغ 4500 كم من الجهد الضعيف والمتوسط في أفق العام 2030 وسيصل معدل توفر الكهرباء في الوسط الحضري إلى 100% وإلى 50% في الوسط الريفي.

في مجال البنية التحتية للنقل

138. في مجال البنية التحتية للنقل يبقى الهدف تجهيز البلد بالبنية التحتية الأساسية وبنُظم تسيير وصيانة جيدة بتفضيل مقاربة متعددة الأبعاد من أجل فك العزلة عن مناطق الإنتاج. ويشمل الأمر كذلك تحسين المواصلات والأمن ودعم انفتاح الدولة على المبادلات الدولية مما سيمكن من جذب رؤوس الأموال الأجنبية ومنح القطاع الوطني الخاص الوسائل الضرورية ليصبح تنافسيا في اقتصاد العولمة. لذلك فاستراتيجية تطوير قطاع النقل تتمحور حول خمسة أهداف استراتيجية:

- تعزيز القدرات المؤسساتية والعملياتية من أجل رفع نجاعة القطاع بشكل عام.
- الحفاظ على البنية التحتية والتجهيزات القائمة وصيانتها وعصرنتها من خلال وضع نظام صيانة طرق ناجع، وتنفيذ نظام رقابة على زيادة الحمولة بالنسبة للسيارات الناقلة للبضائع وضمان مطابقة البنية التحتية وتجهيزات المطارات والموانئ للمعايير الدولية بشكل دائم.
- ضمان تطوير منسجم للبنية التحتية والتجهيزات من خلال متابعة برامج فك العزلة الطرقية عن مناطق الانتاج والرقابة على أشغال الطرق والعمل على تجانس البنية التحتية (المطارات، والموانئ والطرق الحضرية).
- تطوير المواصلات مع الدول المجاورة لتشجيع التبادلات الإقليمية باستكمال الطرق والمقاطع الناقصة من الطرق القائمة مع الدول المجاروة (مالي، السنغال، الجزائر) ولتشجيع الحركة التجارية في المنطقة.
- ضمان جودة خدمات هذا القطاع بشكل مستدام من خلال دمج الجوانب البيئية وقضايا النوع من خلال دراسة البنية التحتية والتجهيزات وضمان جودة أفضل لخدمات منشأة مطار انواكشوط من أجل تطوير التنافسية العامة للاقتصاد الموريتاني.

139. بالإضافة إلى إنشاء ميناء انديجو وميناء فرنانه على بعد 28 كلم جنوب نواكشوط وميناء انواذيبو العميق، سيشهد القطاع تعبيد 10.000 كم من الطرق المعبدة وترميم وصيانة 3.000 كلم وترصيف 180 كم بالحجارة.

في مجال المباني

140. سيتم تسهيل الولوج إلى الملكية العقارية من خلال التسيير السليم للقطع الأرضية ومن خلال تحسين الإطار المرجعي للترقية العقارية(بما في ذلك تحسين الصمود أمام التغيرات المناخية) وسيصاحب ذلك إجراءات عديدة لاستصلاح واستدامة القطع الأرضية لتسهيل استغلالها وخصوصا في مناطق الإنتاج.

141. من المتوقع أن يشهد قطاع المباني والأشغال العامة تطورا هاما بفضل الاستصلاحات والأعمال الناتجة عن سياسة ترقية الإسكان والطلب على البنايات العامة وبسبب الاستراتيجيات القطاعية الأخرى وخصوصا في مجالات الزراعة والصيد البحري والمياه والصناعة وغيرها. وسبيلا إلى مواكبة هذه الحركية تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل تعزيز قدرات الشركات وتنظيم الوصول إلى الأسواق العامة الضرورية ومتابعة جودة الأشغال.

142. إن تشييد مناطق صناعية لها بنايات مجهزة بالخدمات من مياه وكهرباء وصرف صحي وتقنيات المعلومات والاتصال وملائمة للاستخدامات المختلفة للشركات يشكل إحدى طرق تلبية حاجيات الصناعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال البناء.

في مجال المياه

143. إن الهدف الاستراتيجي هنا هو إتاحة المياه وخدمات الصرف الصحي في جميع مناطق الإنتاج مع اعتبار الاحتياجات الخاصة للاستغلال الاقتصادي في كل منطقة وضمان أسعار معقولة للمنتجين. لتحقيق هذا فستتم معرفة ومتابعة

وحماية الموارد المائية سواء الجوفية أو السطحية كما سيتم تطوير طرق استغلال معقلنة. كما سيتم تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري.

144. ستتم مضاعفة مشاريع إنشاء السدود وقنوات الري وتمتين البنية التحتية وتجهيزات الضخ والتوزيع لضمان الحصول على المياه في الوسط الحضري وشبه الحضري والريفي لتلبية احتياجات الزراعة والتنمية الحيوانية والصناعة الاستخراجية والتحويلية.

145. يجري حاليا إطلاق أو تنفيذ العديد من المشاريع في المجال:

- مشروع شبكة توزيع المياه في انواكشوط
- مشروع آفطوط الشرقي
- مشروع الظهر
- مشروع شبكات الصرف الصحي لمدينة انواكشوط
- مشروع تزويد منطقة الشمال بالماء الشروب

في مجال الاختراع وتقنيات المعلومات والاتصال

146. ترقية الاختراع والتكنولوجيا سيكونان كذلك توجها رئيسيا لمرتكز التنمية الشاملة. وسيتم إطلاق برامج للتكوين والبحث ونقل التكنولوجيا وخصوصا لصالح القطاعات الواعدة من أجل توطين التكنولوجيا ودعم التحول والتصنيع الذين ستشهدهما هذه القطاعات. وسيتم كذلك منح أهمية خاصة لتطوير الاقتصاد الرقمي وتعميم الولوج إلى تقنيات المعلومات والاتصال.

147. في مجال تقنيات الاتصال والمعلومات، لدى موريتانيا في خطتها المفصلة مشروعات عملية تسعى إلى ضمان الولوج إلى مجتمع المعلومات. إن هذا الهدف الساعي إلى ضمان الولوج إلى مجتمع المعلومات سيتحقق من خلال تحديث الإطار التنظيمي وبحكامة وبيئة ملائمة وبحكومة ألكترونية افتراضية.

148. إكمال مشروع الربط الوطني (وارسب – موريتانيا) وتطوير بنية تحتية بشبكات عالية الجودة على المستوى الوطني وإنشاء قطب تكنولوجي توجد دراسة جدواه في حالة متقدمة مما سيمكن الشركات والمنتجين من الحصول على خدمات المعلومات والاتصال الملائمة.

149. سيرتفع معدل استخدام التدفق العالي من 0.2% إلى 20% وسيرتفع معدل الشريط العابر الدولي للفرد من 3،2 كيلوبايت للثانية إلى 32 كيلو بايت للثانية.

150. بالإضافة إلى تطور البحث والابتكار ستجعل هذه الاستثمارات من تقنيات المعلومات والاتصال مرتكزا حقيقيا لتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وخصوصا في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات. كما ستساعد هذه التكنولوجيا كموجه لتطوير الخدمات القريبة من االمواطنين وخصوصا في مجالي التعليم والصحة.

2.2.4 المرتكز الاستراتيجي الثاني : تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

151. سيتم دعم تلك التوجهات الرامية إلى ارساء نمو قوي وشامل بالمرتكز الثاني والمخصص لتنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويهدف هذا المرتكز إلى الدفع بتنمية رأس المال البشري من الناحية الكمية والنوعية وكذلك إلى تسهيل النمو الاقتصادي والاجتماعي واستخلاص أكبر استفادة للحد من انواع عدم المساواة. إن العمل الجاد لتطوير هذا المرتكز يعتبر أمرا لازما لتحقيق التحول الاقتصادي الطموح المنشود والذي يتعبر ممكنا ومفيدا للكل وسيمنح الاستدامة المطلوبة. وسيتم تحقيق ذاك من خلال الأهداف المحددة التالية:

- الرفع من مستوى التمدرس ومن جودة والتعليم والتكوين المهني

- تحسين ظروف الولوج إلى خدمات صحة وتغذية ذات جودة عالية
- ضمان الشغل المنتج والعمل اللائق للجميع
- ترقية الشباب والثقافة والرياضة
- ضمان الشمول الاجتماعي من خلال الولوج العادل إلى خدمات اساسية جيدة.

الرفع من التمدرس ومن جودة و التعليم والتكوين المهني

152. تعكس السياسة التربوية المتبعة رؤية الحكومة لتنمية القطاع على المدى الطويل ورغبتها في مواصلة إصلاح 1999 والتوجهات الكبرى للبرنامج الوطني لتنمية قطاع التعليم. وتتوزع الأهداف الرئيسية للسياسة التعليمية في المدى المتوسط على اربعة محاور استراتيجية:

- ضمان الولوج الشامل والعادل الذي يسمح بتعميم التعليم الأساسي وبتوسيع الولوج إلى السلك الأول من التعليم الثانوي سبيلا إلى تعميمه تدريجيا وإلى تنظيم الولوج إلى التكوين المهني وإلى المستويات العليا من أجل ملائمتها كما ونوعا مع احتياجات سوق العمل وبتنمية الاقتصاد الوطني ومن أجل تخفيف الفوارق بين المناطق وبين الجنسين وكذلك الفوارق الاقتصادية في المسارات الفردية على جميع المستويات.
- تحسين نوعية التدريب وأهمية التدريب على جميع مستويات النظام وتعزيز التعليم العلمي والمهني.
- تحسين القيادة والحكامة في القطاع من خلال التسيير الأمثل للموارد البشرية والمادية ووضع معايير ووسائل تكنولوجية وآلية مؤسسية ومن خلال تشجيع اللامركزية وإشراك أكبر لجميع الفاعلين في النظام وتطوير وسائل التسيير و القيادة.
- تعزيز كفاءات أطر الإدارات الموجودين في النظام التعليمي و كذلك في منظومة التكوين المهني.

153. ويتعلق الأمر بشكل خاص بما يلي:

- ترقية الولوج الشامل والعادل والموسع لتعليم تمهيدي جيد متاح للمجموعات المحرومة في الوسط الحضري والرعوي على أن يتم دمجه على أحسن وجه في النظام التعليمي مع تعميم السنة التمهيدية على التعليم الابتدائي الإلزامي.
- ضمان حصول جميع الأطفال الموريتانيين على تعليم ابتدائي متكامل وذي جودة عالية مع أولوية ولوج المجموعات الهشة غير المتمدرسة بما في ذلك الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على ضمان بقاء الأطفال المتمدرسين وضمان أن يحصل الجميع على الكفاءات الدنيا الضرورية لحصولهم على تعلم يمنع الإنتكاسة ومن أجل دمجهم بسلاسة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- التوجه التدريجي تجاه إكمال الجميع للسلك الأول من التعليم الثانوي يكون ذا جودة ولا يقل عن ثلاث سنوات تحضيرا لإلزامية تعليم قاعدي لا يقل عن تسع سنوات ومن ثم تخفيف الفوارق ذات الصلة بالنوع أو ذات الصلة بالنوع أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
- توفير تعليم ثانوي من السلك الثاني يكون متنوعا وذا جودة عالية يحضر جيدا لمواصلة الدراسات العليا واضعا نصب الأعين تكييف الدراسات العليا من التعليم لتكون ملائمة لاحتياجات الاقتصاد.
- وضع آلية توجيه تعطي الأفضلية لتدريس الشعب العلمية والفنية.

- ترقية عروض التكوين المهني والفني وجعلها في متناول الجميع وربطه بالتوجيه المدرسي المهني الدقيق والاحتياجات الاقتصادية وتكييفه مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجهوي والمحلي حتى يضمن مساهمة أفضل في التعليم للجميع وفي جميع المراحل العمرية.
- تطوير التعليم العالي والبحث العلمي وجعله قادرا على مواكبة تطور المعارف وأن يساهم فيها بفعالية وبتوجيه من الطلب الاقتصادي على أن يكون كذلك في خدمة التنمية المستدامة.
- تكثيف مكافحة الأمية من خلال التعليم التوظيفي والتعليم غير المصنف بما في ذلك التعليم الصحي وتعليم حقوق الإنسان والحقوق المدنية مما يمكن المراهقين والشباب والبالغين غير المتعلمين من الخروج من دوامة الجهل لتطوير مستواهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.
- ترقية التعليم الأصلي بصفته مكونا من مكونات النظام التربوي الوطني وتعزيز مساهمته في التعليم الأساسي وفي رفع مستوى تعليم الشعب بشكل عام.

154. وسيتم تنفيذ هذه الأهداف بتوزيعها على النحو التالي حسب شبه القطاعات :

التعليم قبل المدرسي

155. تعطي استراتيجية التعليم قبل المدرسي الأولوية لأهداف توسيع الالتحاق بمؤسساته خصوصا في الوسط الريفي وللأطفال المنحدرين من أوساط فقيرة. كما تسعى كذلك إلى ترقية التربية الأسرية للأطفال من الفئة العمرية 0 – 3 وترقية التعليم قبل المدرسي من خلال تعزيز مؤهلات المربيات.

156. تسعى الاستراتيجية إلى توسعة التغطية التعليمية للفئة من 3 إلى 5 سنوات وإلى رفع معدل التمدرس في رياض الأطفال من 9،3 عام 2014 إلى 20% عام 2030.

التعليم الأساسي

157. إن الهدف الأساسي هو ضمان حصول جميع الأطفال الموريتانيين في أفق العام 2030 على تعليم ابتدائي متكامل وذي جودة عالية. ويتمحور هذا حول رفع معدل التمدرس الخام من 72،4 % عام 2014 إلى 100% عام 2030. كما سيتم رفع معدل الإكمال كذلك الذي بلغ 71,5% عام 2013 – 2014 إلى 100% عام 2030.

158. في مجال الولوج والتغطية المدرسية تهدف الإجراءات المتبعة بوجه خاص إلى: (1) تعزيز وإعادة هيكلة العرض بغرض رفع القدرة الاستيعابية، (2) تخفيف الفوارق ذات الصلة بالوسط والظروف الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج موجهة لصالح الولايات والمناطق الهشة في المجال التعليمي (مناطق ذات أولوية في التعليم)، (3) تحفيز الطلب من خلال استحداث نظام وطني للتغذية المدرسية يعتمد بشكل أساسي على المنتجات المحلية ورفع عدد المستفيدين من الكفالات المدرسية.

159. في مجال ترقية الجودة حيث سيتم إعطاء أولوية لحصول المعلم على مؤهل أفضل وعلى تحفيز أكبر من خلال تحسين نوعية التكوين الأولي في المدرسة الوطنية للمعلمين و تطوير تكوين مستمر يلائم متطلبات الإصلاح ومواصفات سياقات التدريب المهني وإعادة تقويم ظروف ممارسة مهنة التعليم. وستتم مراجعة البرامج من أجل الرفع من ملاءمتها وتحويرها لتتماشى ومتطلبات الفرد والمجتمع وسيتم اعطاء أهمية خاصة لاكتساب مهارات الحياة اليومية وخصوصا المهارات الأساسية في المجالات اللغوية والعلمية والتكنولوجية مع أخذ تدريس حقوق الإنسان والمواطنة في الحسبان.

160. سيتم تعزيز وتقوية سياسة المناطق ذات الأولوية في التعليم التي يجري العمل بها حاليا من أجل تنظيم وتنسيق النشاطات الرامية إلى الحد من الفوارق في مجال التعليم في المناطق الهشة تعليميا . وستكون ترقية التغذية في المجال المدرسي وسيلة ضمن استراتيجية الرفع من الولوج وستتركز على تطوير الكفالات المدرسية.

161. وستدعم الاستراتيجية الوطنية للتعليم غير المصنف من خلال عرض تعليمي غير مصنف. وسيتم تطوير هذا العرض لضمان خلق ظروف تعليمية تلائم الأطفال والشباب خارج المدرسة لإتاحة سبل بديلة تمكنهم من الالتحاق بالتعليم الرسمي أو بالتعليم المهني أو الإندماج بسلاسة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

162. سيتم استقبال الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة ما أمكن ذلك في إطار الهياكل المدرسية المعتادة وباستخدام آليات تعليم مناسبة لهم . وستولى أهمية خاصة للاحتياجات التعليمية للأطفال ذوي القصور الذهني.

التعليم الثانوي العام

163. ستتم معالجة التعليم الثانوي في إطار إصلاح يهدف إلى ضمان إتاحة الفرصة للأطفال الذين أكملوا التعليم الأساسي حتى يكملوا السلك الأول من التعليم الثانوي وليصلوا إلى السلك الثانى مع خلق الظروف الملائمة الضرورية لإعداد الشباب الملتحقين به لكي يندمجوا في الحياة المهنية والفنية.

164. سيتم رفع معدل الانتقال من الابتدائية إلى السلك الأول من التعليم الثانوي من 57% في عام 2014 إلى 90% في عام 2030. وسيرتفع معدل التمدرس الخام من 39% عام 2014 إلى 100% عام 2030 بينما سيظل معدل الانتقال من السلك الأول إلى السلك الثاني من التعليم الثانوي في مستواه الحالي (58،8%) عام 2013 – 2014).

165. أما استراتيجية التدخل في مجال الولوج فستتركز على دعم طاقات الاستقبال وخصوصا في الوسط الريفي بتشييد إعداديات قريبة من السكان وبأعداد معقولة وتطوير نقل مدرسي ملائم وسكن مدرسي وتطوير الكفالات المدرسية وتنفيذ برنامج لتحديث وتأهيل الإعداديات والثانويات واكتتاب الأساتذة حسب برمجة تلبي الحاجات ووضع آلية ملائمة للتوجيه وتطوير تعليم خاص عالي الجودة يشجع الشُّعب العلمية.

166. سيتم تحسين الجودة بالتزامن مع تعزيز التكوين الأولي للأساتذة وتعزيز التكوين البيداغوجي والمتابعة عن قرب ووضع برنامج تكوين مستمر لصالح المفتشين والمستشارين التربويين والأساتذة وتعزيز تجريب واستخدام تقنيات المعلومات والاتصال وتدريس التخصصات العلمية وبناء وتجهيز المكتبات وترقية النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية. ويشمل الأمر كذلك صياغة مخطط استراتيجي من أجل توجيه المتعلمين نحو الشعب العلمية والتكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية.

167. ستولي الاستراتيجية عناية خاصة لتمدرس البنات بقصد القضاء على الفوراق الموجودة من خلال التصدي للعراقيل الثقافية والاقتصادية الكثيرة التي يواجهها تمدرس البنات وخصوصا ما بعد السلك الأساسي. وتعالج خطة العمل المشكلة بواسطة رزمة متكاملة من النشاطات من أجل تشجيع ودعم تمدرس البنات في السلك الثانوي.

التكوين المهني والفني

168. تسعى الاستراتيجية في جانب التكوين الفني والمهني إلى تعزيز تمفصله مع مستويات النظام التربوي الأخرى وإلى الرفع من ملاءمته لاحتياجات الاقتصاد في مجال الكفاءات والمهارات آخذة بعين الاعتبار الحاجات الضرورية للأشخاص المعاقين.

169. ستتواصل توسعة طاقة الاستقبال في المؤسسات القائمة وسيتم خلق هياكل تكوين جديدة وكذلك تكييف الشعب وتطوير الدورات التدريبية القصيرة. أما جهود الجودة فستتركز على توفير وسائل تعليمية وبيداغوجية وتطوير مستوى كفاءة المكونين وإعادة تفعيل العلاقة بين التعليم والشغل وتحسين الجوانب المختلفة للحياة المدرسية والتربوية داخل المؤسسات.

170. تبلغ الطاقة الاستيعابيةالحالية لنظام التكوين حوالي 5.000 وسيتوجب مضاعفتها ثلاث مرات (15.000) مع انقضاء الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك. ويجب أن توفر آليات تدريب مرنة مثل الدورات المؤهلة والتكوين المستمر ضمن فرص تدريب قصيرة ل 80.000 طالب عمل أو عامل مزاول من هذا التاريخ حتى 2030.

171. سيقدم التكوين المهني للفتيات المتضررات من التسرب المدرسي تكوينا في مجالات العمل في المطاعم والحلاقة والعمل المكتبي وصيانة المعلوماتية والصباغة وسيقدم الدعم الضروري. وسيتم استحداث شعب جديدة .

التعليم العالي

172. تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز طاقة الاستقبال على المستوى الوطني وإلى التحكم في الفِرق التعليمية وإلى الرفع من النجاعة الداخلية والخارجية للدورات التدريبية وإلى تطوير البحث العلمي. والتعليم العالي مطالب أكثر من أي وقت مضى بلعب دور على المستوى السياسي والثقافي فضلا عن أدواره التقليدية العلمية وفي خلق المعرفة الاقتصادية وتكوين الأطر السامين. ومع أخذها بالاعتبار تنوع الأدوار تتركز الاستراتيجية في هذا المجال على ما يلي:

- تعزيز القيادة المؤسسية للنظام وتجانس حكامة مؤسسات التعليم العالي
- تحسين الجدوى ونوعية دورات التعليم العالي وقابلية الشهادات للتوظيف
- الرفع من الولوج إلى تكوين التعليم العالي
- ترقية بحث علمي يتركز على إشكاليات التنمية في البلاد

173. سيرتفع عدد الطلاب ليصل إلى 40.000 عام 2030 مقابل 19862 طالبا عام 2015، وستتركز أولوية تطوير التعليم العالي على الشعب العلمية والمهنية وخصوصا ذات المدة القصيرة لتسريع دخول الشباب إلى سوق العمل.

تطوير القطاع التعليمي الخاص

174. ستدعم الحكومة تطوير القطاع الخاص من أجل تشجيع مساهمته في توسعة الوصول إلى التعليم عالي الجودة خصوصا في المستويات بعد التعليم الأساسي وذلك من خلال رزمة إجراءات تحفيزية ومؤسساتية تهدف إلى:

- تحسين التوجيه الإداري وخصوصا فيما يتعلق بالاعتماد والتسيير والرقابة والمتابعة التربوية.
- استحداث مواصفات محددة سيتوجب على التعليم الخاص امتثالها
- وضع إسناد تربوي في مجال الولوج إلى الوسائل التعليمية والتكوين المستمر للمعلمين
- وضع نظام معلومات ومتابعة وتقويم دائم

التعليم الأصلي

175. تسعى الاستراتيجية التي سيتم تطويرها في هذا المجال إلى ضمان تكامل أكبر بين التعليم الأصلي ومكونات النظام التربوي الأخرى سواء الرسمي منها وغير الرسمي. وتتمحور الأهداف المحددة في هذا السياق حول : (1) أخذ مساهمة التعليم الأصلي في التعليم الأساسي للجميع بعين الاعتبار وخصوصا على مستوى التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي الإلزامي والتعليم الأساسي غير المصنف للشباب وتعليم الكبار، (2) استحداث آليات تسمح لطلاب المحاظر بالالتحاق بمختلف مستويات النظام التربوي الرسمي.

محو الأمية

176. تعتمد الاستراتيجية في مجال مكافحة الأمية على كون الحصول على التعلم يعتبر حقا أساسيا لكل مواطن موريتاني لأن التعلم يمكنه من اكتساب الخبرات الأساسية التي تضمن اندماجه السلس في النسيج الاقتصادي والاجتماعي المحلي ومشاركته في عملية التغيير البناءة سبيلا إلى التنمية المستدامة للدولة. وتسعى إلى توسعة الولوج إلى محو الأمية وإلى تنويعه وبإشراك قوي من جميع الفاعلين وخصوصا المجتمع المدني وتحسين الجودة وجدوى برامج محو الأمية.

177. ولمعالجة التحديات المطروحة ستتأسس استراتيجية محو الأمية على رؤية عامة وعلى سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار المصادر المسببة للظاهرة ونتائجها.

قيادة وتسيير النظام التربوي

178. إن نجاح السياسة الجديدة لتطوير القطاع تعتمد على نجاعة الآليات التي تم وضعها لتوجيهه وتنفيذه وكذلك على الموارد البشرية والمادية والمالية التي تمت تعبئتها.

179. تولي خطة العمل أهمية لتعزيز التوجيه المؤسساتي وتعزيز القدرات الإدارية وإدارة الموارد البشرية ونظم المعلومات ووسائل التوجيه والتسيير الإداري والمالي.

180. سيتم جعل الإطار القانوني والمؤسساتي متجانسا من خلال إعادة صياغة النصوص الحالية في قانون إطاري يعرف الحدود والمهمات والمبادئ الأساسية والتوجهات العامة تماشيا مع الدستور وآخذا بالحسبان أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقطاع والالتزامات الدولية ومنظما مختلف المستويات والأسلاك التعليمية وأنماط التعليم الرسمي وغير الرسمي معتمدا على الخصوصيات الوطنية وبالرجوع إلى المعايير والمواصفات العالمية ومفصلا كذلك طبيعة المؤسسات ودرجات الموظفين وأنماط التوجيه وأساليب التقويم ومنح الشهادات.

181. في مجال التسيير المعتمد على المخرجات تعطي الاستراتيجية أولوية لوضع آلية تقويم مستقلة تمكن من اختبار أداء النظام دوريا ومن تحليله نقديا. وسيتم إنهاء نظام معلومات التسيير الحالي وتعزيزه. وستُعطى عناية كذلك خاصة لمكون الجودة الذي سيتم استحداثه وذلك من خلال نقاط مرجعية تعرف المعايير التي يجب احترامها لتلبية توقعات الأطراف المعنية.

182. ستصبح إدارة التعليم لامركزية بشكل تدريجي من خلال منح الإدارات الجهوية والمحلية المزيد من الصلاحيات والموارد وتعزيز استقلالية المؤسسات عبر وضع آليات تكليف ملائمة. وسيتم تطوير آليات تنسيق ومشاركة من خلال تأسيس المجلس الوطني للتربية والمجالس الجهوية والهيئات شبه القطاعية عند الضرورة. وعلى المستوى المحلي، سيتم إشراك شركاء المدرسة بشكل أكبر في تسييرها من خلال تنصيب لجنة التسيير.

تحسين ظروف الولوج إلى خدمات الصحة والتغذية ذات الجودة

في مجال الصحة

183. سيكون قطاع الصحة من الآن و حتى العام 2030 موجها بروح الدستور الوطني الذي يضمن حقوق المواطن من العيش الكريم وبالالتزامات التي أعلنت عنها الدولة ضمن المجموعة الدولية في إطار أهداف التنمية المستدامة والتوصيات التي صادقت عليها موريتانيا في ختام في الاختبار الدوري الشامل. الرقابة، الوقاية والتكفل ببعض الأمراض من أجل القضاء على نقص المناعة البشرية / السيدا، السل والملاريا في أفق 2030.

184. و في هذا الإطار ستتركز الجهود على المجالات الأربعة الرئيسية التالية:

- صحة الأم والوليد والطفل والمراهق من خلال مكونات مخصصة للأم والطفل والتلقيح والتغذية وعلى الصحة الإنجابية للشباب والمراهقين.
- الوقاية من الأمراض المنتقلة وغير المنتقلة وتسيير الحالات المستعجلة في الصحة العمومية.
- تعزيز النظام الصحي من خلال تحسين الغطاء الصحي بواسطة تعزيز الكفاءات والوسائل الفنية في مجال الخدمات الصحية ومن خلال تمويل الطلب من أجل الوصول إلى الغطاء الصحي الشامل.
- الحكامة الصحية من خلال استحداث التسيير المعتمد على النتائج مع أخذ التغيرات المناخية بعين الاعتبار وتعزيز تعبئة التمويلات ومشاركة الفاعلين في قطاع الصحة وخصوصا المجموعات.

185. سيتم أخذ هذه التوجهات بعين الاعتبار خلال المدى القصير والمدى والمتوسط في الخطة الوطنية لتطوير قطاع الصحة والتي تجري مراجعتها حاليا لتغطي الفترة بين 2017 – 2020. وفي هذا الإطار ستتم متابعة الإصلاحات المعمول بها بصفتها إجراءات مرافقة لتنفيذ الخطة الوطنية لتطوير قطاع الصحة وخصوصا في مجالات إدارة وتخطيط الموارد البشرية والمالية واللوجيستية وفي مجال البنية التحتية وفي تنظيم طب المشافي وتعريف سياسة تمويل للصحة تتأسس على النتائج في إطار الهدف المرسوم: الغطاء الصحي الشامل. وستتركز أولويات الاستراتيجية على الرفع من أداء عمل مصالح الصحة والوقاية من الأمراض وترقية الصحة العامة والممارسات الأسرية الأساسية.

186. سيتم البدء في تنفيذ برامج لمكافحة وفيات الأطفال والأمهات والأمراض المنتقلة وغير المنتقلة وتباعد الولادات والصحة الإنجابية من خلال إجراءات ذات تأثير عالٍ في إطار حركية متدرجة على ثلاث خطط عملية: 2016 – 2020، 2021 – 2025، و 2026 – 2030 بصفة تضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الصحة وبتناغم تام مع السياسة السكانية التي ستعمل على الاستفادة من الفرص التي يتيحها العائد الديمغرافي في بلادنا.

187. ستتركز الإجراءات في مجال الصحة الإنجابية على خلق الظروف الملائمة لتقديم الخدمات الإستعجالية في جميع الهياكل الصحية وتعميم خدمة التكلفة الجزافية لمتابعة الخمل على جميع ولايات الوطن وتدريب الاشخاص وتوفير الأدوية.

188. سيتم ضمان الوصول إلى الأهداف في هذا القطاع من خلال تدخلات ذات تأثير عال في مجال الصحة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وصياغة استراتيجية تمويل للصحة ترمي إلى تفعيل التغطية الصحية الشاملة. وستتركز استراتيجية التدخل تحديدا على ما يلي:

- الوقاية من الأمراض والتكفل بها
- تعزيز نظام الصحة وخصوصا من خلال تحسين التغطية الصحية وجودة خدمات الصحة القاعدية.
- وضع خطة وطنية لتمويل الصحة للوصول لغطاء صحي شامل
- وضع سياسة موارد بشرية ملائمة
- توفير أدوية أساسية جيدة
- نظام صحة فعال يستجيب لاحتياجات السكان بما في ذلك المحددات الاجتماعية للصحة
- تحضير جيد للتعامل مع الحالات المستعجلة الصحية وتعاون سلس بين القطاعات للتأثير إيحابيا على نتائج الصحة.

189. سيكون تحسين نوعية خدمات النظام الصحي بشكل عام وتأطير وتعزيز الهيئات الخاصة محل تشجيع لضمان استجابة جيدة لطلبات المواطن وللحصول على بديل لنقل المرضى للعلاج في الخارج الذي يعتبر مكلفا للدولة والمجتمع.

190. ستساهم هذه الاجراءات مجتمعة في تخفيف نفقات الصحة التي تتحملها الأسر بما نسبته (47%) كانت تشكل عبئا على الفئات العمرية المنتجة. وسيتم توجيه الاستثمارات بشكل أكبر تجاه خدمات الصحة القاعدية. وستزداد نسبة النفقات الصحية من ميزانية الدولة لتصل إلى 15% طبقا لتوصيات قمة أبوجا. وسيتم وضع نظام تغطية شاملة ضد المرض لتشجيع الاتجاه نحو الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون ال 15 سنة وللمسنين. كما سيتم توسيع نظام الضمان الصحي إلى فئات جديدة .

191. سترفع هذه التدخلات نسبة الولوج إلى الخدمات الصحية إلى 100% كما ستحسن كافة مؤشرات القطاع وخصوصا مؤشرات الصحة الإنجابية التي ماتزال في مستويات غير مقبولة. وسيتم القضاء على نقص المناعة البشرية والملاريا والسل. وهكذا سينخفض عدد وفيات الأمهات من 582 في كل 100.000 ولادة حية إلى 70 كما سيزيد استخدام

موانع الحمل من 11،4 إلى 20% وحالات وفيات الأطفال من 115 في الألف إلى 25 وسترتفع تغطية التلقيح من 74% إلى 100%.

في مجال التغذية

192. سيبقى الهدف من الآن و حتى 2030 القضاء على المجاعة وجعل كل مواطن وخصوصا الفقراء ومن يعيشون وضعية هشة بمن فيهم الرُّضع يحصلون طوال السنة على تغذية صحية ومغذية وكافية. وسيستهدف التدخل في هذا المجال بوجه خاص تقليص معدل انعدام الأمن الغذائي إلى 5% من خلال القضاء على حالاته الحادة وخفض سوء التغذية العام والحاد إلى 2% . وستؤخذ إجراءات الوقاية من سوء التغذية ومعالجة سوء التغذية الحاد والمتوسط والشديد.

193. ولبلوغ الأهداف في مجال التغذية فإن الإصلاحات التالية ضرورية :

- تكوين مصادر بشرية ذات خبرة في مجال التغذية :
  - إدراج مواضيع متعلقة بالتغذية في المناهج التدريسية لمدراس الصحة والزراعة والبيطرة والصيد والتغذية وكذلك في كليات الطب والاقتصاد والعلوم الاجتماعية
  - إقامة آليات لتقويم الأداء الفردي والجماعي للعاملين في مجال التغذية تحسبا لدمجهم في مبادرة التمويلات المعتمدة على النتائج.
- من أجل ولوج الجميع لمنتجات غذائية نوعية :
  - إعداد أو مراجعة النصوص التنظيمية المتعلقة بإغناء الأغذية الأكثر انتشارا بالبلاد وتحديد آليات ناجحة لتنفيذ تلك النصوص.
- من أجل تنظيم مصالح غذائية وقائية و لاجية.
  - إعداد والمصادقة على معايير متعلقة بخدمات غذائية وقائية وعلاجية تحدد مهام الوزارات و المؤسسات المعنية وذلك لضمان معالجة شاملة وناجعة لحالات سوء التغذية.
- من أجل تمويل ملائم للتغذية :
  - تعميم دعم ميزانوي خاص بالتغذية على مستوى كافة القطاعات المعنية على أن يغطي 50% من حاجات الخطط القطاعية
  - توحيد آلية التخطيط على كافة المستويات على أن يكون ذلك بالتناسق مع الاعتبارات الاقتصادية الكلية للدولة وصولا إلى خطط عمل خاصة بكل قطاع تكون أساسا لتعبئة الموارد ولتقييم أداء القطاعات ومسؤوليتها.
  - إنشاء صندوق مشترك لتسيير المراد الخارجية المخصصة للتغذية مع مساطر وآليات معتمدة ومحترمة من طرف الجميع.

194. إدخال المعلومة المالية (التخصص، البرمجة، التنفيذ الفعلي، التنفيذ المالي...إلخ) في نظام المتابعة والتقييم.

195. سيتم تعزيز قدرات المتدخلين في مجال الأمن الغذائي لتنفيذ نشاطات عديدة ذات صلة بما يلي:

- تعزيز صمود سكان الريف أمام الصدمات الخارجية
- تخفيض الهشاشة الغذائية لسكان الأوساط الحضرية وإعداد قوائم بالفقراء المستهدفين

- تعزيز وتحسين وتوسيع قدرات التخزين اللوجيستية
- مساعدة سكان الريف الفقراء أثناء الفترات الصعبة من السنة
- وضع آلية مناسبة للتصدي والاستجابة للوضعيات الاستعجالية وتنسيق التدخلات
- توفر معلومات شاملة وذات مصداقية حول وضعية انعدام الأمن الغذائي في البلاد
- تحفيز القدرات الوطنية لتعبئة المصادر الداخلية والخارجية لصالح الحالات الغذائية الاستعجالية.

ترقية التشغيل كعامل موجه للتشارك في الرفاه

196. سبيلا إلى إضفاء صفة الشمول على النمو، يتوجب أن تصاحب التحول الاقتصادي برامج توظيف محددة وخصوصا تجاه حملة الشهادات والشباب والنساء والمجموعات الضعيفة على أن يتم استخدام مقاربة "الكثافة الكبيرة في اليد العاملة" متى كان ذلك ممكنا من أجل تطوير البنية التحتية. ويجب أن تؤطر هذه البرامج بتحديث لسياسة التوظيف وتعزيز آليات التنسيق وتعزيز المصالح العمومية للتوظيف ووضع شراكة حقيقية مع القطاع الخاص.

197. ينبغي أن تمكن الإجراءات ذات الصلة بتفعيل الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة تفعيل مرصد الشغل وتعزيز الإحصاءات المتعلقة بالشغل واستراتيجية التمويلات الصغيرة والتدخلات العديدة للنساء والشباب عشرات الآلاف من طالبي العمل من الولوج إلى سوق العمل من خلال التوظيف والتوظيف الذاتي أو العمل المستقل. زيادة على ذلك ستلتزم الحكومة والشركات بترقية الاقتصاد الأخضر من أجل المساهمة في الخروج بحلول في حماية البيئة وفي التطوير الاقتصادي والدمج الاجتماعي.

198. سيساعد في تحقيق ذلك الهدف كذلك تنفيذ السياسة الوطنية للاستصلاح الترابي والتقدم على صعيد اللامركزية وإنشاء اقطاب تنمية اقتصادية ومبادرة "لننتج في موريتانيا" تأخذ في عين الاعتبار الخصوصيات الجهوية. ومن شأن هذه التدخلات المتقاطعة أن ترفع فرص العمل الصافية الإضافية إلى 120.000 فرصة عمل بين 2016 و 2020.

ترقية الشباب والثقافة والرياضة

199. تهدف هذه الاستراتيجية في أفق العام 2030 بشكل رئيسي إلى وضع اهتمامات الشباب والمثقفين في صلب جميع نشاطات الدولة وترقية تراثنا الثقافي والحفاظ عليه في إطار خطة مبتكرة ومندمجة وشاملة. وفي هذا الإطار سيقام بتنفيذ ما يلي :

- تعزيز قدرات العاملين في القطاع العام
- تعزيز قدرات الدمج الاجتماعي والاقتصادي للشباب
- تعزيز مشاركة المواطنين من الشباب واحترام حقوقهم الإنسانية
- ترقية الرياضة كقيمة للصحة العامة والوحدة الوطنية
- تشجيع ممارسة الشباب للهوايات
- إعداد سياسة ثقافية للحفاظ على هويتنا واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة
- وضع برامج قادرة على خلق ديناميكية جديدة في مجال العمل الثقافي
- دراسة العلاقات بين الفاعلين الثقافيين المستقلين و الهيئات المؤسسية المكلفة بالثقافة

200. وضع نشاطات في هذا المحور تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقديم حلول لاحتياجات الدمج الاجتماعي والاقتصادي للشباب و مشاركتهم كمواطنين سبيلا إلى تمكينهم وتحصينهم ضد كافة أشكال التطرف وربطهم بثقافتهم.

ضمان اندماج اجتماعي قوي من خلال الولوج العادل إلى خدمات قاعدية ذات جودة

201. إن الهدف في هذا الإطار هو ضمان ولوج الجميع إلى خدمات التزود بالماء والصرف الصحي والطاقة وباسعار معقولة ثم ضمان التسيير المستدام لهذه الخدمات.

الحماية الاجتماعية وحماية النوع والطفل

202. سيكون في صميم الإجراءات التي سيتم اتخاذها وضع نظام فاعل للحماية الاجتماعية وسجل اجتماعي للأشخاص المحتاجين. وسيتم تعزيز تفعيل الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية لخلق الظروف المثلى للمساواة وللحكامة الرشيدة وللكرامة الإنسانية وللعدالة والتكافل الاجتماعي. وسيشمل هذا النظام وسائل الإنذار المبكر وآليات ولوج المجموعات الاجتماعية المعنية بالحماية الاجتماعية والإجراءات الرامية للوصول إلى الأهداف المحددة.

الماء الشروب

203. تنقسم الأهداف في هذا المجال إلى 5 محاور: (1) معرفة متابعة وحماية الموارد المائية؛ (2) توفير مياه الشرب إلى أكبر عدد ممكن؛ (3) تحسين نفاذ كل من الزراعة وتنمية المواشي إلى الماء؛ (4) تحسين النفاذ إلى الصرف الصحي وإلى النظافة؛ (5) تحسين حكامة القطاع.

204. بالنسبة للماء الشروب في الوسط الريفي، تتعلق الأهداف المرسومة برفع نسب إمداد التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن 150 نسمة بنسبة 100% ورفع نسب توصيل البلدات التي تزيد عن 600 نسمة إلى 100% وإمداد جميع المدارس والمراكز الصحية بمياه الشرب. وفي الوسط الحضري، تتمثل الأهداف المرسومة في رفع نسب التوصيل إلى 100% وفي تخفيض الخسارات الناتجة عن أعطاب فنية إلى أقل من 20%. ومن شأن زيادة أعداد تجهيزات إنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية وعوضا عن المولدات التي تعمل بالديزل في المناطق الريفية أن تخفض تكاليف المياه.

الصرف الصحي

205. يظل الهدف في مجال الصرف الصحي هو ضمان حصول الجميع وفي ظروف من المساواة على خدمات صرف صحي ونظافة عامة ملائمة مع إعطاء أهمية خاصة لاحتياجات البنات والنساء والأشخاص الموجودين في وضعيات هشة وكذلك إلى خفض منسوب مياه المجاري غير المعالجة بالنصف والزيادة المعتبرة لمعالجة وإعادة استخدام المياه من دون مخاطر.

توسيع التغطية الكهربائية

206. إن توفر مصدر طاقة موثوق به وجيد يشكل شرطا لكل تنمية اقتصادية ويساهم بشكل كبير في تخفيض الفوارق الاجتماعية والجهوية. وسيتم السعي لتحقيق الأهداف التالية: (1) ضمان تغطية كهربائية ذات جودة من مصادر مختلفة من الآن ولغاية 2030، مع ضمان حصول الجميع على خدمات كهربائية وعصرية وبسعر معقول مع تشجيع حصول الجميع على الكهرباء ومع تشجيع أداء الخدمة للزبناء (هدف التنمية المستدامة 7.1) وبالتماشي مع سياسة تجميع القرى المتبعة من لدن السلطات، (2) وضع أسعار تفضيلية، (3) ضمان التوسعة وتحسين نوعية الشبكة، (4) تنويع مصادر إنتاج الطاقة مع تشجيع مصادر الطاقة النظيفة، (خصوصا الشمسية والهوائية)،بالتماشي مع هدف التنمية المستدامة 7.2 و 7.3.

المباني والمساكن

207. الهدف هنا هو ضمان حصول الجميع على مساكن لائقة وعلى خدمات أساسية ذات جودة من خلال الولوج للملكية الأرضية والعقاريةواستصلاح الأحياء الهشة. ومن المتوقع أن يحصل جميع سكان المدن على سكن وأن تختفي مدن الصفيح في الوسط الحضري في أفق 2030 وذلك بعد أن يتم تطبيق برنامج استصلاح 100.000 قطعة أرضية وبناء 10.000 سكن اجتماعي و 9.000 سكن اقتصادي.

3.2.4 المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بجميع ابعادها

208. يتضافر هذا المرتكز مع المرتكز رقم 1 الذي يعالج التحولات الهيكلية للاقتصاد ومع المرتكز رقم 2 الرامي إلى تغيير رأس المال البشري بشكل عميق في مجال الهيكل والنوعية والكمية ليعطي التوجه المحدد للمرتكز الاستراتيجي رقم 3 والمكرس للحكامة بشتى مناحيها فيسعى إلى خلق الظروف المثالية للنجاح بأبعاده المختلفة من خلال خلق بيئة صحية واستحداث مقاربات حكامة واضحة وناجعة وفعالة. وسيتم تعزيز المكتسبات المهمة التي تحققت في مجال السلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين النوع. وسيتم البدء كذلك في إصلاح الإدارة العمومية بشكل جذري وتحسين أدوات الحكامة الاقتصادية والمالية. كما سيتم رفع الحكامة العمومية إلى مصف الأولوية بما سيسمح للدولة أن تفي بالتزاماتها امام المجموعة الدولية.

209. لذلك فالهدف العام للمرتكز الثالث من الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك هو ضمان حصول المواطنين الموريتانيين (خصوصا المجموعات الهشة) والدولة على السلام والأمن في إطار دولة قانون قوية ومحترمة وحامية للحقوق وضمان حكامة اقتصادية ومالية وبيئية ناجعة وعادلة للموارد العمومية.

210. سيتم تحقيق هذا الهدف العام من خلال الأهداف الخاصة التالية، (1) خلق ظروف السلام والأمن المناسبة للتنمية الهادئة والحفاظ على هذه الظروف، (2) إكمال المشاريع الجارية من خلال تكريس دولة قانون قوية ومحترمة للقانون حامية لحقوق الإنسان ومبنية على مبادئ المساواة وعدم التمييز والعدالة خصوصا بضمان التسجيل المنتظم للولادات في نظام الحالة المدنية، (3) البدء في سياسات أكثر فعالية ولاستصلاح الترابي وللتسيير الشفاف والمتسق لشؤون الدولة، (4) ضمان حكامة اقتصادية ومالية شفافة وناجعة، (5) خلق الظروف لحكامة بيئية تعتمد على استغلال ناجع ومسؤول للموارد المختلفة.

211. السلام والأمن والسلامة الترابية وسلامة وأمن الاشخاص والبضائع والخدمات والبنية التحتية كلها تعتبر شروطا أساسية لخلق جو ملائم للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. ويعتمد الحفاظ على الأمن العام على المسلكيات المدنية التي يجب ترسيخها لدى المواطنين. وستكون الأهداف المتبعة في هذا المجال كالتالي: (1) تعزيز دور القوات المسلحة وقوات الأمن في في حماية الحوزة الترابية الوطنية وفي محاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، (2) تعزيز السلام والإنسجام الاجتماعي، (3) حماية الشباب ضد التطرف والعنف، (4) تحسين تسيير الهجرة.

212. في مجال دولة القانون يبقى الهدف الاستراتيجي هو العمل على بروز مجتمع متعدد الثقافات ومتضامن في دولة تحترم المبادئ والمعايير الدولية فيما يتعلق بالفصل بين السلطات واحترام الحريات العامة . إن الوصول إلى هذا الهدف يمر بتكريس سنة الحوار الوطني من أجل تعزيز المكتسبات الديمقراطية وتجذير الممارسة الديمقراطية. وسيتركز العمل في هذا المجال بشكل أولي على (1)، تبني تشريع وإطار تنظيمي يحدد قواعد عمل المؤسسات ويكرس المزيد من فصل السلطات، (2) تعزيز مؤسسة البرلمان لكي تتمكن من ممارسة رقابة فعلية على السلطة التنفيذية، (3) تعزيز السلطات المقابلة وبوجه خاص من خلال تنقية المجتمع المدني وتنظيمه وتعزيز قدراته ومراجعة النصوص لكي يتماشى مع المعايير الدولية.

213. في مجال المساواة والعدالة بين الجنسين، سيتم التكفل بتحمل تكاليف حاجات وحقوق ومساهمات المرأة في إطار مقاربة مندمجة. ويبقى تمكين المرأة والفتاة هدفا استراتيجيا. وعلى مدى عشر سنوات ظلت الاستراتيجية الوطنية لمأسسة وادماج مقاربة النوع تسعى لتحقيق هدف هو نجاح عملية دمج القضايا ذات الصلة بالنوع في جميع قطاعات التنمية من أجل ترقية المساواة والعدالة بين الجنسين وضمان ترقية المرأة. وتشكل الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع الإطار الملائم في مجال العدالة والمساواة ذات الصلة بالنوع. ولهذا السبب سيتم تنفيذها ومتابعتها وتقييمها بعناية خاصة.

214. وفي مجال الإدارة العمومية فإن الإصلاح العميق لجهاز الدولة يفرض نفسه حتى تصبح الإدارة محركا للتنمية ولتكون مستعدة لمنح المستخدم خدمات ذات جودة في ظروف جيدة من الشفافية والسرعة. وسيكون العمل هنا وفق

محورين: (1) تدقيق عمل الإدارة العامة من أجل تعريف أفضل للمهمات والمواصفات ووضع خرائط أكثر فعالية ونجاعة للمؤسسات، (2) إصلاح نظام الوظيفة العمومية لجعلها إدارة فعالة في خدمة الأمن والتنمية في البلد مع الأخذ في الاعتبار بثلاثة أولويات مستعجلة: إدارة الموارد البشرية، وإعادة صياغة نظام الرواتب وتطوير جودة الخدمات.

215. فيما يخص التنمية المحلية واللامركزية، سيتم العمل على ما يلي: (1) ظهور تجمعات محلية قابلة للحياة من الناحية الجغرافية والمالية، (2) دعم المبادرات الأساسية من أجل تحسين ظروف المعيشة في الريف بشكل مستدام وترسيخ سياسات عمومية على المستويين الجهوي والمحلي، (3) وضع آليات ملائمة بين البرامج الوطنية والحقائق الجغرافية، (4) وضع هياكل تجمع البلديات والمشاريع البلدية من أجل تشجيع الشراكة والتضامن بين التجمعات المحلية,

216. في مجال الحكامة الاقتصادية والمالية، ستتأسس الإدارة على الاستقلالية والأداء والمسؤولية والشفافية. وسيتم تبني قانون عضوي جديد متعلق بقوانين المالية. ويتوجب أن يتضمن قاعدة تُنظم الميزانية في المدى المتوسط لتجعل السياسة الضريبية أكثر قابلية للتوقع وفي إطار مؤسساتي يعزز الحكامة في القطاع العام. وسيتم القيام بعمل منسق حول مرتكزات الحكامة الاقتصادية مثل تعزيز العمليات المؤسسية وحكامة القطاع العام من أجل تخفيض مخاطر المديونية الكبيرة وملاءمة هيكل النفقات العامة لأولويات التنمية وترقية الأخلاقيات والشفافية ومكافحة الفساد والمساءلة ونجاعة النفقات العامة.

217. في مجال تسيير المرفق المائي في الوسط الريفي، ستمكن إقامة منظومات مخولة بالتسيير من عقلنة تسيير الماء ومن استعادة الدولة لدورها في ميدان الإشراف وفقا لمدونة المياه.

218. في مجال الحكامة البيئية، سيتركز الأمر على: (1) إعادة التأكيد على التزام الدولة للانتقال إلى اقتصاد ذي انبعاثات ضعيفة من ثاني أوكسيد الكربون سبيلا للوصول إلى تنمية مستدامة، (2) تضافر حماية البيئة مع التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي من خلال توحيد جهود السلطة، ومنظمات المجتمع المدني والسكان والموارد من أجل الوصول إلى الأهداف المشتركة، (3) السهر على أن تكون قرارات التنمية التي تم اتخاذها اليوم لن تقوض فرص التنمية المتاحة لأجيال المستقبل.

219. ستولى أهمية خاصة لصمود التجمعات والنظم البيئة أمام الآثار السلبية للتغيرات المناخية خاصة فيما يخص المشاركة الفعالة للمستفيدين في جميع مراحل المسلسل.

220. إن الحد من مخاطر الكوارث، والإستعداد للتدخلات السريعة لمواجهة الطوارئ سيولى أهمية خاصة من خلال اعتماد اصلاحات قانونية ومؤسسية ملائمة ونظاما إنذار مبكر وإدماجه تلقائيا في السياسات القطاعية وبناء شراكة فعالة يشارك من خلالها كل الفاعلين الأساسيين من أجل تعبئة التمويلات المطلوبة (الحكومة، الشركاء الماليين والفنيين، المجموعات..).

221. سيتم إيلاء أهمية خاصة لتثمين الموراد الطبيعية والثقافية لأن وسائل المعيشة ودخل الأسر الفقيرة مرتبطان إلى حد كبير، بالموارد الطبيعية وبالبيئة الطبيعية والثقافية. والفقراء هم الأكثر هشاشة أمام الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والسيول ومظاهر التحول المناخي. ويجب استخلاص الدروس من تجربة مقاربة التسيير المحلي الجماعي للموارد الطبيعية التي جري تنفيذها.

222. وأخيرا سوف يتوجب أن تظل حماية البيئة البحرية إحدى الاهتمامات الكبرى بسبب الآثار الكارثية التي قد تسبب، من بين عدة أمور أخرى، التلوث البحري وتضاعف النشاطات الضارة على الموارد البحرية.

223. ستتم صياغة آلية المتابعة والتقويم للاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك بطريقة تمكن من تطوير التضافر في مجال تصور البرامج وتنفيذها وخصوصا بين المستويات المختلفة الوطني منها والقطاعي والجهوي والمحلي. وسيتم تفصيل الإطار المؤسسي للمتابعة والتنفيذ للاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك حول وحدات

التوجيه والتنسيق والتشاور من جهة ومجموعات العمل ولجان التنمية القطاعية على المستوى الفني من جانب آخر. وتنضاف إلى هذا لجان التنمية الجهوية المسؤولة عن ضمان ومتابعة وتنفيذ الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.

224. وسيتم إعداد وتنفيذ سياسة وطنية للتقييم من أجل: (1) النهوض بثقافة التقييم داخل الإدارة العمومية؛ (2) وضع الأدوات اللازمة لتقييم السياسات العمومية؛ (3) المساهمة في ترشيد وعقلنة تسيير الموارد العمومية؛ (4) الاستفادة من المعارف ونشر الممارسات الجيدة في مجال التسيير العمومي؛ (5) تعزيز المساءلة والحكامة الجيدة داخل الإدارة العمومية؛ (6) تطوير خبرة وطنية في مجال التقييم. ومن شأن تنفيذ هذه السياسة أن يساهم في تحويل الإدارة العمومية إلى إدارة تنمية عصرية تخدم الصالح العام.

الاستراتيجية الوطنية لتنمية الإحصاء 2016 – 2020

- يتركز طلب السلطات والمصالح العمومية التابعة للدولة حول الإحصاءات الضرورية لمتابعة تطور الاقتصاد والمجتمع بشكل منتظم من جهة وعلى الإحصاءات الضرورية لتصميم استراتيجيات شاملة (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، أهداف التنمية المستدامة، وأجندة 2063 الخاصة بالاتحاد الإفريقي) وكذلك استراتيجيات قطاعية للتنمية من جهة أخرى. ويرافق هذه الاستراتيجيات في العادة مع إطار للمتابعة والتقييم يحدد المؤشرات ومن ثم الطلب على الإحصاءات المترتبة على هذه الاستراتيجيات. وهكذا فإن متابعة تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك تتطلب إنشاء نظام متناسق للمتابعة والتقييم يتمحور حول مصفوفة مؤشرات بما يتناسب مع احتياجات كل مرحلة من مراحل الاستراتيجية وإعداد وتنفيذ خطط عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك مراعاة للأجندات الإنمائية الدولية. وبالنسبة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2020 فإن مصفوفة الإشراف تركز على مؤشرات تولي الأهمية للطلب على الإحصاءات التي تغطي كافة المجالات والقطاعات كالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والنقدية والثروات الطبيعية والبيئة والحكامة والأمن.
- وفيما يتعلق بالطلب على الإحصاءات لإعداد ومتابعة الاستراتيجيات القطاعية فإن احتياجات القطاع العمومي تتعلق أساسا بتقييم نتائج وتأثيرات السياسات والاستراتيجيات والبرامج ومشاريع تنمية هذه القطاعات.
- وترمي الاستراتيجية الوطنية لتنمية الإحصاء بحلول عام 2030 إلى ترسيخ منظومة إحصائية وطنية ثابتة وفعالة وقادرة على إصدار ونشر البيانات الإحصائية الموثوقة والحديثة وفي الآجال المطلوبة بحيث تستجيب لاحتياجات المستخدمين وخاصة فيما يتعلق بتصميم ومتابعة وتقييم تنفيذ السياسات الوطنية والبرامج الإنمائية. وهكذا فإن الرؤية التي تعمل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الإحصاء على بلوغها تتمثل في الآتي: "بحلول عام 2030 بناء منظومة إحصائية فعالة وموثوق فيها مع التوفر على الموارد المناسبة وتوفير إطار قانوني وتنظيمي ملائم على أن تلبي مخرجات هذه المنظومة الإحصائية احتياجات السياسات الوطنية الإنمائية واحتياجات المستخدمين". وبمقتضى هذه الرؤية، يجب أن تصبح المنظومة الإحصائية الوطنية لا غنى عنها للتنمية تفرض نفسها على جميع الفاعلين (السياسيين، الاقتصاديين، الباحثين، المجتمع المدني، وشركاء التنمية) بفضل وجاهتها ومصداقيتها وجودتها.
- ويقتضي بلوغ الأهداف الاستراتيجية المترتبة على هذه الرؤية أن يتم تنفيذ خطة عمل متناسقة تقوم على المحاور الأربعة التالية: (1) تعزيز آليات الإشراف والحكامة التي تتمتع بها المنظومة الإحصائية الوطنية؛ (2) تطوير الإنتاج الإحصائي؛ (3) النهوض باستخدام البيانات الإحصائية وبالثقافة الإحصائية؛ و(4) تعزيز قدرات المصادر البشرية والمادية والمالية

5. خطة العمل ذات الأولوية 2016- 2020

225. ان خطة العمل ذات الأولوية 2016-2020 هي أول خطة عمل خماسية لتنفيذ إستراتجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك. وهي تتمحور حول 15 ورشة للتنمية. كل ورشة تحدد التدخلات ذات الأولوية التي يتعين القيام بها علي شكل إصلاحات وبرامج ومشاريع أو أعمال مهمة. ويبلغ تمويل خطة العمل هذه 10.5 مليار دولار أمريكي يتعين تعبئة مبلغ 5.5 مليار دولار منها لتنضاف إلى مبلغ 3 مليار دولار تمت تعبئته و2 مليار دولار ستعبؤ لصالح المشاريع المنفذة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

226. تقسم ورشات خطة العمل لمرتكزات إستراتجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك، كما في الجدول التالي:

مرتكز SCAPP	الورشات ذات الأولوية / التدخلات
النمو القوي والشامل	1.الورشة الاستراتيجية من اجل نمو قوي وشامل و مستدام للقطاعات الواعدة
	1.1. ترقية زراعة مستدامة ذات إنتاجية وتنافسية
	1.2. زيادة أرباح قطاع الثروة الحيوانية
	1.3. الحفاظ على الثروة السمكية وحماية البيئة البحرية وزيادة ادماج قطاع الثروة السمكية في الاقتصاد الوطني والعالمي
	1.4. تعزيز وترقية واستثمار المقدرات المعدنية والنفطية.
	1.5. تحفيز القطاع الصناعي
	1.6. تعزيز التجارة و تهيئة ظروف متوازنة وشفافة لعمل الأسواق
	1.7. تنشيط وتنمية السياحة
	1.8. تشجيع الإبداع في مجال الصناعة التقليدية ، الحافظة للذاكرة الجماعية والمدرة للدخل وفرص العمل اللائق.
	2. الورشة الاستراتيجية لترقية القطاع الخاص وتحسين ممارسة الاعمال
	2.1. تسريع الإصلاحات المتخذة لتحسين مناخ وممارسة الأعمال.
	2.2. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص
	2.3. تعزيز قطاع مالي قوي وشامل
	2.4. تطوير الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر
	2.5. تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة
	3. الورشة الاستراتيجية لتعزيز البنية التحتية اللازمة لدعم النمو
	3.1 ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة المؤمنة والمستدامة والحديثة بأسعار معقولة.
	3.2. دعم الاستثمار في البني التحتية في قطاعات التجهيز والنقل
	3.3. تطوير قطاع المياه (التزويد بالماء الصالح للشرب)
	3.4 تطوير الابتكار وتقنيات الإعلام والاتصال

مرتكزإستراتجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	ورشات ذات الأولوية / التدخلات
رأس المال البشري	**4. الورشة الاستراتيجية لتحسين نوعية التعليم والتدريب المهني.**
رأس المال البشري	4.1. ضمان حصول الجميع علي تعليم أساسي لمدة 10 سنوات مدعومة بمرحلة تعليم جيد ما قبل المدرسة.
	4.2. زيادة فرص الالتحاق وتحسين جودة السلك الثاني من التعليم الثانوي
	4.3.تحسين حكامة قطاع التعليم
	4.4. تحسين الولوج ، الجودة و الملاءمة لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي
	4.5. تطوير التكوين التقني والمهني
	4.6. تحسين التعليم الأصلي، ومحاربة الأمية
	5. الورشة الاستراتيجية لتحسين شروط الحصول على الخدمات الصحية
	5.1. تحسين الحكامة بالقطاع الصحي
	5.2. تحسين خدمات القطاع الصحي
	6. الورشة الاستراتيجية العمل للجميع وتشجيع الشباب والثقافة والرياضة
	6.1. تشجيع العمل المنتج والعمل اللائق للجميع
	6.2. تعزيز الثقافة والشباب والرياضة
	7. الورشة الاستراتيجية للقدرة الجيدة على التحمل والتصدي للطبقات الأكثر هشاشة
	7.1. الحماية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين، الطفولة والأسرة.
	7.2. التزويد بالمياه الصالحة للشرب والحصول على خدمات الصرف الصحي
	7.3. ضمان الحصول على الكهرباء وإمدادات الطاقة النفط والغاز خصوصا من خلال ترقية الطاقات المتجددة وتنمية الطاقة المختلطة من أجل تغطية الحاجات من الطاقة في المناطق المعزولة.
	7.4. تعزيز قطاعات البناء والإسكان
الحكامة في كل ابعادها	**8. الورشة الاستراتيجية الحكامة السياسية: التماسك الاجتماعي والسلم والأمن**
	8.1. تحسين الحكامة السياسية
	8.2. تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن
	8.3. بناء السلم والتماسك الاجتماعي المستدامين
	8.4. حماية الشباب ضد التطرف والعنف.
	8.5. إدارة الهجرة
	9. الورشة الإستراتيجية لتعزيز سيادة دولة القانون وحقوق الإنسان والعدالة.
	9.1. رقابة المواطن على العمل العمومي.
	9.2. تعزيز العدالة

	9.3. تطوير حقوق الإنسان
	10. الورشة الاستراتيجية لتحقيق العائد الديمغرافي
	10.1. الالتزام السياسي لصالح العائد الديمغرافي
	10.2. تسريع السياسات الموالية للعائد الديموغرافي
	11. الورشة الإستراتيجية لتعزيز المشاركة الوطنية للنساء ومكافحة التمييز على أساس الجنس
	11.1. تعزيز المشاركة الوطنية للنساء
	11.2. مكافحة التمييز على أساس الجنس
	12. الورشة الإستراتيجية لتحولات الإدارة العمومية
	12.1. تحسين الإدارة العمومية
	12.2. تحسين إدارة شؤون موظفي الدولة
	12.3. تطوير الإدارة والخدمات الالكترونية
	12.4. تنسيق عمل الإدارة
	13. الورشة الإستراتيجية من اجل حكامة اقتصادية ومالية جيدة
	13.1. تعزيز الإجراءات المؤسسية والحكامة في القطاع العام للحد من خطر تفاقم الديون
	13.2. تسيير المالية العمومية
	13.3. مكافحة الرشوة وتعزيز الشفافية.
	13.4. الحكامة الاقتصادية
	13.5. بيئة الأعمال
	14. الورشة الاستراتيجية للتنمية المحلية واللامركزية
	14.1. تعزيز سياسة اللامركزية
	14.2. تحديث سياسة الاستصلاح الترابي
	15. الورشة الإستراتيجية من اجل الحكامة البيئية والتسيير الأفضل للمصادر الطبيعية وللحد من مخاطر الكوارث.
	15.1. سياسة متكاملة لاستغلال النظام البيئي
	15.2. حفظ وتثمين الموارد الطبيعية
	15.3 حماية المدن الساحلية ضد مخاطر التهديدات البحرية والفيضانات

227. وفي ما يلي سيتم وصف الورشات الخمسة عشر كل حسب مرتكز استيراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك المتعلق به.

1.5 الورشات ذات الأولوية للمرتكز 1 ترقية النمو القوي والمستدام والشامل

228. تستند هذه الو رشات على سيناريو يهدف إلى الوصول لمعدل نمو سنوي يبلغ 5%، من خلال تحقيق أفضل النتائج في مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة.

229. من أجل الوصول إلي هذه النسبة في الفترة ما بين 2016 – 2020، و من أجل أن يكون هذا النمو شاملا وخلاقا لفرص التشغيل ، سيتم إ طلاق ثلاث ورشات إصلاحية على مستوى هذه المرتكز:

- الورشة الاستراتيجية لتعزيز نمو أكثر تنوعا للقطاعات الواعدة :،
- الورشة الاستراتيجية لتعزيز البنية التحتية من أجل دعم النمو ،
- الورشة الاستراتيجية من أجل تعزيز القطاع الخاص وتطوير ممارسة الأعمال

230. سيتم توصيف هذه الورشات الثلاث، فيما يلي، من خلال التدخلات الأساسية ، الإجراءات والإصلاحات المبرمجة و المشاريع الأساسية المزمع إطلاقها.

1.1.5 الورشة الاستراتيجية لتعزيز نمو أكثر تنوعا للقطاعات الواعدة

231. إن الهدف العام من هذه الورشة هوتنشيط وترقية القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات إمكانيات النمو وفرص ا لعمل المعتبرة والمزايا النسبيةالأكيدة.

232. ستتم برمجة (8) مجالات تدخل أساسية علي مستوي هذه الورشة:

- تطوير الزراعة، كي تكون،في نفس الوقت، إنتاجية، تنافسية ومستديمة من خلال تطوير الشعب الزراعية الواعدة ذات إمكانيات النموالقوية.
- زيادة عائدات قطاع التنمية الحيوانية وضمان دمجه في الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص العمل ورفع المداخيل .
- الحفاظ على الثروةالسمكية والبيئة البحرية، ودمج متزايد لقطاع الصيد في الاقتصاد الوطني .
- تعزيز ترقية المقدرات المعدنية والنفطية الموجود من أجل مضاعفة آثارها الاقتصادية والاجتماعية علي التشغيل والعائدات.
- دفع عجلة القطاع الصناعي من خلال تبني استراتيجية محفزة وخلاقة لفرص التشغيل
- ترقية التجارة وتعزيز ظروف تسيير متوازنة وشفافة للأسواق؛
- تفعيل وتطوير النشاط السياحي من أجل خلق إطار ملائم يشجع استعادة السياحة لمكانتها؛
- تطويرصناعةتقليدية خلاقة،محافظة على الذاكرة الجماعية ومنتجة لفرص عمل ملائمة.

233. وسيتم فيما يلي عرض التدخلات الثمانية للورشة :

ترقية زراعة منتجة، تنافسية ومستديمة

234. **هدف التدخل:**

إن هدف هذا التدخل هو وضع أسس لتكثيف وتنويع النشاطات الزراعية، التي تأخذ بعين الاعتبارت آثار التقلب المناخي. كما يهدف إلى زيادة المردودية وتحسين إنتاجية المزارعين، بما في ذلك المزارع الأسرية ، وتعاونيات النساء والمنتجين الصغار.

235. **المحاور الرئيسية للتدخل**

- عقلنة وتسهيل إجراءات المجال العقاري من خلال مراجعة الأمر القانوني رقم 83-127 الصادر بتاريخ : 05 يونيو 1983 ومراسيم تطبيقه، ووضع تصور وتطبيق تشريعات عقارية معقلنة، واقعية وفعالة، إضافة إلي إنشاء وكالة وطنية لتسيير المجال العقاري الريفي.
- تسريع وتيرة الإصلاحات الزراعية والولوج إلى البنية التحتية المائية بما فيها منشآت الري و ربط مناطق الإنتاج بشبكات كهربائية وشبكات طرق وذلك من خلال توفيرالوسائل والطاقات الفنية للمؤسسات العمومية، و دعم

الشراكة بين القطاع العام والخاص، إضافة إلى وضع برامج خاصة بالماء (شبكات الماء، بناء شبكات الري، سدود، حواجز رملية، أرصفة إلى غير ذلك...)، توفير الكهرباء والتجهيزات في المناطق الزراعية .

- تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي من أجل تغطية الحاجات الوطنية وتحسين مداخيل المزارعين : وستعطى الأولوية هنا، إلى تسريع برامج الزراعة المروية خاصة شعب الأرز، القمح، قصب السكر وزراعة الخضروات والفواكه. كما سيتم تطوير الزراعات المعيشية وذلك من خلال عقلنة استغلال المناطق الرطبة وزراعة الواحات. وستتم المحافظة على خصوبة التربة من خلال ممارسات زراعية مناسبة وبرنامج ملائم للحفاظ على المياه وعلى التربة والمياه المطرية.
- تطوير تنافسية خاصة بالشعب الزراعية : وفي هذا الإطار سيتم اقتراح عصرنة ومكننة انتاج الزراعة المطرية تحسين البنية التحتية ووسائل التخزين والتحويل وظروف تعبئة المنتوجات. وسيتم تعزيز تسويق المنتوجات من خلال استهداف طرق تسويق عالية الجودة، وخلق جو مناسب للمنافسة في القطاع، خاصة بإدخال معايير الجودة وتسهيل ولوج المزارعين إلى مختلف مصالح دعم المستثمرين العموميين والخصوصيين والتجمعات .
- وستستفيد التعاونيات الزراعية بكل أشكالها من مختلف أنواع الدعم والارشاد والتكوين والتنظيم، وذلك بغية تعزيز طاقاتها ، وزيادة قدراتها التفاوضية .
- زيادة جاهزية مؤسسات الدعم في القطاعات والتجمعات الزراعية :حيث سيكون البحث ، التكوين والتعميم من أهم النشاطات التي سيتم التركيز عليها. كما سيتم إصلاح القرض الزراعي وتوسعته من أجل أفضل تغطية نوعية وكمية للحاجات.
- مضاعفة قدرة المجموعات على الصمود وتحسين أنظمة الحماية من الكوارث الطبيعية والآثار السلبية للتغيرات المناخية. وإن مكافحة الآفات الزراعية سيتم إدماجها وتكثيفها مع احترام البيئة في هذا المجال.

236. **أهم النتائج المنتظرة :**

زيادة المساحات المروية لتصل إلى 84.352 هكتار في 2020، منها 68.804 هكتار مساحات مزروعة بالأرز تحت المطر، (شتوية وخارج المواسم) بدلا من 55.087 هكتار في الوقت الراهن.

وسيتم رفع إنتاج الأرز حسب التوقعات إلى 5.32 طن بالهكتار، القمح الى 2.64 طن في الهكتار، و20 طنا للهكتار. وبالنسبة للتوقعات في مجال الخضروات والانتاج السنوي للشعب الأساسية سيحقق هو الآخر زيادة معتبرة في 2020 : الأرز غير المقشر 366.000 طنا، القمح 18.975 طنا، زراعة الخضروات 107.581 طنا، الحبوب المنتجة تحت المطر 147.906 طنا. وستسمح هذه النتائج بزيادة في تغطية الحاجات من المنتوجات ذات الطلب المرتفع محليا إلى 114% بالنسبة للأرز، 6% بالنسبة للقمح، 42% بالنسبة للخضروات. وستؤدي تلك النتائج أيضا إلى الانخفاض الصافي في واردات المنتوجات الزراعية وتصدير فائض الانتاج من الأرز، أي 27.582 طنا سنويا .

237. **المشاريع قيد التنفيذ**

- مشروع تنمية البنى التحتية القاعدية بالمناطق الريفية الجافة في موريتانيا، في شقه المتعلق بالواحات
- مشروع محاربة الفقر بآفطوط الجنوبي وكارا كورو(PASK II)
- مشروع تنمية القدرة على التكيف في وجه تحديات عدم الأمن الغذائي (PDRIANSM)
- مشروع تعزيز القدرة على التكيف. في وجه تحديات عدم الأمن الغذائي والتغذية
- مشروع الاستصلاح المائي الزراعي في لبراكنة الغربية
- مشروع تعزيز القدرة على التكيف للسكان الأكثر هشاشة في بحيرة ألاك
- مشروع الاستصلاح المائي للزراعة في حوض بحيرة اركيز

- مشروع التسيير المندمج لمصادر المياه وتنمية الاستخدامات المختلفة لحوض نهر السنغال المعروف ب..PGIRE-II -
- مشروع تنمية الشعب الشاملة
- مشروع دعم الزراعات التحويلية
- مشروع مبادرة الري في الساحل

238. **المشاريع التي سيتم إستحداثها**

- في مجال الاستصلاح الزراعي: سيتم استصلاح 11.650 هكتار لزراعة الأرز، 3.702 هكتار للزراعة المروية للقمح 2.757 هكتارا للزراعة المطرية، أي ما إجماله 6.459 هكتارا، وبالنسبة لزراعة الخضروات والفواكه فقد بلغت 5.760 هكتارا، 11.000 لزراعة السكر و 6.377 هكتارا للزراعة الفيضية .
- البنة التحتية المائية : تنظيف أهم المجاري المائية من أجل استغلال أمثل للمساحات المزروعة : قرية كندي، سخم، لعويجه، ميسوخ، كرك، امبلل، كوير، إبراهيم، جلوا عزونه، جوب،... بناء 200 كلم من قنوات الري من أجل استغلال الأراضي الزراعية في قرى لبراكنة الغربية (محور بوكى ألاك) المار بكندي المليكه من اترارزة إلى دار البركة في لبراكنة شرقا ومتابعة أشغال آفطوط .
- استصلاح أهم المناطق الرطبة : تامورت انعاج، محمودة ، كنكوصة، ونج ، بحيرة ألاك ... إلى غير ذلك .
- تنفيذ برامج طموحة لحماية الزراعة المطرية.
- إنشاء فرق متنقلة من أجل إدخال المكننة في الزراعة المطرية .
- توفير غرف تبريد وبنية تحتية للتخزين في أهم مناطق الانتاج .

239. **التمويل :**

تقدر تكلفة التدخل في المجال الزراعي في أفق 2020 ب 192 مليار أوقية، منها 76 مليار تم الحصول عليها والباقي (116مليار) سيتم البحث عنه.

تطوير الشعب الحيوانية التنافسية والتسيير المستدام لنظام تنمية توسعي

240. **هدف التدخل:**

يهدف التدخل في قطاع التنمية الحيوانية في أفق 2020 إلى إرساء أسس دمج هذا القطاع في الاقتصاد، مع الاخذ في الاعتبار آثار التقلب المناخي، من خلال زيادة الإنتاج لشعبه ورفع قيمة منتوجاته ، وتحسين عائدات المنتجين وفرص التشغيل الناتجة عن ذلك.

241. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

تطوير شعب قطاع تنمية الحيوانات : في هذا الإطارسيتم بذل جهود جبارة من أجل تطويرشعب اللحوم الحمراء، الألبان، والمواد المشتقة من الحيوانات (الجلود وصناعة الجلود) ،كذلك شعب الطيور. و من أجل القيام بكل ذلك، وفيما يتعلق بإنتاج الألبان، فإن الجهود ستنصب حول إنشاء مزارع لإنتاج الألبان ومصانع لتطوير الألبان ومشتقاتها، إضافة إلي إنشاء وتجهيز مراكز للتجميع الحيواني وإطلاق برنامج وطني مدعوم لتحسين النوع الوراثي للسلالات من أجل الرفع من انتاج اللبن.

وفي مجال إنتاج اللحوم الحمراء سيتم القيام ببناء مسالخ حديثة طبقا للمعايير وإنشاء وحدة تحويل، مع تحسين ظروف تعبئة وتصدير اللحوم الحمراء، هذا بالإضافة إلي تكوين وتأطير المنتجين وتحسين الإطار القانوني المتعلق بالبيطريين.

سيتم تطوير الشعب المتعلقة بالمداجن، والتي شهدت تطورا مهما في السنوات الأخيرة، لتقوم بتغطية الحاجات الوطنية من لحوم الدجاج والبيض الأمر الذي يتطلب توفير عدد كبير من المداجن ومستلزماتها، ووحدات إنتاج للعلف ومسالخ وغرف للتبريد وتنظيم آليات التسويق.

كما سيتم دعم إنتاج التنمية الحيوانية خصوصا شعب صناعة الجلود ومشتقاتها الأخرى من خلال تنظيم شبكات جمع هذه الجلود ومشتقاتها وإنشاء محلات عصرية للدباغة ومعالجة الجلود مع تأطير ودعم منتجي الجلود ومراجعة النصوص المتعلقة بهذا المجال.

ودعما لهذه الجهود سيتم تنظيم أسواق الحيوانات وتجهيزها وذلك بإعطاء عناية خاصة للصحة الحيوانية، وذلك في مجال برامج رقابة الأمراض الحيوانية وكذا في مجال الصحة العمومية البيطرية. كما سيتم القيام بتوسيع المراكز البيطرية ومخيمات التلقيح لتشمل جميع مناطق تركز وجود الحيوانات. إضافة إلي إطلاق حملات تلقيح منظمة وتلقائية ضد الأمراض ذات الأولوية. كما سيتم إنشاء مراكز لعزل الحيوانات المصابة مع تعزيز قدرات مختبرات التشخيص وذلك بتوسعة وتجهيز المركز الوطني للدراسات والبحوث البيطرية والرفع من مستوى خدماته بما في ذلك إنشاء مختبر رقابة الجودة، وإنشاء فرعين جديدين و عدة محطات للبحث .

تمثل تغذية الحيوانات أولوية هي الأخرى، من خلال التسيير المعقلن للمراعي والمحميات، وتطوير وإنشاء مصانع لإنتاج العلف المركز.

الإحصاء الشامل للثروة الحيوانية: ويتعلق الأمر هنا بالقيام بإحصاء شامل لأعداد الحيوانات والمنمين والمنتجين والعمال في هذا القطاع زيادة على جمع المعطيات الكمية والكيفية لكل معايير ومؤشرات القطاع. وستسمح هذه العملية بتحسين التخطيط والمساعدة علي اتخاذ قرارات تستند على معلومات موثوقة ومؤشرات ملائمة.

تعزيز تنافسية الشعب الحيوانية : سيتم القيام بإجراءات محددة من أجل تنظيم وتعزيز مهنيةالمنمين والمنتجين وتنمية القدرات الصناعية الوطنية من أجل التنافسية والولوج إلى الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية (معايير الجودة، تنافسية المنتوج، مجالات التسويق الداخلية والخارجية ...الخ). كما سيتم تحسين الولوج إلى التمويلات عن طريق إنشاء هيئات تمويل للمنمين ودعم وترقية الاستثمار الخاص وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص.

سيتم دعم وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة داخل القطاع بما في ذلك مؤسسات أسرية وجماعية وسيتم دعم قدرات المصالح العمومية المكلفة بهذا القطاع وتوفير الماء والولوج إلى شبكات الكهرباء والطرق كما سيتم وضع نظام معلوماتي مندمج وهي إجراءات ستساهم في تحسين التنافسية في القطاع.

من ناحية أخرى، ستسمح مواصلة تنفيذ مشروع دعم التنمية الحيوانية في دول الساحل PRAPS بتسيير جيد للموارد الرعوية والتخفيف من تأثير التغيرات المناخية على قطاع التنمية الحيوانية وتعزيز قوة تحمل المنمين.

242. **<u>أهم النتائج المنتظرة :</u>**

إن الوصول إلى أهداف هذا التدخل يتجسد في تحسن مشاركة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام الحقيقي، التي ستبلغ 20% مما سيساهم في خلق 220.000 وظيفة وكذلك انه رفع منتوجات شعبه الأساسية التي ستبلغ 300.000 طنا من اللحوم الحمراء و 20.000 طنا من اللحوم البيضاء و 586.000 طن من الألبان بالإضافة إلى 6.5 مليون وحدة من الجلود.

243. **<u>المشاريع قيد التنفيذ :</u>**

- المشروع الجهوي لدعم المراعي في الساحل PRAPS
- برنامج الدعم المؤسسي من أجل رفع قدرة التصدي الرعوي الزراعي
- المشاريع التي سيتم إستحداثها

244. **أهم المشاريع التي يتعين تنفيذها في هذا القطاع هي خاصة :**

- مشروع القيام بإحصاء شامل للثروة الحيوانية ؛
- مشروع رقابة الأمراض الحيوانية: بناء 12 مركزا لعزل الحيوانات المصابة، إيجاد 100 مركز تلقيح، توسعة المركز الوطني للدراسات والبحوث البيطرية، اقتناء اللقاحات وتجهيزات التبريد ؛
- مشروع تنمية أحواض الألبان: إنشاء مزارع لإنتاج الألبان بشكل مكثف، تنظيم وتأطيرالمنمين والمنتجين، وتحسين جودة اللبن، تجهيز 16 نقطة لجمع الألبان؛
- مشروع التحسين الوراثي للفئات المنتجة للبن: دعم وضع استراتيجية مندمجة للتحسين الوراثي للماعز والضأن والغنم والإبل؛
- مشروع دعم تصنيع اللحوم الحمراء ذات الجودة، من خلال تنظيم وتجهيز 9 أسواق للحيوان، بناء وتجهيز 5 مسالخ حديثة، إنشاء ورشتين لمعالجة اللحوم بالإضافة إلى تأطير وتكوين الجزارين؛
- مشروع تثمين المواد الفرعية الحيوانية: تنظيم وتأطير المكلفين بجمع الجلود وبناء مصنع لمعا لجتها .

245. **التمويل :**

تقدر تكلفة التدخل في هذا القطاع ب 122 مليار أوقية منها 49. مليار تم الحصول عليها، والباقي أي 73 مليار سيتم البحث عنه.

المحافظة على الثروة السمكية والبيئة البحرية ودمج متزايد لقطاع الصيد في الاقتصاد الوطني والدولي

246. **هدف التدخل**

يهدف التدخل في قطاع الصيد إلى تسريع تنفيذ استراتيجية هذا القطاع لتأمين المحافظة على موارده وزيادة دمجه في الاقتصاد .

247. **المحاور الرئيسية للتدخل :**

حماية الموارد البحرية والحفاظ علي بيئتها :وذلك من خلال تحسين معرفة الموارد السمكية وتنشيطها ، تنمية البحث في مجال المحيطات، دعم رقابة الصيد واستصلاح المصايد ووسطها، إضافة إلى تسيير جيد للمخاطر البيئية المتعلقة بالتقلبات المناخية، وآثار استخدامات البترول والغاز، فضلا عن ترقية نظام التسيير بالمحاصصة وتوازن الجهود بين مختلف مكونات الصيد .

من جهة أخري، سيتم تحسين حماية ثروة القطاع بفضل حملات تقييم المخزون ومراقبة التنوع البيئي التي ستنتقل على التوالي من 1 إلى 3 ، ومن 1 إلى 2 .

زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الخاصة بالتفريغ : وذلك من خلال دعم تلك الاستثمارات لتسمح بتزويد البنية التحتية بمصالح أساسية للطاقة، ومعالجة مياه الصرف الصحي و وسائل النقل المناسبة. كما سيتم القيام كذلك بصيانة وتطوير البنية التحتية الموجودة (ميناء انواذيبو المستقل،MPN, EBPR) وكذلك استصلاح مناطق جديدة وإنشاء وتطوير قطب تنموي بحري حول المنشآت ومناطق التفريغ المستصلحة لذلك : كميناء تانيت وميناء انداكو .. إلخ، كما سيتم، تزامنا مع تقدم الأشغال في هذه المنشآت، توفير آليات محلية تقليدية و بشكل تدريجي لتفريغ المصايد في المناطق المستصلحة.

تطوير تنافسية شعب الصيد: من اجل تمهيد الأرضية لآليات تفريغ المصايد التقليدية، فإنه من المناسب بذل مجهودات جبارة لترقية تنافسية شعب الصيد. ويتم ذلك بشراكة قوية بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى خلق إطار تحفيزي للاستثمارات وجلب الاستثمار الخارجي المباشر. وبالمقابل، ينبغي إنشاء نسيج صناعي تدريجي للصيد. من جهة أخري، سيتم وضع آلية فعالةلإنشاء حظائر صناعية مزودة بالتجهيزات الضرورية من أجل تحويل المنتوجات البحرية . كما سيتم

تشجيع شعب الصيد ذات القيمة المضافة الكبيرة والقدرة علي خلق فرص التشغيل وزيادة العائدات، ينضاف إلى ذلك خلق ظروف ملائمة لاحترام معايير الجودة وذلك عن طريق تعزيز وتوسعة الخدمات في هذا المجال، كما أن تسويقا عصريا وذكيا، مدعوما بتعزيز الأمن والسلامة، سيمكن من فتح الأسواق الدولية امام المنتوجات السمكية الوطنية. إضافة إلى الصيد البحري، سيتم توسيع وتعزيز التجارب النموذجية في الصيد القاري والزراعة المائية.

تعزيز حكامة القطاع : ستتم تنمية قطاع الصيد عن طريق وضع قيادة استراتيجية له مع الحرص علي مواصلة مبادرة الشفافية من أجل تسيير مستديم لموارد هذا القطاع، وتعزيز نظام المعلوماتية والتنسيق وتوحيد معطيات إحصائيات القطاع. بالمقابل، سيتم أيضا مواصلة عقلنة قدرات مؤسسات التكوين و توجيه عروضها لتأخذ بعين الاعتبار الحاجات الجديدة من المصادر البشرية التي سيخلقها تطبيق هذه الاستراتيجية. محاربة الأخطار التي تهدد على التنوع الحيوي البحري والشاطئ بعد تطور قطاع المحروقات على المستوى البحري وبالكوارث في الوسط البحري والشاطئ وتحضير الرد المناسب عليها.

248. **أهم النتائج المنتظرة :**

إن الهدف من التدخل في قطاع الصيد، من الآن وحتي أفق 2020، هوالزيادة الصافية في كمية الأسماك المصطادة التي سيتم تفريغها داخل البلد لتصل 700.000 طنا بدلا من 300.000 طن حاليا، إضافة إلي تحسين كمية الانتاج المعالج من قبل الوحدات الصناعية الوطنية والتي من المتوقع أن تنتقل من 250.000 طن سنويا سنة 2015، إلى 500.000 طن سنة 2020. ويمكن تفسير هذا التحول بزيادة فرص العمل داخل القطاع الذي سينتقل من 55.000 إلى 150.000 سنة 2020، كما سترتفع القيمة المضافة لقطاع الصيد لتصل إلي نسبة 10%من الناتج الداخلي الخام الحقيقي سنة 2020، بعد ما كانت تحاذي 5% سنة 2015. كما ستصل مساهمة القطاع في تشكيل الناتج الاجمالي الخام الحقيقي إلى 4% سنة 2020 بدل 3.1% سنة 2015.

249. **مشاريع قيد التنفيذ :**

أهم المشاريع التي ينبغي تنفيذها داخل قطاع الصيد طبقا لإطار الاستثمارات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية جديدة للتسيير المسؤول من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة للصيد والاقتصاد البحري للفترة 2015 – 2019 هي أساسا:

- إنهاء بناء ميناء تانيت (80)
- بناء مقر جديد لخفر السواحل الموريتاني في نواذيبوا (5.58)
- بناء رصيف لرسو البواخرGCM (15.125)
- توسعة وإعادة تأهيل ميناء السمك في نواكشوط () (7.5)
- بناء مجمع مدمج عند الكلم 28 (الفرنانه) يضم إضافة إلي ميناء للصيد التقليدي، مجمعا صناعيا لمعالجة منتجات الصيد سعته 200.000 طن سنويا (300)
- بناء ميناء في المياه العميقة في انداكو يشتمل على أرصفة للصيد والتجارة البحرية (560)
- انهاء دراسات بناء ميناء صيد تقليدي وشاطئ عند الكلم 144

250. **المشاريع التي سيتم إستحداثها :**

الكلفة الاجمالية لمشاريع الصيد البحري هي 302.000.000 دولار أمريكي

- بناء ميناء للصيد التقليدي والشاطئ عند الكيلمتر 93 (لكويشيش) : 60
- بناء ميناء للصيد التقليدي والشاطئ عند الكلمتر 144 (ادعمش)(102)
- إنشاءأقطاب قابلة للإستمرار عند الكلمتر 144، 93، 128 (طريق شبكة الماء والكهرباء)

- بناء ميناء للصيد التقليدي والشاطئ عند سوق السمك في نواكشوط
- انشاء 4 نقاط مجهزة للتفريغ في نوامغار، امحيجرات، تيويليت و لمسيد (22)

ورشة السفن

- توسعة شركة السفن الموريتانية من أجل بناء سفن جديدة للصيد السطحي وبناء ورشة لتصليح وطلاء السفن (30)

بناء 7 غرف للتبريد (10.000.000 دولار أمريكي) بطاقة :

- 3000 طن في تانيت
- 2000 طن في نواكشوط MPN
- 2000 طن في الكلمتر 28
- 1500 طن عند االندعمس
- 3000 طن في انداكو
- 1000 طن في لكويشيش

البحث، الرقابة، مراقبة الجودة، ومباني الإدارة

- بناء مقر ل IMROP في نواذيبوا ونواكشوط
- بناء فروع له في تانيت وانداكو، عند الكلمتر 28، 93، 144، في روصو وفي كهيدي تشتمل على مختبرات ومقرات لتحليل البيانات، ومكاتب ومباني سكن .
- بناء سفينتين للبحث/ الرقابة لصالح IMRPO
- بناء مختبرات ومقر الONISPA في نواذيبو
- بناء فروع له في تانيت وانداكو عند الكلمتر 28، 93، 144، في روصو وفي كهيدي تشتمل على مختبرات ومقرات لتحليل البيانات، ومكاتب ومباني سكن
- بناء فروع GCM في تانيت وانداكو، عند الكلمتر28، 93، 144، في روصو وفي كهيدي تشتمل على مكاتب ومباني للسكن
- تعزيز الوسائل اللوجستية والبشرية ل GCM
- بناء مباني لإدارة الصيد في تانيت وانداكو، عند الكلمتر 28، 93، 144،في روصو وفي كهيدي تشتمل على مكاتب ومقرات للسكن.
- بناء فروع لإدارات الصيد في أهم مواقع الصيد القاري والنهري
- بناء منصات لتخزين منتوجات الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك في جميع العواصم الجهوية.

مشروع تطوير زراعة الأسماك :

- مشروع زراعة أسماك الجمبري وتربية المحار في نواذيبو
- مشروع تسمين الأخطبوط في نواذيبو
- مشروع زراعة سمك البوري في ا نوامغار
- مشروع زراعة سمك موسى (dorade) في لكوشيش

الصيد القاري

مشاريع تطوير الصيد القاري

- بناء رصيف للتفريغ ومركز لتنمية الصيد القاري في كهيدي
- بناء منصة وسوق للسمك في بوكى
- بناء مقر للتفريغ وسوق السمك في بابابى
- تشييد ورشة لبناء الزوارق للصيد النهري في بابابى
- إعادة تأهيل بحيرة فم لكليت وإقامة مشروع مندمج للزراعة السمكية يكون مشروعا نموذجيا لانتاج (Delvins) الألفين
- تطوير الصيد في بحيرة كنكوصة (لعصابة)
- إعادة تأهيل مشروع باكاو في بوكى(لبراكنه)
- تعزيز الصيد على مستوى بحيرة تامورت انعاج (تكانت)
- تنمية الصيد على مستوى بحيرة محمودة (الحوض الشرقي)
- تنمية الصيد في بحيرة اركيز (اترارزة)
- إقامة مشروع زراعة الأسماك في سيلبابي

زيادة القدرة التنافسية لشعب الصيد

- استحداث أقطاب للتنمية في المنطقة الاقتصادية الخاصة؛
- استحداث حوافز للاستثمار في مجالات تصنيع وتثمين المنتجات؛
- إنشاء مركز لترقية وتثمين منتجات الصيد؛
- النهوض بإنشاء مركز صناعي لتصنيع وتثمين المنتجات؛
- العمل بالقواعد الصحية في أماكن تفريغ المنتجات؛
- إيجاد معرض مفتوح للتعاملات التجارية في مجال منتجات الصيد؛
- إنشاء وحدة نموذجية لتشجيع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية؛
- إنشاء وحدة لترقية وتثمين منتجات الصيد القاري وزراعة الأسماك.

251. **التمويل**

تقدر تكلفة التدخل في هذا القطاع ب 496 مليار أوقية منها 30 مليار تم الحصول عليها والباقي (466 مليار). جاري البحث عنها.

تعزيز ترقية واستثمار المقدرات المعدنية والنفطية

252. **هدف التدخل**

يهدف التدخل في هذا القطاع إلى دعم ترقية واستثمار المقدرات النفطية والمعدنية وزيادة مساهمة قيمتها المضافة في الناتج الداخلي الخام.

253. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

في إطار تطبيق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، ستلعب الصناعات الاستخراجية دورا هاما في دفع عجلة النمو، ومن أجل القيام بذلك، فإن الجهود ستنصب حول تعزيز التعريف وترقية المقدرات المعدنية والنفطية للدولة ، وذلك من خلال :

تحسين المعلومة الجيولوجية وإجراء مسوحات جيولوجية وجيوفيزيائية حديثة وتدريب مستخدمي تظام المعلومات الجغرافية SIG علي برامج معالجة المعطيات وتعزيز قدراتهم لتكون موجهة لمصلحة المناطق التي لم تحظ بالعناية المطلوبة، بغية تشجيع البحث عن الثروات المعدنية.

- تكثيف برامج البحث والاستكشاف من خلال زيادة منح رخص البحث وتسهيل إجراءات الحصول على رخص التنقيب.
- ترقية المقدرات الجيولوجية والمعدنية عن طريق إعداد منشورات وخرائط وغيرها من وثائق الترقية والإشهار، وانعاش أجنحة في المعارض الدولية والمشاركة في أهم المنتديات والملتقيات المتعلقة بالاستثمار في مجال المعادن إضافة إلى ذلك، القيام بملتقيات متخصصة والمشاركة في الندوات والمنتديات المتخصصة في المجال . التسيير الفعال للبيانات المعدنية والجيولوجية وذلك بفضل: تحديث قاعدة البيانات ودمج المعلومات الجديدة المتأتية من أنشطة البحث .
- مراجعة الإطار القانوني والتشريعي لقطاع المعادن خصوصا، فيما يتعلق بمراجعة وتوحيد القوانين (2008 - 2009 - 2012 - 2014) في شكل قانون موحد يضم ملحقا خاصا بمدونة نموذجية للمعادن.

وستكون أيضا زيادة وتثمين قيمة الإنتاج الوطني من الموارد الاستخراجية في مقدمة الأولويات وذلك عن طريق زيادة الانتاج الوطني من خام الحديد (اسنيم) ومن الذهب (تازيازت) وكذلك تنويع منتوجات اسنيم عن طريق انتاج كميات من الحديد في مشروع مشترك، واستغلال موارد جديدة مثل الحقل الغازي(آحميم) واستغلال حقل الغاز (بندا) من أجل إنتاج الكهرباء، وكذلك اليورانيوم، الفوسفات والكلينكر إلى غير ذلك. ومن أجل دعم هذه الخطوة الطموحة، ستكون هنالك حاجة إلى استثمار هام في مجال تكوين الموارد البشرية في القطاع سواء تعلق الأمر بالإستكشاف والبحث والاستغلال.

يشكل تحسين الحكامة، والتسيير الشفاف والمسؤول للموارد الاستخراجية مدار اهتمام دائم، وكذلك احترام نظم مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية الذي ستتم مراجعتة بشكل منتظم، كما ستتم تكملة الترسانة القانونية والتشريعية المخصصة لضمان مصلحة الدولة، مع تشجيع وتأمين الاستثمارات الخصوصية، هذا وسيتم الالتزام الشامل بالدراسات البيئية بشكل يفرض احترام المعايير البيئية في مجال استغلال المعادن والنفط .

254. **أهم النتائج المنتظرة :**

- زيادة معتبرة لنسبة مشاركة القطاع في الناتج الداخلي الخام
- زيادة انتاج اسنيم ليبلغ 40.000.000 طن في أفق 2025
- استغلال الحقلين الغا زيين :أحميم وبندا
- تحسين معرفة مناطق تركز المعادن ذات القيمة الاقتصادية
- ترقية المقدرات الجيولوجية والمعدنية للبلاد
- تكييف الإطار القانوني مع سياق تطور الصناعات المعدنية من أجل أن يكون أكثر تنافسية وجذبا للمستثمرين، وذلك سعيا للرفع من عائداته الاقتصادية
- تحسين السجل المعدني
- تطوير واستغلال حقل بندا .

255. **مشاريع قيد التنفيذ :**

- مشروع تعزيز حكامة المواد الأولية

- توسعة منجم ذهب تازيازت
- انطلاق نشاطات تصدير لكوارتز
- انطلاقة مشروع القلب 2
- مشاريع تنمية إنتاج مناجم الحديد: آسكاف، العوج ، لبثينية، تزركاف، إلى غير ذلك

256. **المشاريع التي سيتم إستحداثها:**

- تطوير الحقل الغازي لأحميم
- تطوير حقل بندا (عن طريق شراكة بين القطاع العام و الخاص)
- مشروع تنمية الفوسفات ببوفال
- مشروع تطوير اليورانيوم
- مشروع إنتاج مكورات الحديد، مشروع مشترك
- تنظيف الميناء المعدني لسنيم في انواذيبو
- مشروع سكة الحديد الرابط بين أكجوجت وتانيت
- مشروع بناءسكة حديد تربط نواكشوط و كيهيدي (عن طريق شراكة بين القطاع العام و الخاص)

257. **التمويل :**

تقدر تكلفة التدخل في هذا القطاع (حسب خطة العملMPEMI 2015– 2020) ب 2.62. مليار أوقية منها 0.97 مليار تم الحصول عليها و 1.65 يتعين البحث عنها، ويتعلق الأمر بتكلفة أساسية مصاحبة لتنفيذ مشاريع القطاع .

تحفيز القطاع الصناعي

258. **هدف التدخل**

تهدف هذه الاستراتجية للوصول إلى أهداف محددة في أجندة التنمية المستديمة المنظورة أفق 2030 عن طريق تنشيط الصناعة. والرؤية التي قامت عليها هذه الاستراتيجية هي أن السياسة المندمجة وحدها، التي تتصدي با لتزامن للعوائق التي تثقل كاهل الصناعة هي التي ستسمح بالتنشيط السريع والمستدام للتصنيع مع ما سيتبع ذلك من تحسن حقيقي في الإنتاجية وتحصيل عائدات معتبرة وتخفيض في معدلات الفقر وفتح فرص أكثر للاندماج الاجتماعي. وتهدف هذه الاستراتجية بشكل خاص، إلى تنمية خاصة للقطاع الصناعي الذي يساهم في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستديمة.

259. **أهم المحاور الرئيسية للتدخل :**

- محور 1 . تثمين قيمة المقدرات الصناعية للتنمية الحيوانية والزراعية والصيد والثروات المعدنية
- المحور 2. تحسين جودة وتنافسية الشركات وانشاء واستصلاح المناطق الصناعية
- المحور 3. تنويع الانتاج الصناعي بما فيه استغلال الفرص
- المحور4. تحقيق الاندماج في مشروع اللامركزية
- المحور5. إيجاد بيئة تسمح للمقاولين بتطوير قدراتهم ، وتكون كفيلة بتوجه المستثمرين إلى القطاعات المنتجة

260. **أهم النتائج المنتظرة :**

- رفع نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلي 10% من الناتج االداخلي الخام الحقيقي بدلا من 6.5% في الوقت الحالي .
- إنشاء أكثر من 250 مؤسسة صغيرة ومتوسطةفي مجالات الصناعة المختلفة

261. **مشاريع قيد التنفيذ :**

- لاتوجد

262. **المشاريع التي سيتم إستحداثها**

- دعم تحسين الجودة وتنافسية الشركات
- تعزيز هيئة المعايرة الوطنية ونشر المعايير على المستوى الوطني
- دعم إقامة مختبرات في سلسلة القيم المستهدفة وتعزيز تنافسية الفاعلين الخصوصيين
- دعم الإبتكار وإستصلاح وتسيير مجال الصناعات الزراعية و / أو مناطق صناعية متخصصة

263. **التمويل :**

تقدر كلفة التدخل في هذا القطاع ب 7 مليار. أوقية يتعين البحث عنها.

ترقية التجارة وتعزيز الظروف الملائمة لعمل متوازن وشفاف للأسواق

264. **هدف التدخل**

يهدف هذا التدخل إلى خلق ظروف تسمح بانفتاح الأسواق المحلية و الجهوية و الدولية أمام المنتوجات الموريتانية.

265. **المحاور الرئيسية للتدخل :**

- في هذا المجال، يتم التطلع إلي مضاعفة المنفعة التي يمكن الحصول عليها من إتفاقيات الشراكة الإقتصادية، مع الإتحاد الأوربي ومع الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال التوصل إلي اتفاق تجاري مع المنظمة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ، ودعم تنمية الصادرات من منتوجات الصيد الطازجة الموجهة إلي أوروبا، مع تطوير تلك الموجهة أيضا إلي السوق الإفريقية وتشكيل قطب لتصدير الفواكه والخضروات في روصو وتنظيم سوق للصمغ العربي وكذلك بعض المواد الغابوية غيرالخشبية كما أن تسويق منتجات شعب التنمية الحيوانية في الأسواق الدولية ينبغي أن يعرف نقلة نوعية ليشمل الحيوانات الحية والجلود واللحوم الحمراء والألبان ومشتقاتها وستعزز هذه الجهود عن طريق تطوير التجارة الالكترونية وانشاء مركز لترقية الصادرات.

  كما سيتم ضمان ظروف عمل ملائمة، متوازنة وشفافة للأسواق من خلال إعداد وتطبيق تشريع خاص بالمنافسة ومحاربة التفاهمات واستغلال النفوذ والممارسات التجارية الغير شريفة، وضمان الولوج العادل والشفاف للصفقات العمومية ومحاربة التزوير والتهريب وإدخال واحترام معايير الجودة الدولية وإقامة وحدة مؤسسية للإطار المندمج المدعم .

266. **أهم النتائج المنتظرة :**

- زيادة حجم الصادرات من الحيوانات، الجلود، والفواكه، والصمغ العربي، على التوالي
- إنشاء مركز لتطوير الصادرات

267. **مشاريع قيد التنفيذ**

- مشروع الإطار المندمج المدعم من 2016 إلى 2019

268. **المشاريع التي سيتم إستحداثها :**

- تطوير الأعمال التي تعتمد على الزراعة ودعم مراحل الانتاج ذات القدرة العالية علي النمو؛
- تسويق منتجات الصيد ؛
- . تطويرمراحل إنتاج و تسويق اللحوم الحمراء؛
- تطوير مراحل زراعة الأرز .

269. **التمويل:**

تقدر تكلفة التدخل في هذا القطاع ب 2 مليار أوقية يتعين البحث عنها .

تنمية وتطوير النشاط السياحي

270. **هدف التدخل**

إن الهدف من التدخل في هذا المجال هو خلق إطار ملائم لاستعادة نشاط السياحة علي نطاق واسع. كما تهدف إلى وضع قواعد سياحة مستديمة من الآن إلى 2020،تمكن من خلق فرص عمل جديدة والتعريف بالثقافة والمنتوجات المحلية

271. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

- إن هذا التدخل يدعم إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير السياحة تعتمد بالدرجة الأولى على خطة للحفاظ على عرض سياحي يعتمد على المنتوجات الطبيعية والثقافية وتطوير البنية التحتية السياحية في المناطق السياحية المعروفة، وستكون الوجهة الموريتانية موضوع إشهار على نطاق واسع في الخارج كما سيتم أيضا تحفيز الطلب المحلي، وتطوير منتوجات سياحية تلائم حاجيات المواطنين لتستفيد من التطوير هي الأخرى. وفي نفس السياق سيتم دعم تنفيذ السياسة الوطنية في هذا المجال من خلال تعزيز قدرات الفاعلين في القطاع وانشاء مدرسة للتكوين في مجال مهن السياحة .

272. **أهم النتائج المنتظرة**

- سترتفع القيمة المضافة الحقيقية للسياحة لتصل إلى 5% سنة 2020
- سيرتفع عدد الأسرة لتبلغ 10.000 سرير
- سيرتفع عدد الوظائف ليصل إلى 4500 وظيفة

273. **المشاريع قيد التنفيذ**

لاتوجد

274. **المشاريع ا التي سيتم إستحداثها**

- مشروع ترقية المنتوجات السياحية الطبيعية والثقافية في موريتانيا
- مشروع ترقية السياحة المحلية
- فتح مدرسة للتكوين في مجال مهن السياحة

275. **التمويل**

تقدر تكلفة التدخل في هذا القطاع ب 3مليار أوقية يتعين البحث عنها.

ترقية صناعة تقليدية خلاقة، محافظة على الذاكرة الجمعية ومدرة للدخل وموفرة لوظائف لائقة

276. **هدف التدخل:**

يهدف التدخل في هذا المجال إلى وضع قواعد لصناعة تقليدية محافظة على الذاكرة الجمعية ومدرة للدخل تخلق وظائف مناسبةفي أفق 2020.

277. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

في هذا الاطار سيتم القيام بنشاطات واسعة النطاق ويتعلق الأمر هنا خاصة بتحديث وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعة التقليدية واستحداث مركز للتكوين والتعليم وتطوير المعارف وبناء قرية للصناعة التقليدية مصحوبة بمركز دولي للمعارض في نواكشوط. كما سيتم بناء وتجهيز دور جهوية للصناعة التقليدية في بعض الولايات كذلك سيتم تطوير البنية

التحتية في القطاع على مستوى كل المقاطعات وستعطى عناية خاصة لمشاركة موريتانيا في المعارض الدولية المهمة من ضمن إجراءات أخرى لترقية منتوجات هذا القطاع.

278. **أهم النتائج المنتظرة:**

- خلق وتطوير الصناعات في قطاع الصناعة التقليدية
- تحويل قطاع الصناعة التقليدية من قطاع غير مصنف إلى قطاع مصنف
- تسويق منتجات الصناعة التقليدية مما سيؤدي إلى رفع المردودية الإقتصادية للقطاع وتحسين الظروف المعيشية للصناع التقليديين .

279. **المشاريع قيد التنفيذ :**

لا توجد

280. **المشاريع التي سيتم استحداثها :**

- مشروع إرساء البنية التحتية للصناعة التقليدية
  - بناء وتجهيز دور جهوية للصناعة التقليدية
  - بناء قرية للصناعة التقليدية مع مركز للعروض في نواكشوط
  - إنشاء وبناء مركز تكوين وتطوير الصناعة التقليدية
- تخصيص صندوق وطني للدعم والتكوين لصالح الصناعة التقليدية

281. **التمويل :**

- تقدر تكلفة التدخل في هذا القطاع بمليار و500 مليون أوقية يتعين البحث عنها

2.1.5 الورشة الاستراتيجية لترقية القطاع الخاص وتطوير ممارسة الأعمال

282. إن الهدف العام من هذه الورشة هو ترقية القطاع الخاص ليصبح فعالا وشاملا خدمة للتنمية ولخلق فرص تشغيل وللحد من الفقر وقد تمت برمجة ست تدخلات على مستوى هذه الورشة.:

- تسريع الاصلاحات المقام بها من أجل تطوير مناخ ممارسة الأعمال
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام و الخاص
- ترقية قطاع مالي قوي وشامل
- تطوير الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر
- ترقية إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة

283. **هذه التدخلات الخمسة تم تحديدها كالتالي :**

تسريع الإصلاحات المقام بها من أجل تحسين مناخ ممارسة الأعمال

284. **هدف التدخل**

يهدف هذا التدخل من هنا إلى غاية 2020 إلى إعطاء دفعة جديدة للقطاع الخاص، لكي يستطيع أن يحل مكان القطاع العام في خلق الثروات.

285. **المحاور الرئيسية للتدخل**

سيتم الوصول إلي هذا الهدف من خلال الزيادة الكمية والكيفية للاستثمارات الخاصة وتسريع تحرير التبادلات الدولية وتسهيل الإجراءات الجبائية والجمركية وتعزيز العلاقة بين الإدارة والقطاع الخاص.

سيسمح هذا التدخل بتهيئة البلد بشكل جيد ليتحسن ترتيبه في مجال doing business، من أجل أن تحل موريتانيا في الدرجة الثالثة والثمانين مع نهاية إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك سنة 2030.

أيضا، وفي إطار مواصلة الخطوات الجبارة التي قطعت في المجال ، فمن المناسب هنا متابعة وتسريع الإصلاحات المتعلقة بمناخ الأعمال التي مكنت موريتانيا من الحصول على ترتيب مقبول خلال تصنيف الدول الأكثر إصلاحات كما أنه مكنها من الانتقال من المرتبة 176 سنة 2015 إلى المرتبة 168 سنة 2016 حسب تريب doing business ثم إلى 160 سنة 2017.

وفي هذا المجال فإن الجهود ستنصب أولا على إعداد خارطة طريق تهدف إلى تحسين مكانة البلد في هذا الترتيب بالموازاة مع تعزيز المكتسبات في المجالات التي شهدت تقدما ملحوظا ، مثل الإجراءات وشروط إنشاء المؤسسات / الشركات ، والولوج إلى الكهرباء والتمويلات والتحسينات إلخ..... وسيبقى تحديد أولوية التدخلات تبعا للسداد ومستوى الضرائب واجتياز الحدود ومنح رخص البناء .

ويجب أيضا، مراقبة تكاليف الخدمات المصرفية المتعلقة بتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وخلق فرص تشغيل. كما يجب ضمان تسهيل حصول القطاع الخاص علي العملات .

286. **أهم النتائج المنتظرة:**

- زيادة إستثمارات القطاع الخاص كما وكيفا
- تسريع تحريرالتبادلات الدولية
- تسهيل الاجراءات الجبائية والجمركية
- تعزيز العلاقة بين الادارة والقطاع الخاص

287. **.المشاريع قيد التنفيذ**

لا توجد

288. **المشاريع االتي سيتم إستحداثها**

البرنامج القطاعي لتنفيذSNDSP -2016-2018

289. **التمويل**

تقدر كلفة التدخل في هذا القطاع ب 12,77 مليار أوقية يتعين البحث عنها

تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص

290. **هدف التدخل**

تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص وتعزيز التعاملات في مجال الأعمال.

291. **المحاور الرئيسية للتدخل :**

سيتم القيام بخطوات مضاعفة في هذا المجال من أجل تعزيز وتقوية قدرات الإدارات العمومية لتلعب دورا أساسيا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترقية قدرات غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية وهيئات أرباب العمل بما في ذلك اتحادية المنتجين والصناع التقليديين الصغار وستؤدي هذه العملية إلى إيجاد آليات تمنح لأرباب العمل القدرة على دعم الجودة للمنتمين لمنظماتهم في كثير من المجالات، من أجل تجنب توقف دورهم علي المطالب النقابية .

كما يجب أن تسمح الإتفاقيات بين القطاعات الوزارية ومنظمات أرباب العمل بتأطير إستغلال مقدرات قطاعات الاقتصاد بغية التوصل، طبقا لاستراتجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، إلى نمو اقتصادي يكون القطاع الخاص محركا له. وفي هذا

الإطار، ستكون المرتكز الأساسية، طبقا لهذه الاتفاقيات، هي تنمية التعاون مع غرف التجارة الدولية الموجودة في عدة دول وفقا لنموذج الغرف التجارية الفرنسية الموجودة في عدة دول، والتي توفر للمؤسسات ظروف عمل متبادلة ومثمرة. وهذا النموذج، الذي يعتبر فعالا في جذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن أن يفعل مع الدول الي تتقاسم مع موريتانيا فرص أعمال مهمة.

292. **أهم النتائج المنتظرة :**

من أجل مواجهة محدودية الموارد العمومية والإمكانات المالية للدولة مع الاعتراف بأهمية الاستثمار في مجال البنية التحتية بغية تطوير الاقتصاد. يمكن إشراك القطاع الخاص من أجل المساعدة في تنفيذ مشاريع كبيرة في مجال البنية التحتية.

وهنا يمكن إستخدام الشراكة بين القطاعين العام و الخاص كوسيلة لإدخال تكنلوجيا وابتكار القطاع الخاص من أجل توفير خدمات عمومية بجودة عالية بفضل تحسين الفاعلية التشغيلية من أجل :

- سد النقص في القدرات المحدودة للقطاع العام استجابة للطلب المتزايد لتطوير البنة التحتية
- إظهار العلاقة بين الجودة والسعر في المدى الطويل بفعل تحويل المخاطر إلى القطاع الخاص أثناء كل مراحل المشروع: من التصور / البناء إلى الاستغلال / الصيانة .
- تعزيز قدرات المصالح الادارية المكلفة بالشراكة مع القطاع الخاص
- تعزيز قدرات الغرفة التجارية والصناعية والزراعية الموريتانية
- إقامة غرف تجارية مختلطة

الشراكة بين القطاع العام و الخاص هي الآلية الجديدة للتمويل التي تسمح بتعبئة و تحسيس المستثمرين الخصوصيين في ظروف مخاطر مقبولة مع حفاظ أفضل للمصادر العمومية.

293. **المشاريع قيد التنفيذ :**

وضع إطار قانوني ومؤسسي ملائم ومناسب لتنمية الشراكة بين القطاع العام و الخاص من أجل تسهيل تحقيق مشاريع في إطار الشراكة بين القطاع العام و الخاص.

الفوائد :

- إطار قانوني واضح وملائم : لاختيار واستعمال الأدوات التعاقدية المناسبة
- إشراك كبير للقطاع العام والخاص : امتلاك المشروع من قبل الأطراف المعنية
- توفر الأسواق المالية
- الحكامة الرشيدة وإنتهاج سياسة اقتصادية صحيحة ومفتوحة أمام المنافسة

294. **المشاريع التي ينبغي إستحداثها**

- مجموعة من المشاريع قابلة للتمويل عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص سيتم إطلاقها مع بداية تنفيذ الاستراتيجية .

295. **التمويل**

تقدر كلفة التدخل في هذا القطاع ب 600. مليون دولار يتعين البحث عنها.

ترقية قطاع مالي قوي و شامل

296. **هدف التدخل**

إن الهدف من هذا التدخل في أفق 2020 هو وضع سلسلة من الإجراءات من أجل تشجيع القطاع المالي ليكون فعالا وشاملا خدمة للتنمية وخلق فرص عمل وكذلك للمشاركة في الحد من الفقر.

297. **المحاور الرئيسية للتدخل**

سيتعلق الأمر بتشجيع التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل من خلال تمويل الاقتصاد بشكل عام والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغرى بشكل خاص وبتطوير ولوج السكان القاطنين في المناطق شبه الحضرية والريفية خاصة النساء والشباب إلى الخدمات المالية المناسبة.

وتتطلب ترقية الاستثمارأيضا :(ا) تدعيم الاستقرار وأداء القطاع المالي بالتركيز على تعزيز الإشراف المصرفي وإقامة رقابة فعالة لهيئات التأمين ومؤسسات الحماية الاجتماعية، (ب) تطوير الإطار القانوني والتشريعي، (ج) تحسين الشمولية المالية، (د) محاربة تبييض الأموال والجريمة المالية، (ه) ترقية النقد الالكتروني والآليات المعاصرة للتسديد (و) إنشاء سوق مالية من أجل تسهيل تعبئة الموارد طويلة الأجل للمشاركة في تمويل الاقتصاد، (ز) تطوير الصيرفة الإسلامية .

وهكذا من أجل ترقية قطاع مالي مستقر ينبغي :(ا) تدعيم وتنويع الآليات والسياسات النقدية والعملات وتطوير الأداء في مجال استقرار الأسعار الداخلية ومراقبة القطاع، (ب) تعزيز دور الوساطة المالية وتمويل الاقتصاد الوطني والخدمات الاجتماعية،(ج) تدعيم الشمولية المالية وإعداد معلومات منتظمة لمراحل تطورها اعتمادا على مؤشرات متعارف عليها دوليا،(د) عصرنة وتنويع وسائل تسديد النظام الوطني، (ه) الانفتاح على أفضل أساليب التعاملات الدولية في مجال البنوك والتمويلات الصغيرة، التأمين الاجتماعي والتأمين الخصوصي، (ز) حماية الزبناء والمستخدمين وتسهيل ولوجهم إلى الخدمات المتوفرة بأسعار معقولة يتم تحديد بنيتها واحتسابها بطريقة شفافة وفي ظروف منافسة شريفة ومقننة.

298. **أهم النتائج المنتظرة**

- رفع نسبة الوساطة المصرفية من 25% إلى 50%
- رفع معدل الصرفية من 10% إلى 40%

299. **مشاريع قيد التنفيذ**

- مشروع إصلاح النظام المالي

300. **المشاريع التي ينبغي استحداثها**

- متابعة مشروع إصلاح النظام المالي

301. **التمويل**

تقدر تكلفة التدخل في هذا القطاع ب 17,43 مليار أوقية يتعين البحث عنها.

تطوير الاستثمار الخاص والاستثمارات الخارجية المباشرة

302. **هدف التدخل**

يهدف هذا التدخل من الآن إلي غاية 2020 ، إلي وضع سلسةمن الإجراءات المحفزة لتشجيع المستثمرين الوطنيين، وجعل البلد أكثر جذبا للاستثمارات الخارجية المباشرة

303. **أهم محاور التدخل :**

إن قانون الاستثمارات الجذاب والوضعية الجغرافية لموريتانيا المنفتحة على الكثير من الأسواق لم يتم بعد استغلالهما علي النحوالأمثل، من أجل جذب الاستثمارات بالشكل الكافي. وعليه فيتوجب تقديم الدعم اللازم لإبرازشركات موريتانية تنافسية وإنشاء أخري أجنبية في موريتانيا. إن الدراسات الإقتصادية ودراسة الأسواق، إضافة إلي تقديم الاستشارات للمؤسسات، البحث والتطوير وإيجاد خطوط التمويل، مع نقل التكنولوجيا وتكوين الكادر البشري، تعتبر من العوامل الأساسية لجذب الإستثمارات.

أيضا، من أجل جعل الاقتصاد الموريتاني أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، سيتم وضع نظام للبيانات يسمح بمعرفة المقدرات الاقتصادية للبلد في مجال المنتجات والسوق، كما سيتم إنشاء منصات للخدمات لصالح الشركات في مختلف قطاعات الإقتصاد الواعدة في البلد من أجل مضاعفة فرص إنشاءالمؤسسات، وبالتواصل مع تطوير الإبتكار، سيتم تطوير بحوث التنمية الموجهة إلي إبتكار منتوجات تنافسية وخلق مجال للاستفادة من نقل التكنلوجا وتنمية الاقتصاد.

إضافة إلى الدراسات المتعلقة بنماذج الأقطاب التنافسية والأقطاب التنموية و المجمعات الصناعية التي سيتم إنشاؤها، وكذلك أنواع الخدمات الي ستوفر للمؤسسات والتي قد تم الشروع في بعضها زيادة على التنظيم والمشاركة في التظاهرات والمعارض والمنتديات التي ستسمح بالتعريف بمقدرات البلد وحث المستثمرين علي الإستقرار ليتمكنوا من الإستثمار في البلد.

كما سيتم النظر في مختلف الوسائل الأخري المحفزة لتشجيع إنشاء المؤسسات بما فيها تلك الصغرى خصوصا في مجال الزراعة، وتنمية الحيوان والصيد وانتقال التقنيات الحديثة. وتشتمل هذه التحفيزات على المساعدة في الحصول علي قروض تمويل خاصة من طرف صندوق الإيداع والتنمية ومن المصارف،إضافة إلى مزايا أخرى تتعلق بالملكية العقارية، والضرائب والطاقة وتبسيط إجراءات إنشاء الشركات وتشييد البنية التحتية. وخير مثال علي ذلك يبدو جليا من خلال التجربة المغربية والتونسية والسنغالية والعاجية التي تعتبر رائدة في تلك المجالات. كما سيتم إنشاء حاضنة عمومية، كمنهجية محفزة، لمواكبة الشباب الذي لديه مشاريع حقيقية من أجل التحفيز، في نفس الوقت، علي خلق فرص لصالح الشباب والنساء والمجتمعات الريفية. وسيتم تجميع المنتجين الصغار منهم حول مستثمرين في مجال الصناعات التحويلية وتسويق المنتوجات ذات التوزيع الجغرافي الجيد مما سيعطي لهذا التدخل صفة الشمولية المطلوبة.

سيتم إستغلال عدة خطوات أخري كانت قد أعطت، في السابق، نتائج مهمة ومقنعة مثل توفير ظروف جذب الاستثمار لمختلف أطياف الموريتانيين المقيمين في الخارج وإ برام الاتفاقيات الواسعة النطاق في مجال تبادل التكنلوجيا مع الدول المتقدمة.

304. **أهم النتائج المنتظرة :**

- زيادة حجم التمويلات الأجنبية المباشرة بحوالي 10% سنويا
- زيادة عدد الشركات الموجودة في موريتانيا (المعتمدة من طرف قانون الاستثمارات)
- زيادة عدد الشركات الخاصة ذات رأس المال المختلط (موريتانية وأجنبية)
- زيادة عدد الشركات الموريتانية الموجودة في الخارج

305. **مشاريع قيد التنفيذ**

- لاتوجد

306. **المشاريع التي سيتم إستحداثها**

- تنفيذ الاستيراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الخاص

307. **التمويل**

تقدر الكلفة الإجمالية للتدخل في إطار استراتجية تنمية القطاع ب 12.772 مليار أوقية يتعين البحث عنها .

308. **هدف التدخل**

بالتكامل مع الإجراءات التي تم القيام بها من أجل تحسين مناخ الأعمال وتحفيز القطاع الصناعي فإن الهدف من هذا التدخل هو خلق نسيج متنوع من الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة التنافسية الجيدة، الشيء الذي يعتبر شرطا أساسيا لمحاربة البطالة.

309. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

إن إنشاء مؤسسات متوسطة وصغيرة ،الأمر الذي يعتبر بالمرة رافعة للتنمية ولخلق فرص التشغيل، سيتم تشجيعه من خلال تحديث وتسريع تنفيذ الإستراتيجيتين الوطنيتين المؤطرتين لهذا الإجراء: الأولي متعلقة: بترقية المؤسسات الصغرى والثانية مختصة في التمويلات الصغيرة .

وسيتم منح عناية خاصة لتوجيه هاتين الاستراتيجيتين إلى القطاعات التي تم تصنيفها بالواعدة في مجال خلق النمو (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، السياحة، الصناعة التقليدية.. إلخ) في الأوساط الهشة ولدي السكان الأقل حظوظا : خاصة الشباب والنساء. مما يوجب مضاعفة الخدمات المقدمة في إطار هاتين الاستراتيجيتين لأصحاب المشاريع من أجل الوصول إلى أكبر كم من المستفيدين، بغية الحصول علي حيز جغرافي أكثر إتساعا. كما يتطلب،أيضا، توحيد المساعي لإنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة جهدا تنظيميا للقطاع الغير مصنف وذلك للحد من هشاشة التشغيل

يجب تطوير مختلف آليات تمويل الشركات.

310. **أهم النتائج المنتظرة**

- إرساء سياسة متجانسة في مجال الشراكة؛
- إرساء سياسة منسجمة في مجال التمويلات الصغيرة؛
- الرفع من نسبة الولوج إلى القروض الصغيرة.

311. **مشاريع قيد التنفيذ**

- البرنامج الوطني المندمج لدعم المقاولات الصفيرة والصغيرة جدا
- خارطة طريق للقضاء على مخلفات الاسترقاق

312. **المشاريع التي سيتم استحداثها**

- تنفيذ الإستراتجية الوطنية للتمويلات الصغيرة جدا
- تنفيذ الإستراتجية الوطنية لتطوير وترقية المقاولاتت الصغيرة
- مشروع تعزيز قدرات الفاعلين في مجال التمويلات الصغيرة

313. **التمويل**

تقدر كلفة التدخل في هذا القطاع ب 13 مليار سيتم البحث عنها.

3.1.5 الورشة الاستراتيجية لتعزيز البنى التحتية الداعمة للنمو

314. الهدف العام لهذه الورشة هو السماح للفاعلين الاقتصاديين، كل حسب طبيعة حاجاته، بالحصول علي الخدمات الأساسية التي تمكن من تنمية نشاطات اقتصادية تنافسية بتكاليف يمكن تحملها. وقد تمت برمجة أربعة تدخلات على مستوى هذه الورشة:

- حصول الجميع علي خدمات طاقة موثوقة ، دائمة وعصرية وبأ سعار في متناول الجميع.

- تعزيز الاستثمارات في مجال البنى التحتية لقطاع التجهيز والنقل
- دعم قطاع البناء والإسكان
- تطوير قطاع المياه

315. هذه التدخلات الأربع المذكورة أعلاه سيتم التعرض لها كالتالي:

ضمان توفير خدمات الطاقة للوحدات الاقتصادية بأسعار مناسبة

316. **هدف التدخل:**

ضمان توفير خدمات الطاقة بسعر مناسب للوحدات الاقتصادية

317. **المحاور الرئيسية للتدخل**

الولوج إلى الكهرباء: سيتم ضمان تمكين كافة المؤسسات ووحدات الإنتاج من الحصول علي الكهرباء من خلال تحسين توفير الخدمات بواسطة توسيع وجودة الشبكة وتنويع مصادر إنتاج الكهرباء، بالتركيز على الطاقات المتجددة (خاصة الهوائية والشمسية) كما سيتم البحث عن جودة وفاعلية الطاقة.

وسيتم إيلاء عناصة خاصة لتعريفة الطاقة الكهربائية لتسهيل نفاذ السكان في المناطق الحضرية وشبه الحضرية إلى هذه الخدمة. وهكذا لم يحدث أي تطور تعريفي منذ عام 2007 وتختلف الأسعار ما بين فاعل وآخر وحسب منطقة التدخل (شركة صوملك، وكالة تنمية الطاقات المتجددة ADER).

المحروقات:

سيتم القيام بعقلنة اسعار البنزين والمازوت وذلك في إطار المساعي الرامية إلي تخفيض تكلفة عوامل الإنتاج.

318. **أهم النتائج المنتظرة**

ستصل حصة الطاقة **المتجددة** إلي 35 % من إجمالي الطاقة الوطنية

- ستنتقل نسبة إنتاج الطاقة المتجددة من إنتاج الطاقة الوطنية إلى 50%
- سيصل معدل كهربة الوسط الحضري إلى 95% بدل من 72,8%
- معدل كهربة الريف ستصل إلى40%
- زيادة حصة المساهمة الاقتصادية للمحروقات وتحسين نظام تزويد البلاد منها.
- تطوير قدرة الإنتاج وتحسين منظومة الطاقات الوطنية
- دعم النفاذ الشامل إلى الكهرباء وتحسين توفير الخدمات للزبناء
- إنشاء نظام نقل حديث

319. **مشاريع قيد التنفيذ:**

- محطة هوائية (بطاقة الرياح) 100 (ميغاوات) في بولنوار (تقييم العروض)؛
- محطة شمسية طاقتها 50 ميغاوات في انواكشوط؛
- المركز الوطني للقيادة؛
- خط جهد عال انواكشوط – حدود السنغال؛
- خط جهد عال انواكشوط – انواذيبو ؛
- خط جهد عال مركز الشمال – مركز الجنوب 21 كلم؛
- خط جهد عال انواكشوط – أكجوجت – أطار – ازويرات؛
- خط 90 (كيلوفولت) ألاك – بوكى + خطوط 33 ك ف بوتلميت – سنغرافه وكيفه – الطينطان؛

- خطوط 33 ك ف و/أو 90 ك ف تيكنت - المذرذرة، المذرذرة- الركيز، الركيز- بلغربان والركيز- نقطة الربط روصو- بوكى والمراكز المتصلة بها؛
- خط 33 ك ف تكنت-روصو والمراكز المتصلة بها؛
- خطوط 33 ك ف كهيدي-امبود- سيلبابي- مقامه - كهيدي (500 كلم)؛
- المحطات الهجينة (المختلطة) أشرم وتجككجة + خط 33 ك ف (200 كلم)؛
- خطوط 33 ك ف اداياكيلي-غابو- بيديام - سيلبابي/كيفه - الطينطان/الطينطان - عين فربه - اطويل/الطينطان- تامشكط/جكني – بوصطيله - عدل بكرو/النعمة - باسكنو- فصالة (820 كلم)؛
- محطة مختلطة أفطوط + خطوط 33 ك ف (270 كلم)؛
- خط 33 ك ف سيلبابي – كيفه (200 كلم)؛
- محطات مختلطة النعمة - عدل بكرو + خطوط 33 ك ف (500 كلم)؛
- محطة مختلطة كيفة + خط 33 ك ف كيفه – كرو؛
- محطة مختلطة 8 PV بلدات (مجموع 16.6 م و)
- توصلةالعيون 200 كلم خط 33 ك ف؛
- دراسة جدوائية لإنجاز مستودعات في الداخل؛
- دراسة جدوائية لبناء مصفاة؛

320. **المشاريع التي سيتم إستحداثها**

- مشروع إنتاج الكهرباء اعتمادا على الغاز؛
- مشروع إنتاج الطاقة الهوائية 100 م و والطاقة الشمسية 50 م و؛
- إنجاز خط انواكشوط – أكجوجت – أطار – ازويرات؛
- تركيب خط انواكشوط – النعمة، مع ربطها بشبكة منظمة استثمار نهر السنغال على مستوى خاي (مالي)؛
- مشروع كهربة مناطق الإنتاج الزراعي (شبكة 500 كلم، انطلاقا من شبكة منظمة استثمار نهر السنغال)؛
- كهربة مناطق صيد الأسماك؛
- محطات كهرومائية لمنظمة استثمار نهر السنغال؛
- مشروع تسيير منشآت تخزين المنتجات النفطية في انواذيبو (تبعا لآليةالشراكة بين القطاع العام و الخاص).

321. **التمويل:**

تبلغ كلفة التدخل في هذا القطاع 413 مليار أوقية ، منها 260 مليار قد تم الحصول عليها و153 مليار سيجري البحث عن تمويلها.

تعزيز الاستثمارات في مجال البني التحتية لقطاعات التجهيز والنقل

322. **هدف التدخل**

في مجال البني التحتية للنقل، سيكون التزويد التدريجي للبلاد بالبنى التحتية الأساسية ونظم التسيير والصيانة الفعالة هو الهدف المنشود لهذا التدخل. .

323. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

فيما يخص هذا التدخل سيتم القيام بالأنشطة التالية: ا)- ربط كافة عواصم المقاطعات بطريق معبدة واحدة على الأقل فضلا عن فك العزلة عن مناطق الإنتاج، ب) إكمال إقامة منظومة لصيانة الطرق تضم جوانب التمويل والبرمجة والتنفيذ، ج) تشجيع التمويل الخاص في البنى التحتية بواسطة مختلف أنماط الشراكة بين القطاع العام و الخاص، د) تحسين جودة وتنافسية المعروض في مجال النقل خصوصا، من خلال تعزيز قدرات الفاعلين، ه) تحسين أمان النقل وأمن البنى التحتية ، و)تحسين المقاربات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالنوع وذلك على جميع المستويات (الدراسات، ملفات المناقصات، الإنجازو التسيير).

لقد اعتمدت الحكومة منذ سنة 2012 سياسة قطاعية واستراتيجية وطنية تتمحور حول الأهداف التالية: أ) تعزيز القدرات المؤسسية والعملية من أجل تحسين الفعالية الشاملة للقطاع من خلال أنشطة محددة، ب) حفظ وصيانة وعصرنة البنى التحتية والتجهيزات القائمة من خلال وضع منظومة صيانة طرق فعالة، وتشغيل نظام فعال لمراقبة زيادة شحنات سيارات وعربات نقل البضائع والضمان بصفة دائمة لمطابقة البنى التحتية وتجهيزات المطارات والموانئ للمعايير الدولية، ج) ضمان التطور المنسجم للبنى التحتية والتجهيزات (المنشآت) بواسطة متابعة برامج شق الطرق لفك العزلة عن مناطق الإنتاج ومراقبة جودة الأشغال على مستوى الطرق وملاءمة وتناسق البنى التحتية (الخاصة بالمطارات والموانئ وشبكات المجاري الحضرية)، د) تطوير الاتصال مع الدول المجاورة من أجل تشجيع التبادلات على المستوى الإقليمي و شبه الإقليمي بواسطة إكمال تشييد الطرق ومقاطع الطرق المتبقية التي تربط موريتانيا بمختلف البلدان المجاورة لها (مالي، السنغال، الجزائر) سبيلا إلى تعزيز حركة النقل والتبادل داخل المنطقة، ه) ضمان جودة خدمات القطاع بشكل دائم من خلال خلق إطار مؤسسي يضمن مراعاة الجوانب البيئية وقضايا النوع أثناء الدراسات والعمل علي تنفيذ واستغلال البنى التحتية والتجهيزات، طبقا للقوانين الوطنية وضمان جودة أفضل لخدمات منصات المطارات من أجل تحسين القدرة التنافسية العامة للاقتصاد الموريتاني

ويتعلق الأمر أيضا ب: أ) تحسين قدرة استيعاب الاستثمارات العمومية من خلال تسريع إجراءات استكمال ملفات المناقصات وإبرام وتوقيع الصفقات؛ ب) تشجيع التمويلات والشراكة بين القطاع العام والخاص في القطاع وذلك بتثمين المجال العمومي والمقالع ومن خلال تطوير قطاع البناء والأشغال العمومية ج) مراعاة تسيير الآثار البيئية.

في مجال البنى التحتية، يمنح افتتاح مطار أم التونسي الدولي البلاد فرصة تاريخية لتصبح تدريجيا منصة تواصل جوي له مكانته في شبه المنطقة. ومن الآن فصاعدا سيتم إطلاق آليات استغلال هذا المرفق المهم لضمان أن يكون له أكبر تأثير في إنفتاح البلاد علي العالم. وينتظر تحقيق آثار مهمة على مستوى تطوير النقل الجوي والعديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل التجارة والسياحة وقطاع العقارات....الخ.

324. **أهم النتائج المنتظرة**

- فك العزلة عن عواصم المقاطعات بحلول سنة 2020؛
- الحد من حوادث السير وضحاياها بنسبة 50 % بحلول 2020؛
- مطابقة نظم الأمن على مستوى مطارات انواكشوط وانواذيبو وازويرات والنعمة وأطار وسيلبابي؛
- إطلاق مشاريع طرق بانواكشوط - بوتلميت، بوتلميت - ألاك نواذيبو - وانواكشوط تبعا لآليات الشراكة بين القطاع العام والخاص قبل حلول سنة 2020؛
- إنجاح وضع نظام فعال لصيانة الطرق.

325. **المشاريع قيد الإنجاز:**

- برنامج فك العزلة عن عواصم المقاطعات وعن المناطق الاكثر فقرا (1200 كلم) من 2009 إلى 2019
- بناء ميناء للصيد الأسماك في تانيت بين 2014 إلى 2018؛

- مطابقة معايير الأمن في المطارات (من 2003 إلى 2020)؛
- إنشاء مهبطين جويين في بير أم أكرين وتيارت الواسعة؛
- إنشاء صندوق لأمن وصيانة الطرق
- بناء ثماني (8) محطات وزن على المحور للسيارات الثقيلة ما بين 2017 و 2020؛
- تطويرالشراكة بين القطاع العام و الخاص من خلال تشييد محطة حاويات في ميناء انواكشوط المستقل وميناء الصداقة و الطريق السريع انواكشوط - بوتلميت ما بين 2016 و2020؛
- بناء ميناء لوجيستي في انجاكو؛
- مشروع بناء جسر روصو خلال الفترة 2017 - 2019.

326. **مشاريع سيتم استحداثها:**

- تشييد ميناء في المياه العميقة في انواذيبو؛
- بناء ميناء فرنانة على بعد 28 كلم جنوب نواكشوط ؛
- مشروع فك العزلةعن مناطق الإنتاج وخطوط التسويق (2000 كلم)؛
- تطوير قطب جوي حول مطار أم التونسي الدولي؛
- مشروع تجهيز وعصرنة المطارات الوطنية.

327. **التمويل:**

تقدر كلفة التدخل في القطاع ب: 1194 مليار أوقية، منها 296 تم الحصول عليها و898 مليار يتعين البحث عنها.

تنمية قطاع المياه (توفير الماء الصالح للشرب والصرف الصحي)

328. **هدف التدخل**

329. بالنسبة للماء الشروب في الوسط الريفي وشبه الحضري، تتعلق الأهداف المرسومة برفع نسب إمداد التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن 150 نسمة بنسبة 100% ورفع نسب توصيل البلدات التي تزيد عن 600 نسمة إلى 100% وفي الوسط الحضري، تتمثل الأهداف المرسومة في رفع نسب التوصيل إلى 100% وفي تخفيض الخسارات الناتجة عن أعطاب فنية إلى أقل من 20%. **المحاور الرئيسية للتدخل**

النفاذ إلى الماء:

- رفع نسبة ولوج سكان القرى والبلدات المكونة من أكثر من 150 نسمة إلى 80 % بدلا من 77%؛
- زيادة نسبة الإمداد بالماء إلى 80 % بدلا من 73 %؛
- رفع نسبة الربط (التوصيل) إلى 60 % بدلا من 39 %؛

.توفير الصرف الصحي:

- في المناطق الحضرية القابلة للربط بالصرف الصحي الجماعي، رفع نسبة الربط بشبكة جمع مياه الصرف الصحي (المستخدمة) إلى 50 %
- في المناطق الحضرية القابلة للربط بالصرف الصحي لمياه الأمطار، رفع نسبة الربط بشبكة جمع مياه الأمطار إلى 50 %
- إعادة استخدام 50 % من المياه المستخدمة المعالجة في انواكشوط وانواذيبو.

330. **أهم النتائج المنتظرة:**

- إنجاز المشاريع الاستراتيجية للتزويد بالمياه؛
- تعبئته المياه السطحية لزراعة 80.000 هكتارا إضافية؛
- إنجاز 600 نقطة مياه جديدة (آبار وسدود).

331. **مشاريع قيد الإنجاز:**

- مشروع التزويد بالماء الشروب كوراي-سيلبابي والقرى الواقعة بمحاذاة المحور انطلاقا من نهر السنغال:
- تعزيز شبكة توفير الماء الشروب في امبود والقرى المجاورة انطلاقا من سد فم لكليته:
- مشروع التزويد بالماء الشروب في صنغرافه
- المرحلة 1 من مشروع آفطوط الشرقي : أشغال الجزء 1 (إنجاز نقطة مأخذ للمياه، محطة ضخ، محطة معالجة، خزانات شحن وأنبوب إعادة صرف طوله 20 كلم) و الجزء 4 (إنجاز 137 كلم من أنابيب التوزيع والتوصيل (الربط) الخاصة والحنفيات)
- مشروع أشغال تركيب أنبوب إيديني – كلم 13؛
- مشروع شبكة التوزيع بانواكشوط؛
- مشروع اظهر بالنعمة؛
- مشروع آفطوط الشرقي : أشغال المقاطع/الأجزاء 2 و3 و5)؛
- البرنامج الوطني المندمج لقطاع المياه في الوسط الريفي (PNISER)؛
- مشروع 05 ولايات؛
- مشروع دراسة التزويد بالماء الشروب في الشمال؛
- مشروع التزويد بالماء الشروب وتنمية الواحات في المناطق الريفية – مكونة التزويد بالماء الشروب/APAUS
- دراسة تحديث المخطط التوجيهي للصرف الصحي في انواكشوط؛
- مشروع الصرف الصحي في مدينة انواكشوط (المرحلة 1: مياه الأمطار)؛
- مكونة الصرف الصحي في المشروع الوطني المندمج لقطاع المياه في الوسط الريفي (PNISER) (ولايات غورغول، البراكنة وتكانت)؛
- مكونة الصرف الصحي في مشروع 5 ولايات (الحوضين، العصابه، غورغول، وغيدي ماغا)؛
- مشروع الصرف الصحي في آفطوط الشرقي ؛
- مكونة الصرف الصحي في برنامج WASH

332. **مشاريع سيتم استحداثها**

إن المشاريع الرئيسية التي يتعين تنفيذها في هذا القطاع هي أساسا:

- مشروع التزويد بالماء الشروب في كرو وكيفه
- مشروع التزويد بالماء الشروب في بوكي-ألاك-مقطع لحجار:
- مشروع توفير الماء الشروب العيون-جكني انطلاقا من بحيرة اظهر:
- مشروع الصرف الصحي لمدينة انواكشوط (مياه الأمطار)
- مشروع الصرف الصحي لمدينة انواكشوط (المياه المستخدمة/مياه الصرف الصحي)
- مشروع الصرف الصحي لمدينة انواذيبو

- الصرف الصحي العائلي بواسطة ATPC

333. **التمويل:**

تقدر كلفة التدخل في قطاع المياه والصرف الصحي في أفق سنة 2030 بحوالي 350 مليار أوقية، منها 135 مليار متوفرة والباقي يتعين البحث عنه.

ترقية الاختراع وتقنيات الإعلام و الاتصال

334. **هدف التدخل**

أهداف هذا التدخل هي التالية

- إقامة نظام وطني للاختراع يسعى إلى تحرير الأدمغة ومبادرات الاختراع لصالح تنمية شاملة
- ضمان تطوير البنى التحتية الخاصة بالإتصالات والتقنيات والإعلام
- تطوير الأسس التنظيمية والمؤسسية لـ (المؤسسة الموريتانية للإعلام) وكذلك في قطاع الاتصالات.

335. **المحاور الرئيسية للتدخل**

علي الرغم من أن الابتكار هو مقاربة متعددة الجوانب ينبغي البحث عنها وتطبيقها في كل ورشات إستراتجية النمو المتسارع والرفاه المشترك فإن دمجها في هذه الورشة ينم عن أهمية جعله أداة لتسريع النمو وتحسين تقاسم عائداته وذلك عن طريق محاربة البطالة والعمل غير اللائق وهشاشة العمل، وفي هذا المجال فإن العمل هنا يسعى إلى رفع المعوقات ذات الطابع الهيكلي والنواقص البشرية والمادية من خلال اعتماد إستراتجية ترتكز على نظام وطني يشجع الابتكار من خلال أهداف يمكن تطبيقها في إطار سياسة وطنية للابتكار وتزويد الأشخاص بالوسائل الضرورية لجعلهم يبتكرون وتحرير طاقاتهم الإبداعية لخلق مبادرات في القطاع العام لتطبيق المعارف.

ويعتبر إنشاء خلية دعم للابتكار والبحث مؤخرا خطوة حاسمة في هذا المنحى.

تمثل تقنيات الإعلام و الاتصال مجالا ذا أولوية في تطبيق الابتكار، وفي هذا المجال فإن الحكومة تسعى ، في أفق 2020 إلى تحويل التعليم والصحة إلى التطبيقات الرقمية وجعل التقنيات الحديثة ركيزة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية ويتعلق الأمر هنا بتوسيع الربط لتغطية كافة التراب الوطني وتطوير وتدعيم البنية التحتية للشبكة ذات السرعة العالية على المستوى الوطني كما أنه سيزيد بشكل واضح الولوج إلى تقنيات الاتصال و الإعلام عن طريق الولوج إلى الانترنت بسعر معقول (هدف التنمية المستديمة 9) ويتعلق الأمر أيضا بتوسعة النسيج الاقتصادي لتقنيات الإعلام والاتصال بفضل الدعم التكنولوجي المهم والمستهدف.

إن الهدف المتعلق بضمان ولوج الدولة إلى مجتمع المعلومة سيتم من خلال تطوير الإطار القانوني والتشريعي وتحسين الحكامة وخلق جو من الثقة الملائم في المجال الرقمي ، ويتعلق الأمر هنا ب :

- وضع إطار قانوني وتشريعي ضروري لتطوير استخدامات الإعلام والاتصال ؛
- ضمان إشراك شامل للمجتمع وخفض الهوة الرقمية بواسطة ولوج أفضل إلى المعلومات والمعارف عن طريق دمقرطة وسائل الاتصال ،و تعميم الربط العالي .
- تعزيز الثقافة الرقمية وذلك بتعميم استغلال تقنيات الاتصال والإعلام في التدرج التعليمي وكذلك بواسطة رقمنة المحتويات
- تحسين تنافسية المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة عن طريق الاستثمار في تقنيات الاتصال والإعلام والتموضع في الاقتصاد الرقمي .
- تكييف الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الاتصالات وتقنيات الإعلام والاتصال

- تعميم عصرنة الإدارة والصحة والتعليم الالكتروني
- تطوير وتعزيز البنية التحتية للشبكات ذات الربط العالي على المستوى الوطني .
- وضع الإجراءات التي تسمح بتبادل الوسائل التقنية والبنى التحتية

336. **أهم النتائج المنتظرة :**

- وضع نظام وطني للابتكار،
- تفعيل خليةالاختراع والبحث
- إنشاء نظام وطني للبحث العلمي يشجع الابتكار
- إنشاء منتوجات وخدمات مبتكرة في القطاعات العمومية والشركات الخصوصية و عرضها في الأسواق
- تطوير الولوج إلي الانترنت وتخفيف تكاليف الإتصال
- تطوير آلية التسيير ذي المستوي الرفيع - مجال موريتانيا
- تطوير عرض نطاق التردد الدولي
- إنشاء مؤسسة محايدة تتولي مجال تسيير البني التحتية الخاصة بالإتصالات، وتشجع تبادل الإستثمارات في ذات المجال.

337. **مشاريع قيد التنفيذ :**

- مشروع ربط الإتصال الوطني (وارسب – موريتانيا)
- تطوير الشبكة الوطنية للألياف البصرية
- إعداد الإطار التنظيمي الذي يسمح بعقلنة وتنمية البنى التحتية في مجال الاتصال
- استحداث منصة ونظام للتسيير في مجالMr (NIC.MR)
- إيجاد نقطة ثانية للتبادل عبر الانترنت
- تفعيل مرصد تقنيات الإعلام والاتصال

338. **المشاريع التي سيتم إستحداثها**

تصميم برنامج نموذجي للمشاريع الخلاقة مع مراعاة خاصية كل ولاية

- في مجال الصناعة الغذائية
- في مجال تنمية الحيوانات ومنتجاتها
- في مجال الخدمات والفائدة العامة
- في مجال البحث العلمي والتكنلوجي
- ترقية وتنمية القدرات الخلاقة لدى النساء المنتجات في مجال التنمية سيتم تكوينهن و دعمهن ماديا وانشاء شبكة للربط بينهن
- ترقية روح المبادرة لدى الشباب والنساء من خلال عمليات التكوين والجوائز والدعم...
- تشجيع وضع الألياف البصرية في إطار الأعمال الجديدة للهندسة المدنية (طرق جديدة، بناء مناطق سكنية، بنى تحتية ملائمة)
- التحول من أبروتوكول انترنت IP- V4 إلى IP- V6
- وضع وتطبيق مبادئ تبادل البنى التحتية للاتصالات(الألياف البصرية، الأعمدة، المراكز الفنية ، الشبكات)

- تنمية واستكمال الشبكات الوطنية للألياف البصرية
- وضع الإطار القانوني للمعاملات المالية بالهاتف
- انشاء نظام وطني متعدد الفاعلين للمعاملات البنكية بالهاتف
- انشاء قطب فني في انواكشوط ونواة للمؤسسات المبتكرة.

339. **التمويل:**

تقدر تكلفة التدخل في هذا القطاع ب 56 مليار أوقية،منها 10 مليارات أوقية تم الحصول عليهاو 46 مليار الباقية سيتم البحث عنه.

2. الورشات ذات الأولوية بالنسبة للمرتكز 2: تنمية رأس المال البشري والولوج إلي الخدمات الاجتماعية الأساسية ذات الجودة العالية

340. تسعى ورشات هذا المرتكز إلى تحقيق هدف مزدوج: إعداد مصادر بشرية قادرة كيفا وكما على تنفيذ إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، مع تهيئة المواطنين لإستخلاص أكبر استفادة ممكنة من ثمرات هذا النمو. وسيتم البحث عن تحقيق هذا الهدف من خلال 4 ورشات:

- الورشة الاستراتيجية للرفع من جودة التعليم والتكوين المهني؛
- الورشة الاستراتيجية لشروط الولوج إلى الخدمات الصحية؛
- الورشة الإستراتجية من أجل العمل للجميع وترقية الشباب، الثقافة والرياضة؛
- الورشة الاستراتيجية لصمود أفضل لدى الطبقات الأكثر هشاشة.

341. وفيما يلي سيتم وصف هذه الو رشات الأربع، من خلال أهم التدخلات والإجراءات والإصلاحات المبرمجة والمشاريع الرئيسية التي سيتم القيام بها.

الورشة الاستراتيجية للرفع من النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني وجودتهما

342. يتمثل هدف هذه الورشة في تسريع تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير القطاع التربوي بغية توفير وتطوير تعليم للجميع، ذي جودة، وملائم للطلب الاجتماعي، وفعال للاستجابة لحاجيات الاقتصاد في مجال اليد العاملة المؤهلة، كل ذلك في إطار من الإنصاف.

343. تضم هذه الورشة 6 تدخلات رئيسية:

- ضمان تعليم قاعدي ذي جودة يدوم لمدة 10 سنوات لجميع الأطفال (و الشباب) الموريتانيين؛
- تطوير مستوى الولوج والجودة للمرحلة الثانية من التعليم الثانوي؛
- تحسين حكامة قطاع التربية؛
- تحسين جودة وملاءمة التعليم العالي وتطوير البحث العلمي؛
- تطوير تكوين فني ومهني ذي جودة، ملائم ومستجيب للحاجيات الاجتماعية والاقتصادية؛
- ترقية التعليم الأصلي ومحاربة الأمية

344. وفيما يلي وصف للتدخلات الستة (6) المتضمنة في هذه الورشة:

ضمان تعليم قاعدي لمدة عشر سنوات للجميع، معتمد على تعليم ما قبل مدرسي موسع

345. **هدف التدخل:**

يتمثل هدف هذا التدخل في ضمان تعليم قاعدي لمدة عشر سنوات لكافة الأطفال الموريتانيين، على أن يعتمد ذلك على مرحلة من التعليم قبل المدرسي الموسع وذي الجودة.

346. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

إرساء تعليم دراسي موسع كأساس للتعليم القاعدي: وستتم مراجعة الإطار المؤسسي لهذه المكونة المتعلقة بالتعليم القاعدي مع إعادة كتابة مقرراتها/برامجها التعليمية حتى تضمن للأطفال الانفتاح والوعي المطلوبين، مع احترام القيم الثقافية الوطنية، وحتى تضمن إعدادا جيدا للولوج إلى التعليم الابتدائي. وسيتم البحث عن مقاربات إبداعية من أجل استغلال الإمكانيات الحقيقية التي توفرها المحظرة. حيث سيتم تحديث هذه الأخيرة من أجل أن تقدم إسهامها وفق احترام النظم والمعايير التربوية.

سيتم وضع برنامج طموح للبنى التحتية، وتكوين المربيات (الحاضنات) وعمال التأطير، وإنتاج ونشر كتب المقررات. كما سيتم تعزيز قدرات المصالح الإدارية المكلفة بقطاع التعليم ما قبل المدرسي.

وبفضل مقاربة قائمة على المشاركة الأهلية (المجتمعية) نطمح أن تصل زيادة نسبة التمدرس في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة إلى أكثرمن 12 % بحلول سنة 2020، بدلا من 8 % حاليا، وذلك في سبيل الطموح إلي مضاعفة تلك النسبة بنهاية إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وستضمن المشاركة الأهلية (الجماعية) العدل والإنصاف على مستوى الولوج. كما سيكون لإستخدام اللغات الوطنية كلغات وعي تداعيا ت مهمة على جودة الخدمة وتعزيز اللحمة الإجتماعية.

إكمال الجهود التي تم إطلاقها بالفعل لضمان تعليم قاعدي ذي جودة لمدة تسع (9) سنوات يستفيد منه جميع الأطفال الموريتانيين: وسيتم تعزيز النتائج المحققة على مستوى الولوج إلى المرحلة الابتدائية من خلال تدخلات متعددة. وعلى مستوى البنى التحتية، سيتم بذل جهد من أجل مطابقة المعايير بالنسبة للبنايات، وضمان صيانتها، وضمان توصيلها بالمياه والكهرباء، وتحسين حمايتها وتكميلها من أجل تفادي تضخم أعداد التلاميذ داخل المؤسسات. سيتم النظر في إنشاء الكفالات على مستوى المؤسسات ومبادرات مستهدفة للنقل المدرسي من أجل خفض نسبة التسرب المدرسي على مستوى هذه المرحلة إلى 20 % في حدود سنة 2020. كما سيتم أيضا تسهيل الولوج إلى المرحلة الابتدائية بواسطة تبسيط الحصول على وثائق الحالة المدنية بالنسبة للأطفال والأسر التي تجد صعوبة في إستصدارها خصوصا من خلال تنسيق جيد مع الوزارات الأخرى وبشكل خاص مع الوزارة المكلفة بالصحة والشؤون الاجتماعية والأسرة . وسيكون تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة موضوع برامج خاصة على نطاق واسع.

وفي مجال الجودة، فإن تكوين المدرسين، وتحسين المقررات والمناهج وإنتاج الكتب المدرسية ستكون ضمن أولى الأولويات. وسيستمر رفع مستوى مدارس تكوين المعلمين لمواءمتها مع المعايير بواسطة عصرنة مقرراتها ومناهجها وتكوين المكونين. وستتم مراجعة آليات اكتتاب المدرسين من أجل ضمان الحصول علي تلاميذ- معلمين يتوفرون على الشروط القبلية الضرورية للتكوين. مع مضاعفة تعزيز التأطير عن قرب ، وهذه الجهود يجب أن تسمح، بحلول 2020، إلى تحسين نسبة النجاح في مسابقة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي، لتصل إلى 66 %، بدلا من 55%.

وعلى مستوى المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، فإن برنامج بناء إعداديات قريبة سيستمر سبيلا إلى تحسين الولوج إلى هذه المرحلة، مع مراعاة الفروق الجهوية الملاحظة وتلك المتعلقة بالنوع (بين الجنسين)، والتي بدأت تظهر على هذا المستوى. كما سيتم النظر في القيام بإجراءات ولوج أخرى، فيما يتعلق بالنقل والكفالات المدرسية.

إن جودة هذه المرحلة من التعليم تتطلب أيضا جهودا مهمة في مجال تكوين المدرسين، وتوفير الكتاب المدرسي وتعزيز التأطير عن قرب. وسوف يمكن العمل في هذه المجالات من تحسين نسبة النجاح في شهادة ختم الدروس الإعدادية، لترتفع من 29 % إلى 40% بحلول سنة 2020.

347. **أهم النتائج المنتظرة للتدخل :**

بالنسبة لمرحلة التعليم ما قبل المدرسة:

- زيادة نسبة الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي إلى 12% بدلا من9 %.
- تحسين مستوى وعي التلاميذ وتحضيرهم للتعليم الابتدائي؛
- وبطريقة ثانوية، فإن هذا التدخل سوف يخلق فرصا جديدة للعمل بالنسبة للنساء، من خلال الهياكل والمرافق الأهلية وسيسهم في الاستقلال الاقتصادي للنساء بتحرير أوقاتهن المكرسة أصلا لحضانة وحراسة الأطفال.

بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي:

- رفع نسبة التمدرس الإجمالي إلى 100 % على مستوى التعليم الابتدائي؛
- رفع نسبة النجاح في نهاية السلك الأول من الابتدائي من 55% إلى 66% ؛
- رفع نسبة العبور بين المرحلة الأولى والثانية من التعليم الثانوي إلى 55 % بدلا من 49 %؛
- رفع نسبة النجاح في شهادة ختم الدروس الإعدادية من 29 % إلى 40 %؛
- تحسين المساواة بين البنين والبنات.

348. **مشاريع قيد الإنجاز:**

- مشروع GPE (إعداديات القرب)؛

349. **مشاريع سيتم استحداثها:**

- مشروع تحسين الولوج، الإنصاف وجودة التعليم القاعدي (بما في ذلك التعليم قبل المدرسي)

350. **التمويل:**

تقدر كلفة الاستثمارات ذات الأولوية في هذه القطاعات الفرعية، من الآن إلى غاية 2018، ب: 22 مليار أوقية منها 12 يتعين البحث عنها.

تطوير الولوج والجودة على مستوى المرحلة الثانية من التعليم الثانوي

351. **هدف التدخل**

يتمثل هدف هذا التدخل في تطوير الولوج والجودة والإنصاف على مستوى المرحلة الثانية من التعليم الثانوي.

352. **المحاور الرئيسية للتدخل**

تطوير الولوج والإنصاف إن إنشاء المؤسسات والاستغلال الأقصى لطاقاتها الموجودة يجب أن يتضافر بالطريقة الأكثر عقلانية. إن النقل المدرسي والكفالات على مستوى المدارس والأسر (الجماعية) تعد طرقا عديدة يجب استكشافها وتجريبها من أجل تحسين الولوج إلى هذه المرحلة والحد من نسبة التسرب المدرسي. وسيتم اتخاذ جملة من الإجراءات لإزالة الكوابح والعوائق أمام تمدرس البنات في هذه المرحلة. ويعتبر تحويل الأموال نقدا لصالح الأسر الفقيرة والنقل والاستضافة والمنح وبناء المرافق والمراحيض المنفصلة، وتوفير مستلزمات النظافة والكرامة الإنسانية وتأمين المؤسسات وسائل تم تحديدها لتحسين تمدرس البنات في هذه المرحلة من التعليم.

تحسين جودة التعليم في المرحلة الثانية من التعليم الثانوي: سيتركز العمل هنا على مراجعة البرامج والمقررات، وإنتاج وتوزيع الكتب المدرسية، وتكوين المدرسين وطواقم التأطير وتعزيز التأطير عن قرب. كما سيتم توسيع نموذج ثانويات الامتياز تدريجيا. وسيكون هناك حرص وعناية دائمة من أجل الحد من الفوارق بين الجنسين وعلى مستوى أماكن السكن. وسيتم تشجيع التوجيه نحو الشعب العلمية، بغية تحضير الشباب لشعب التعليم العالي ذات القيمة المضافة الأكبر.

353. **أهم النتائج المنتظرة بالنسبة للمرحلة الثانية من التعليم الثانوي:**

- رفع نسبة الإنتقال من السلك الأول من التعليم الثانوي إلى السلك الثاني من 55% إلى 49%
- رفع نسبة النجاح في السلك الأول من التعليم الثانوي في شهادة السلك الأول من 29 إلى 40%
- تحسين نسبة النجاح في امتحان الباكلوريا، التي يجب أن ترتفع من 12 % حاليا، إلى 18 % سنة 2020، في أمل أن تصبح زهاء 30 % سنة 2030؛
- ستنتقل مشاركة البنات من 51 % إلى 50% في التعليم الابتدائي.
- ستمثل الشعب العلمية 75 % من العرض التعليمي المقدم بدل 70 %.

354. **مشاريع قيد الإنجاز:**

- مشروع توسيع الولوج على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي
- بناء مدارس مكتملة وإعداديات؛
- إعادة تأهيل الفصول الدراسية؛
- تجهيز المؤسسات المدرسية بالمقاعد والطاولات المدرسية.

355. **مشاريع ستتم استحداثها:**

- مشروع/مكونة تحسين حكامة القطاع:
- تعزيز قدرات الطاقم/العمال المكلفين بالتسيير في مجال التخطيط وتسيير التعليم؛
- تعزيز وسائل الإدارة الإقليمية من أجل ضمان متابعة وتنفيذ سياسة القطاع؛

356. **التمويل:**

تقدر الاستثمارات ذات الأولوية في هذه القطاعات الفرعية من الآن إلى غاية 2018 ب: 22 مليار منها 10 مليارات تم الحصول عليها و 12 مليار يتعين البحث عنها.

تحسين حكامة القطاع التربوي (قطاع التعليم)

357. **هدف التدخل**

يتمثل هدف هذا التدخل في تزويد القطاع بآليات الحكامة بما يسمح بتحويل الاستثمارات إلى نتائج ملموسة.

358. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

ضمان بناء أسس صحيحة لمدرسة جمهورية فعالة عادلة: سيتم تكثيف الجهود من أجل إقامة مدرسة جمهورية، تستجيب لتطلعات الموريتانيين ولحمة تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية. وستكون قضايا المواطنة وحقوق الإنسان في صميم مراجعة المناهج والبرامج التعليمية. وستكون المدرسة الجبهة الأولى لمحاربة التشدد والتطرف العنيف وكافة أنواع المسلكيات المنحرفة والمضرة بصحة الفرد ونموه أو بالانسجام الاجتماعي.

مواكبة للتحديات المتعلقة بالنمو المتسارع والرفاه المشترك، شرع القطاع الوزاري في سلسلة من الإصلاحات (الخارطة المدرسية وسياسة تجميع وتسيير المدارس، النهوض بتدريس المواد العلمية) كما يعكف على تحديد الجوانب العملية

للأنشطة المتعلقة بزيادة العرض بحيث يتلاءم مع الطلب على الدراسة ومع التسيير الناجع للنظام التعليمي. وستتركز هذه الخطوات على البحث عن الحد من التباينات على المستوى الجهوي وعلى إزالة التباين في مجال النوع مع إشراك المجموعات والشركاء في بلورة رؤية استشرافية وإعادة توازن العرض لصالح الشعب العلمية والتكنولوجية والتحضير لمهن المستقبل. وسيكون ذلك ممكنا من خلال تدخلات محددة وموجهة نحو مراجعة البرامج الدراسية وتقديم خدمات متميزة كالمنح الدراسية وتحويل الأموال لصالح الأسر الفقيرة والكفالات المدرسية والنقل. وستكون هذه الخدمات مشروطة بإرسال الأطفال إلى المدارس سعيا إلى قلب مؤشرات عدم المساواة.

إرساء حكامة لصالح جودة التعليم: ستكون الخدمات والمصالح المكلفة بجودة التعليم (المناهج/البرامج، الكتب والدعامات، التأطير عن قرب، الامتحانات والتقويم،...الخ) موضوع تدقيق ومراجعة تسمح بإعادة تعريف وتحديد أكثر دقة لمهامها وتعزيز قدراتها والموارد المخصصة لها، وذلك من أجل القيام بنشاط وعمل عميق الأثر يؤدي إلى تحول في نتائج القطاع. وسيقوم ذلك التدقيق بفحص أهمية إنشاء سلطة لضمان الجودة داخل القطاع التربوي والتعليمي.

إن النتائج المنتظرة في مجال الجودة لا يمكن بلوغها في ظل غياب تدخل شجاع على مستوى تسيير المصادر البشرية، المالية والمادية للقطاع. وتقوم الوزارة حاليا بإعداد استراتيجية للتكوين والتطوير المهني لصالح المعلمين مما سيتيح وضع نظام متكامل ومتناسق للتكوينات والإجراءات التي تخدم المعلمين. وهكذا، فسيتم تحديث النتائج السابقة لتقييم عمال وطواقم القطاع من أجل وضع خطة للتكوين المستمر للمدرسين، والقيام بإعادة نشر للأفراد وإيجاد وسائل للتخفيف من مشكلة تضخم أعداد الأفراد غير ذوي المردودية. إن إدارة العمال أو الأشخاص سيتم تحسينها عن طريق التوفيق التام بين مكونتي التعليم (التكوين التمهيدي والتطوير المهني المستمر) وعقلنة المنظومة الحالية لتكوين المعلمين وتحسين حكامة وظيفة التدريس: اكتتاب تلاميذ معلمين واكتتاب معلمين وإعادة الانتشار والمتابعة والتقييم وآفاق التدرج في المهنة. ومن شأن هذه الجهود أن تتوج باكتمال العام الدراسي والمتابعة الصارمة والشاملة لإكمال البرنامج التعليمي .

359. **النتائج الرئيسية المنتظرة على مستوى الحكامة:**

- تعزيز قدرات التخطيط والتسيير والمتابعة والتقييم للقطاع ؛
- ضمان استكمال السنة الدراسية البالغة 9 أشهر ؛
- إصلاح تسيير المصادر البشرية للقطاع ؛
- عقلنة وترشيد استخدام وسائل التعليم/التربية.

360. **مشاريع قيد الإنجاز:**

- مشروع إصلاح التعليم؛
- تكوين واحتراف المعلمين؛
- النفاذ المتكافئ لتعليم ذي جودة عالية
- مشروع توسيع إمكانية الولوج على مستوى المرحلتين الابتدائية والثانوية
- تشييد مدارس مكتملة وإعداديات؛
- إعادة تأهيل الفصول الدراسية؛
- تجهيز المؤسسات المدرسية بالمقاعد والطاولات المدرسية.

361. **مشاريع سيتم استحداثها:**

- مشروع/مكونة تحسين حكامة القطاع:

- تعزيز قدرات الطاقم المكلف بالتسيير في مجال التخطيط والتسيير التربوي (التعليمي)؛
- تعزيز وسائل الإدارة الجهوية بغية ضمان متابعة وتطبيق سياسة القطاع؛
- تفعيل خطط العمل المتعلقة بالإصلاحات المرتقبة.

362. **التمويل:**

كلفة هذا التدخل مقدرة ب: 22 مليار أوقية، منها 10مليارات متوفرة و12 يتعين البحث عنها و تغطي التدخلين السابقين لها.

تحسين الولوج، والجودة والملاءمة على مستوى التعليم العالي وتطوير البحث العلمي

363. **هدف التدخل**

يتمثل هدف التدخل في تحسين ملاءمة التعليم العالي مع حاجيات الاقتصاد والمجتمع، وتحسين جودته وإرساء قواعد بحث علمي مع الأخذ في الاعتبار التحديات التنموية للبلاد.

364. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

تحسين الملاءمة وتطوير الولوج والجودة على مستوى التعليم العالي: انطلاقا من مراجعة الحاجيات الحالية والمستقبلية للاقتصاد، سيتم تقييم وإعادة توجيه العرض في مجال التكوين. كما سيتم تفعيل دليل العلاقة بين المؤسسات والجامعة المتوفر حاليا، بغية مزيد من مهنية الشعب وانفتاح الجامعة على عالم المقاولات والمؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي سينعكس علي زيادة حصة شعب العلوم والتقنيات في عرض التعليم العالي.

وستكون هذه الجهود ممكنة بفضل استغلال عقلاني للحرم الجامعي بانواكشوط واستغلال قدرات المدرسة المتعددة التخصصات الناتجة عن دمج المدرسة المتعددة التخصصات للقوات المسلحة ومدرسة المناجم ومدرسة المهندسين بألاك.

إن استغلال حرم جامعة انواكشوط سيمكن من التشغيل العملي لعشرات مختبرات الأعمال التطبيقية، من أجل تحسين جودة التكوين،

تعزيز وترسيخ عرض المدرسة متعددة التخصصات سيتم بواسطة افتتاح شعب جديدة للمهندسين، حسب حاجيات الاقتصاد وإنشاء 3 معاهد جديدة تحضيرية لمستوى الباكلوريا + 3 في الشعب التي يوجد عليها طلب كبير مثل الإلكترونيات وتقنيات الاتصال والإعلام، وتركيب وإنجاز المنشآت الصناعية...الخ

وكذلك، سيخلق التحول الاقتصادي ومختلف الإصلاحات على مستوى مناخ الأعمال، الاحتياجات إلى الكفاءات المطلوبة في مختلف مجالات التسيير. وهكذا، فإن عرض التعليم سيتم توسيعه بواسطة إنشاء مدرسة عليا للتجارة بانواكشوط مع وجود فرع لها في انواذيبو وذلك في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ستتم عقلنة وترشيد تسيير المنح الدراسية في الخارج والقيام به في إطار تكامل مع عرض المؤسسات الوطنية، من أجل توجيهه نحو الاحتياجات التي لا تغطيها المؤسسات الوطنية.

تطوير البحث العلمي: انسجاما مع المبادرات المقامة في مجال الابتكار وتطوير تقنيات الاتصال والإعلام، واستغلالا للبنى التحتية التي يوفرها الحرم الجامعي، فإنه سيتم استحداث تكوينات نيل شهادة الدكتوراه تدريجيا، وفق مقاربة تأخذ في الاعتبار احتياجات تنمية البلاد. وستمكن آلية التنسيق (المجلس الأعلى للبحث العلمي والإبداع برئاسة الوزير الأول) وصندوق دعم البحث من إطلاق ورشات مختلفة للبحث. وستمكن مشاركة الجاليات الموريتانية في الخارج والشراكة في مجال تأطير الأطروحات والإشراف عليها من خلق منظومة وثروة من الباحثين الموريتانيين.

365. **أهم النتائج المنتظرة:**

- تحضير إنجاز هدف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، المتمثل في بلوغ نسبة 1500 طالبا لكل 100000 نسمة سنة 2030، من بينهم 80 %في الشعب العلمية، المهنية والفنية؛
- تحسين انفتاح الجامعة على محيطها ؛
- وضع أسس لبحث علمي رصين ومتين؛
- نسبة التمدرس الإجمالي على مستوى التعليم العالي يجب أن يرتفع من 9% إلى 11% من 2015 و2020؛
- عدد الطلاب لكل 100000 نسمة يجب أن يتجاوز 572 إلى 700 سنة 2020؛
- يجب أن ترتفع نسبة طلاب قطاع التعليم الخاص من 4 % سنة 2015 إلى 17 % سنة 2020؛
- ستنخفض نسبة الطلاب الممنوحين في الخارج من 12 % إلى 6% خلال الفترة نفسها؛
- ستتضاعف نسبة الشعب المهنية في الفترة ما بين 2008 و2020 (7 % مقابل 15%)؛
- تمثل نسبة الطلاب في مرحلة الماستر والدكتوراه على التوالي 15 % (مقابل 10,8 % خلال الفترة 2014-2015) و3% (مقابل 1,8 % في الفترة 2014-2015)، في أفق 2020.

366. **مشاريع قيد الإنجاز:**

- كلية العلوم الاقتصادية والقانونية؛
- المطعم الجامعي والمتجر؛
- سكن الفتيات.
- سكن الفتيان/البنين؛
- كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

367. **مشاريع سيتم استحداثها:**

- مشروع تطوير الولوج، والجودة والملاءمة على مستوى التعليم العالي
- مشروع تطوير البحث العلمي
- متابعة مشروع تشييد المكتبة المركزية، مركز التعليم عن بعد، ورئاسة الجامعة
- متابعة مشروع تنفيذ VRD، فضاءات خضراء؛
- تطوير المدرسة العليا متعددة التخصصات-م ع م ت
- بناء مركز استشفائي جامعي
- بناء وتجهيز مقرات المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات
- بناء مقرات معهد اللغات (ISPLIT) في انواذيبو، (مشروع عمراني لمقرات معهد اللغات (ISPLIT) بانواذيبو) ا
- إنشاء جامعة تكانت (بناء المقر)

368. **التمويل:**

تقدر كلفة التدخل في هذا القطاع الفرعي ب: 43 مليار أوقية، منها 3 مليارات تم الحصول عليها و40 مليار يتعين البحث عنها.

تطوير التكوين الفني و المهني:

369. **هدف التدخل:**

يهدف التدخل في هذا القطاع الفرعي إلى تطوير التكوين الفني والمهني بشكل جيد مع ضمان ملاءمته لحاجات البلد الاجتماعية الاقتصادية.

370. **المحاور الرئيسية للتدخل**

تحسين ملاءمة التكوين وتطوير قدرة استقبال النظام تبعا لنهج خلق أقطاب جهوية للتكوين المهني، كانت قد أطلقت لدمج هيئات التكوين الصغيرة فإن زيادة القدرة علي استقبال الطواقم ستشهد اتساعا مهما، وذلك بفضل مواصلة برنامج البنى التحتية قيد الإنجاز واكتتاب عشرات من المكونين.

سيتم ضمان مواءمة العرض مع الحاجات الاقتصادية من خلال تحقيق دراسات قطاعية فعالة والعمل بالتعاون الدؤوب مع المنظمات المهنية الاجتماعية، كما ستمنح عناية خاصة لخلق شعب سهلة الولوج للبنات وذلك في إطار إستشراف إستقلالية النساء اقتصاديا.

وفي نفس السياق، ستشهد شهادة الفني العالي (باكولوريا +2) ذات النسبة الضعيفة في التكوين المهني تحسنا ملحوظا وذلك عن طريق توسيع قدرة الاستقبال في المركز العالي للتعليم الفني وخلق شعبة شهادة الفني العالي في الثانويات الفنية التي ستتم لاحقا مراجعة نظمها وفتح 3 معاهد عالية للتكنولوجيا المطبقة في مجال تقنيات الإعلام والاتصال والصناعة التحويلية في نواذيبو والصناعات الغذائية من خلال و توسيع مدرسة الزراعة في كيهيدي.

واستجابة لحاجيات القطاع غير المصنف والمقاولات الصغيرة والناشئة، سيتم تطوير آلية للتعلم والتكوين الجيد القصير المدي (3 إلى 9 أشهر) بالشراكة مع القطاعات المنتجة على غرار التجربة الجارية التي يجب تعزيزها وتوسيعها.

وسيتم كذلك تطوير التكوين مع المؤسسات خاصة من خلال تحويل عائد ضريبة الخدمة إلى صندوق دعم التكوين المهني وتحسين طرق تسييره مع القطاع الخاص.

تحسين جودة التكوين: سيتم رفع جودة التكوين الفني من أجل احترام المعايير المطبقة في المجال، وذلك بفضل تعزيز قيادة ومتابعة نظام التكوين. كما سيتم القيام بعمل جاد ومعمق وإعداد ونشر كتب التكوين واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال. كما أن التكوين الأساسي والمستمر للمكونين سيستفيد هو الآخر من الدعم واللجوء إلى المكونين المتعاقدين سيتم تأطيره عن طريق مراجعة الإطار التشريعي الضروري الذي سيتم إدراجه في الميزانية المخصصة للقطاع بطريقة ملائمة.

371. **أهم النتائج المنتظرة:**

سيمكن التدخل في هذا القطاع الفرعي من رفع قدرات الاستقبال من 5000 مقعد إلى 8000 وتطوير عرض تكوين مهني لصالح 30.000 مستفيد، وتحسين نسبة الفنيين العاليين في هذا العرض الذي سينتقل من 10% (بدل 30%) ونسبة دمج الخريجين الذي سيرتفع إلى حوالي 60% أو 70% .

372. **مشاريع قيد التنفيذ:**

- مشروع دعم التكوين الفني والمهني 1
- مشروع دعم التكوين الفني 2.
- مشروع دعم التكوين التقني والفني 3 .

373. **المشاريع التي سيتم إستحداثها.**

- إنشاء شبكة جديدة من مؤسسات التكوين في 13 ولاية توفر تكوين العمال اليدويين، الفنيين والفنيين العاليين في القطاعات الاقتصادية الواعدة (على الأقل 10.000 مقعد إضافي).

- إنشاء مركزين متخصصين في تكوين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة يأخذان في الحسبان مختلف أنواع الإعاقات.
- إنشاء مراكز لتنمية قدرات المكونين
- دعم وتطوير التكوين البيني داخل المؤسسات عن طريق إقامة منصة للتكوين.
- مشروع تطوير التكوين مع الشركات (البدائل، التعلم، التكوين المستمر)

374. **التمويل:**

تقدر كلفة التدخل في هذا القطاع بـ 80. مليار أوقية توفرت منها 12 مليار و 68 سيتم البحث عنها.

ترقية التعليم الأصلي ومحاربة الأمية:

375. **هدف التدخل:**

يهدف هذا التدخل لضمان تكامل جيد بين التعليم الأصلي وباقي مكونات النظام التربوي، والحد من عدم التمدرس ومحاربة الأمية .

376. **المحاور الأساسية للتدخل:**

التعليم الأصلي: ستمنح الأولوية في هذا المجال لمراعاة مشاركة التعليم الأصلي في التعليم القاعدي للجميع، وسيتم بناء جسور وظيفية تسمح للمتلقي أو المتعلم في المحاظر الاندماج في مختلف مراحل التعليم المصنف واعتماد عينات خاصة بالتعليم الأصلي تراعي طبيعة وتنوع برامجه ومختلف طرق الاعتماد والمصادقة على مكتسباته ومراجعة طرق منح الإجازة لتكييفه مع تطور المعارف والحاجيات المطلوبة خاصة في مختلف مراحل تنظيم تلك الجسور، وإنشاء صندوق دعم للمحاظر الذي يلتزم بنظام تكاملي بين التعليم الأصلي والتعليم المصنف، خاصة على مستوى التعليم القاعدي.

محو الأمية: في إطار المنظور، ومن أجل التصدي للأمية ، ستعمل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية في نفس الوقت على ثلاث اتجاهات أساسية:

- على مستوى الأطفال الذين غادروا المدارس في وقت مبكر أو الذين لم يرتادوها وذلك بمنح طرق تعليم بديلة للمدرسة النظامية يسمح لهم بمتابعة دراساتهم في التعليم العام أو بدمجهم في حياة اجتماعية اقتصادية.من خلال تعلم الحرف.
- على مستوى عدد الأميين الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة بتوفير عرض لمحو الأمية للكبار بتزويد المجموعات المستهدفة بمعارف ومهارات قاعدية تسمح لهم بالاستفادة على المستوى الفردي ودمجهم دمجا منسجما في النسيج الإجتماعي والإ قتصادي ومشاركتهم الواعية في مراحل التنمية المستديمة للبلد.
- على مستوى الذين استفادوا من دورات محو الأمية بتطوير تكوين مساير للحياة ودمج منسجم في النسيج الاجتماعي الاقتصادي وبإيجاد برامج متنوعة تستهدف المستفيدين من دورات محو الأمية وستسمح لهم بتعزيز مهاراتهم وقدراتهم المكتسبة وإدماجهم في الحياة العادية في المنزل وفي العمل و في المجتمع .

377. **أهم النتائج المنتظرة:**

- تحسين فرص التمدرس/ محو الأمية لمن هم خارج المدارس
- الحد من نسبة الأمية (تقريبا 180600) بنهاية 2021
- تحسين وتحديث برامج الدراسة

378. **المشاريع قيد التنفيذ:**

- مشروع محاربة الأمية: 2017-2021

- مشروع التعليم الأصلي

379. **المشاريع التي سيتم إستحداثها**

- مشروع محاربة الأمية: 2017-2021
- مشروع التعليم الأصلي

380. **التمويل**

تقدر كلفة التدخل في مجال محاربة الأمية ب 3 مليارات أوقية متوفرة منها 68.000.000 سنويا والباقي سيتم البحث عنه. وبالنسبة للتدخل في مجال التعليم الأصلي تقدر التكلفة بـ 8 مليارات أوقية من 2017-2021 متوفر منها حتى الآن 110 مليون سنويا والباقي سيتم البحث عنه.

الورشة الاستراتيجية لتحسين شروط الولوج إلى خدمات الصحة

381. تهدف هذه الورشة إلى إعطاء وسائل حياة سليمة وتحسين الرفاه لكل المراحل العمرية (هدف الألفية الإنمائية 3). وتشتمل على العناصر التالية:

- ❖ تعزيز القيادة والحكامة الصحية عن طريق تسيير فعال معتمد فعليا على النتائج في كل المستويات وتعزيز التمويلات ومشاركة الفاعلين في نظام الصحة خاصة المجموعات والقطاع الخاص.
- ❖ تحسين صحة الأم والمولود الجديد والطفل والمراهق والشباب من خلال مكونة موجهة إلى الأم والطفل للتحصين، والتغذية والصحة الإنجابية للشباب والمراهقين ويكون ذلك من خلال مكونات أفقية تعتمد على الإعلام من أجل التنمية والدمج ولامركزية الخدمات.
- ❖ رقابة الأمراض المنتقلة وغير المنتقلة وذلك عن طريق الوقاية والتكفل بالحالات وعن طريق الوقاية والتسيير الفعال للأوبئة والكوارث.
- ❖ تعزيز نظام الصحة من خلال ركائزه التسعة،خاصة تمويل الطلب من أجل توفير الصحة للجميع

382. وفيما يلي وصف التدخلات في هذه الورشة:

تحسين الحكامة في قطاع الصحة

383. **هدف التدخل:**

يهدف هذا التدخل وبشكل خاص إلى تحسين فعالية هيئات القطاع واستهداف تدخلاته من أجل عقلنة استغلال موارده .

384. **المحاور الأساسية للتدخل**

تطوير تسيير يعتمد على النتائج: ويتعلق الأمر هنا بالإجراءات التي يعتزم القطاع اتخاذها من أجل جعل التسيير أكثر نجاعة فيما يتعلق بالمصادر وتحسين النتائج الصحية الذي يمس بشكل خاص:

تنفيذ خطة معقلنة لتسيير الموارد البشرية والمادية: مما يؤدي إلى تحسين تدريجي لنتائج القطاع وذلك عن طريق إعداد خطة استراتيجية لحاجياته فيما يخص الموارد البشرية والبنى التحتية والأدوية خلال المراحل الثلاثة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2020، 2021-2025، 2026-2030. وستسنح هذه الخطة بتعزيز وإكمال تنفيذ البنى الصحية التي تغطي كافة الحاجيات ، بل وأيضا توجيه الاستثمارات إلى الخدمات الأساسية التي تدور حولها كل التدخلات التي ستسمح بالحصول على نتائج إيجابية سريعة.

تعزيز التنسيق والمتابعة والتقييم من خلال اعادة تنشيط الهيئات المكلفة بتنسيق أعمال قطاع الصحة بكل مستوياته (لجنة الإشراف، اللجان الفنية) وكذلك استكمال إعداد الدليل الوطني للمتابعة والتقييم لمواكبة المرحلة الثانية من الخطة الوطنية لتنمية الصحة.

إعتماد المعايير من خلال مراجعة الترسانته القانونية والتنظيمية للقطاع من أجل تكييفه أكثر مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة وسيعزز كل ذلك بالتدقيق والرقابة الذين يهدفان إلي نشر ثقافة الشفافية والمسؤولية المتبادلة.

إدخال التمويلات المعتمدة على النتائج حسب مقاربة تصاعدية تغطي منطقة نموذجية (ولايتين أو 3 قبل تعميمها على المستوى الوطني) وتكون الفترة التجريبية للتمويلات المعتمدة على النتائج مطبقة حسب مشروع العناية وستكون لها نتائج على خدمات القطاع وتشجيع عماله.

تحسين نظام تخصيص الموارد من أجل منح الأولوية للتدخلات ذات التأثير الكبير: ستركز الأشغال التي سيتم القيام بها في إطار هذه المكونة الفرعية على إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لتمويل الصحة في مسعى إلى تغطية صحية شاملة...

تعزيز الشفافية والمشاركة : بذل جهود في مجال ترقية الشفافية وإشراك المجموعات في تسيير النظام الصحي ويتعلق الأمر تحديدا بثلاث مجالات تدخل ذات أولوية (أ) إشراك المجموعات (ب) اللامركزية وتعدد القطاعات (ج) الشراكة

ستركز حكامة القطاع على نظام وطني للإعلام الصحي معزز ومندمج يلغي عمودية نظام الإعلام للبرامج والبنى التحتية ليحل مكانها عملية تشاركية منسقة بشكل جيد.

سيتم ضبط الخدمات الصحية عن طريق العمل بإجراءات الجودة.

385. **النتائج المنتظرة من التدخل في مجال حكامة القطاع:**

ينتظر بشكل عام من هذه التدخلات على مستوى حكامة قطاع الصحة :

- تحديث وثائق الإستراتيجية بشكل منتظم (السياسة الوطنية للصحة، البرنامج الوطني للتنمية الصحية، الدليل الوطني للمتابعة والتقييم)؛
- النصوص المنظمة للخدمة وتنظيم المصالح بشكل فعلي؛
- الإعداد المنتظم للدراسات و البحوث و تقارير المتابعة؛
- تنفيذ الإصلاحات الواردة في الخطة الوطنية لتطوير الصحة ؛
- تنظيم وإرسال بعثات للتفتيش و التدقيق في كافة المستويات وبشكل منظم؛
- عقلنة وتسيير موارد القطاع ؛
- إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمويل الصحة

386. **مشاريع قيد التنفيذ :**

- مشروع جافي / ر س س 2016 – 2020 ؛
- مشروع الدعم المؤسسي لنظام الصحة العمومية المرتكز على العلاجات الأولية وبتمويل قدره 600.000 يورو؛
- مشروع الدعم المؤسسي لنظام الصحة المرتكز علي الأدوية وبتمويل قدره 750.000 يورو؛
- مشروع الصندوق العالمي: تمت تعبئة 32 مليون دولار لمكافحة نقص المناعة والسل والملاريا على مدى 30 شهر.

387. **مشاريع قيد التهيئة**

- مشروع عناية 2017 – 2021 ؛
- مشروع دعم النظام الصحي 2017 – 2020 ؛

388. **التمويل**

تبلغ التكلفة الإجمالية للتدخلات المتعلقة بحكامة القطاع للفترة 2017 – 2022 ، 22.4 مليار أوقية منها 18.3 مليار تم الحصول عليها (ممولة على ميزانية الدولة و الشركاء الفنيين الماليين).

تحسين توفير خدمات قطاع الصحة

389. **الهدف من التدخل :**

يهدف هذا التدخل إلى التحسين الكمي والكيفي لخدمات قطاع الصحة وجعله متاحا بغية توفير الصحة للجميع.

390. **المحاور الأساسية للتدخل**

تحسن صحة الأم والطفل حديث الولادة و الطفل و المراهقين و الشباب :

- إضافة إلى أهميته كإشكالية ذات أولوية في مجال الصحة العمومية وصحة الأم و الطفل و الأطفال حديثي الولادة فإنه يكتسي أيضا أهمية خاصة في أولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لما له من تأثير علي الإستفادة ضمن العائد اليمغرافي على زيادة السكان و في هذا الصدد فإن الجهود ستنصب على تنفيذ التدخلات ذات التأثير الكبير و الجودة المتعلقة بالمكونات التالية : (1) صحة الأم والجنين قبل الولادة (2) صحة الطفل (3) صحة المراهقين والشباب.
- وسيتم استغلال نتائج الدراسة والمسح الذين تم القيام بهما مؤخرا (SARA- MICS) و المسح السريع للحاجات في طب التوليد و الحالات المستعجلة للأطفال حديثي الولادة). وذلك من أجل تزويد كافة الهياكل الصحية بالبلد بوسائل تسمح لها الاستجابة لحاجيات هذا القطاع بطريقة تغيير اتجاه المؤشرات المرتبطة بهذا المحور الاستراتيجي؛
- فضلا عن ذلك ستمكن الجهود المبذولة في هذا الصدد من ارتفاع نسبة استعمال موانع الحمل لتصل إلى 50 % بعدما كانت فقط 17 % ، وبحلول نهاية استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك سيتم تحقيق انخفاض مهم في المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل وذلك بفعل ارتفاع نسبة تغطية الاستشارات قبل الولادة (أي النساء الحوامل اللواتي قمن بـ 4 مراجعات قبل الوضع حيث ستصل هذه النسبة إلى 60 % .

رقابة الأمراض المنتقلة وغير المنتقلة

- سيتم تعزيز برامج الصحة الوقائية بالنسبة للأمراض المعدية، الطفيلية كأمراض القلب والشرايين وكذلك السكري، وذلك بإقامة نظام تغطية صحية للجميع مع اقتراح إتخاذ إجراءات مجانية مستهدفة، كما ستنظم حملات تحسيس متواصل حول خطورة الأمراض المعدية الطفيلية و أمراض القلب والشرايين والسكري لكونها تمثل مشكلة حقيقية بالنسبة للصحة العمومية.
- تشكل رقابة ومتابعة الأدوية وتسيير الحالات الطارئة أولوية بغية وضع نظام وطني فعال للتصدي لأي حالة .

تعزيز نظام الصحة

- – يتعلق الأمر هنا بإجراءات تهدف إلى تعزيز نظام الصحة بشكل مستديم وتعميم التغطية الصحية وتتمحور هذه الإجراءات بشكل خاص حول (1) توفير وتسهيل الولوج إلى الأدوية ذات الجودة مع تنفيذ خطة عمل لدعم شبكات التزويد بالادوية لتفادي أي أنقطاع في كمية الأدوية الأساسية على مستوى كافة التراب الوطني ويشمل خطة العمل هذه على تعزيز القدرات في مجال التخطيط و الإشراف والتنسيق في قطاع الأدوية (2) عقلنة تسيير المصادر البشرية التي أصبحت تحتل، من الآن فصاعدا، مكانة هامة في استراتيجية القطاع سيتم وضع طرق تسيير ومتابعة تسمح بتوزيع الطواقم الطبية حسب الحاجات والقضاء على ظاهرة الاكتظاظ الملاحظ في نواكشوط والمدن الكبرى على حساب داخل الوطن وسعيا إلى تطبيق على الإجراءات سيتم رفع مرتبات العاملين في مقاطعات بعيدة كما ستتم متابعة صارمة للاحترام مواقيت الدوام ونهايته وقبل العمل زيادة على تطبيق مبدأ العقوبة والمكافأة وإشراك المجموعات. وسيتم فصل كل موظف لم يحترم التوجيهات الجديدة وطبقا للقوانين والتشريعات سيتم أشراك

الرابطات المهنية الاجتماعية للقطاع؛ و(3) تعزيز أدوات التشخيص لدى المنظومة الوطنية حول البيانات الصحية وكذلك الصحة الجماعية.

391. **اهم النتائج المتوقعة من التدخلات في قطاع الصحة**

- خفض نسبة وفيات الأمهات (عدد وفيات الأمهات لـ 100.000 ولادة حية) من 582 إلى 70 .
- القضاء على نقص المناعة البشرية والسل والملاريا.
- خفض وفيات الأطفال من 115 في 1000 إلى 25 في 1000.
- رفع نسبة استعمال وسائل منع الحمل من 17 % إلى 50 %.
- زيادة التغطية في اللقاحات (نسبة الأطفال الذين أكملوا كل اللقاحات إلى 100)
- توفير الأدوية الأساسية الجيدة وجعلها متاحة على كافة التراب الوطني.(أي توفيرها بشكل دائم دون انقطاع)
- ضمان جودة الخدمات
- نسبة مهني الصحة تبلغ 20 لكل 10.000 ساكن.

392. **مشاريع قيد الإنجاز**

- مشروع توسعة المدرسة الوطنية للصحة العمومية
- مشروع بناء مستشفى أطار وبناء وحدة لتصفية الدم بمركز الاستطباب الوطني
- مشروع دعم التكفل بأمراض الملاريا و السل و نقص المناعة

393. **مشاريع يتعين إطلاقها**

- مشروع دعم صحة الأم و الطفل للفترة 2017 – 2020
- تحسين تغطية التأمين الصحي خاصة لطبقة الفقراء سعيا إلى الوصول إلى تغطية صحية للجميع.
- مشروع تطوير البنى التحتية (هندسة مدنية المصادر البشرية الأدوية OFOSA)

394. **التمويل**

تقدر التكلفة الاجمالية للتدخلات في إطار هذا التدخل بـ 222.6 مليار أوقية متوفرة منها 68 % على ميزانية الدولة وتمويلات PTF)

3.2.5 الورشة الإستراتيجية للتشغيل للجميع وترقية الشباب والرياضة

395. تهدف هذه الورشة إلى إطلاق مسار حقيقي نحو خلق عرض للعمل اللائق للجميع وخاصة الشباب والنساء، مع تأمين المشاركة الكاملة للشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

396. تتضمن هذه الورشة تدخلين رئيسيين:

- ترقية التشغيل المنتج والعمل اللائق للجميع؛
- ترقية الشباب والثقافة والرياضة.

397. و في مايلي وصف التدخلات في هذه الورشة :

ترقية التشغيل المنتج والعمل اللائق للجميع

398. **هدف التدخل:**

تطوير ولوج المواطنين وخاصة النساء والشباب وحملة الشهادات وسكان عالم الريف إلى فرص التشغيل النوعي.

399. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

القيادة الاستراتيجية وآلية التنسيق: زيادة على بعدها الاجتماعي، تدخل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك مقاربة جديدة تعتبر التشغيل هدفا أولويا للتنمية الاقتصادية. إن وضعية البلد بالنسبة للعائد الديمغرافي تظهر معطيات هامة يجب أخذها في الإعتبار. فمسألة تشغيل الشباب والنساء وفوضوية التوظيف في القطاع غير المصنف والحصة الضعيفة للنساء وعالم الريف في إنتاج الثروة، تشكل مجتمعة مشاغل سيتم وضع السياسيات على أساسها.

ومن أجل استغلال الفرص العديدة التي تتيحها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ستعكف الحكومة على وضع آلية للتنسيق، تُشرك كافة الشركاء بحيث يكون محتوى تشغيل المشاريع والسياسات عنصرا حاسما في الخيارات. فمسألة التشغيل لن تكون من مسؤولية قطاع وزاري لوحده. فكافة الوزارات ستكون مسؤولة عن حسابات التشغيل التي تنتجها قطاعاتها.

سيرتكز دور القطاع المكلف بالتشغيل حول إقامة وإنعاش الآليات التي تتيح تسهيل الاستغلال الكامل للفرص المتاحة. ومن بين هذه الآليات التنسيق المحكم والتشاور بين المؤسسات والهياكل العمومية المكفلة بقضايا التشغيل وسوق العمل وإدماج الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات التعليم والتكوين.

عدم دقة مهام المصالح العمومية المكفلة بالتشغيل والخلط بين أدوار التخطيط والقيادة والتنفيذ العملي ستتم تسويتها على أساس تدقيق يمَكِّن من تقييم هذه المصالح ومن التخطيط لتعزيز قدراتها بتحسين ملاءمتها لعروض تلك المصالح، قياسا إلى الخصوصيات الاقتصادية وطبيعة العمالة. وينبغي أن تتواصل الجهود في مجال اللاملاكزية التي تمت مباشرتها على مستوى بعض المصالح وأن تتم مواكبتها باستثمار أكثر أهمية في آليات تسيير النفاذ إلى التشغيل.

التخطيط الاستراتيجي لجعل سوق العمل جذابة ومراجعة نظم التشغيل لجعلها أكثر مرونة ولمواكبة استراتيجيات استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتلك المتعلقة بترقية التمويلات الصغيرة وتوجيهها لتقاسم أكثر إنصافا لثمرات النمو وتعبئة التمويل وتنظيم القطاع غير المصنف من أجل الحد من هشاشة وظائفه وحماية وظائف فئات الأعمار المنتجة للفائض، وخلق فئة متوسطة عريضة، هي قضايا ذات أولوية ستعالجها سياسة التشغيل. ويمكن تحقيق هدف تخفيف هشاشة وظائف السكان العاملين من 37% إلى 15% في أفق 2030.

إن كل هذه الأعمال تقتضي إنشاء منظومة إعلامية مندمجة تشمل تحسينا في آليات متابعة سوق العمل وتحسين إنجاز رقابة التشغيل والقطاع غير المصنف وإعداد وتسيير دليل المؤسسات.

البرامج المكثفة للتشغيل: في انتظار انعكاس خلق الفرص المنتظرة من مختلف ورشات الإستراتيجية هنالك برامج خاصة لخلق الفرص بأعداد كبيرة سيتم تنفيذها من أجل خفض التبعية الاقتصادية وخاصة في صفوف النساء والشباب، ومن أجل تخفيف الضغط على فئة السكان التي تتكفل بالمعالين. إن مشاريع البنية التحتية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة والحملات الفصلية الزراعية على سبيل المثال والتربص والشغل الأول بالنسبة للشباب عن طريق اتفاقيات بين مؤسسات التكوين والقطاع العام والقطاع الخاص، والتكوين في مجال المقاولات ومرتنة عمالة الشركات التي تستخدم العمال الأجانب ومفهوم الشركة المكوِّنة بالنسبة للحرف التي لا يشملها عرض التكوين كلها فرص سيتم استغلالها. كما سيشكل التكوين المستمر والتكوين المؤهل بالنسبة لتهيئة طالبي التوظيف خيارات استراتيجية.

400. النتائج الرئيسية المنتظرة

- خفض البِطالة وهشاشة الوظائف وخاصة لدى النساء والشبان وحملة الشهادات؛
- تنويع فرص التشغيل عن طريق خلق 8000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومقاولة صغيرة ومتوسطة؛
- تعزيز قابلية التوظيف لطالبي الشغل عن طريق التدريب لتحضيرهم للتوظيف بما يناهز 100.000 مستفيد.

401. المشاريع اقيد الإنجاز

- مشروع دعم تكوين وتشغيل الشباب

- برنامج التوظيف اللائق

402. **المشاريع التي سيتم إستحداثه**

- برنامج تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل؛
- برنامج تحسين التأهيل للتشغيل؛
- مشروع تعزيز قدرات الحكامة وقيادة المؤسسات المتكفلة بالتشغيل؛
- البرنامج الوطني لترقية الدمج المهني؛
- برنامج C2D4؛
- مركز دعم الدمج المهني (شهادة الكفاءة المهنية- الدمج).

403. **التمويل**

تقدر كلفة التدخل في القطاع ب74,78 مليار أوقية، يتعين البحث عنها.

ترقية الشباب والثقافة والرياضة

404. **هدف التدخل**

يهدف هذا التدخل إلى تعبئة تمويل إستراتيجية ترقية الشباب وتسريع التنفيذ من أجل مشاركة واسعة للشباب في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد. كما تهدف إلى ترقية تراثنا الثقافي والحفاظ عليه في مواجهة العولمة.

405. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

تعزيز قدرات الفاعلين في القطاع: سيتمحور العمل في هذا المجال حول تحسين الإطار القانوني والتنظيمي وتعزيز هياكل التكفل بتنفيذ الإستراتيجية وتنمية القدرات التسييرية لمسؤولي روابط الشباب ومؤطري الهياكل الرياضية.

تعزيز قدرات الدمج الاجتماعي والاقتصادي للشباب: ستمنح الأولوية في هذا المجال لتنمية آليات واستراتيجيات الدعم والتمويل لصالح المقاولة الشبابية وتنظيم تكوينات للشباب ومؤطريها في مجال الحياة الجمعوية وتحسين معرفة السياسات العمومية من قبل الشباب مع تعزيز قدرات الشبان في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

تعزيز المشاركة المواطنية للشباب واحترام حقوقهم الإنسانية: في هذا المجال، سيتم التركيز على تطوير قدرات مسؤولي مراكز الشباب في مجال ترقية المواطنة وحقوق الإنسان وقيم الوئام الاجتماعي وتعزيز البنى التحتية الموجهة لقطاع الشاب.

ترقية الرياضة كقيمة من قيم الصحة العمومية والوحدة الوطنية: سيتمحور هذا العمل على ترقية ثقافة النشاط الرياضي، من خلال تعاون وثيق مع الوزارة المكلفة بالتهذيب الوطني بغية تحسين تعليم التربية البدنية والرياضة ومضاعفة المحاضرات والنقاشات.

تحسين ممارسة الشباب للأنشطة الترفيهية: ستمنح الأولوية في هذا المجال لوضع سياسة للكشف عن المواهب الرياضية الصاعدة في مجال كرة القدم، وألعاب القوى وكرة السلة ... إلخ. مع دعم من الدولة بشكل أكثر فعالية للرياضة المهنية، وتعريف أفضل للصلات بين الدولة والاتحاديات الرياضية وتكوين أطر الرياضة الإداريين والفنيين.

توفير الظروف السياسية والإدارية والفنية التي ستسمح بإطلاق فعلي لإستراتيجية تحافظ على تراثنا الثقافي و إنجاز مشاريع ثقافية كبيرة .

406. **النتائج الرئيسية المنتظرة.**

- تطوير قدرات الفاعلين في القطاع؛
- توسيع قدرات الدمج الاجتماعي للشباب؛
- تحسين المشاركة المواطنية للشباب واحترام حقوقهم؛

- تنظيم النشاطات الرامية إلى تكوين الشباب والمؤطرين في الحياة التشاركية ؛
- تحسين معرفة الشباب للسياسات المتعلقة بالشأن العام ؛
- تعزيز قدرات الشباب في مجال تقنيات الاعلام والاتصال ؛
- ترقية الرياضة كقيمة من قيم الصحة العمومية والوحدة الوطنية؛
- تحسين ممارسة الشباب للأنشطة الترفيهية؛
- تنفيذ أنشطة لحماية الشباب.
- إعداد سياسة ثقافية للحفاظ على هوياتنا والحرص على تنفيذها
- إعداد وتوطيد إطار قانوني ينظم مختلف التدخلات في مجال الثقافة
- إعادة تأهيل المؤسسات الحكومية المكلفة بالثقافة وتعزيزها
- إعداد برامج كفيلة بخلق ديناميكية للعمل الثقافي
- دراسة العلاقات بين الفاعلين المستقلين في مجال الثقافة والهيئات المؤسسية المكلفة بالثقافة

407. **المشاريع قيد التنفيذ:**

- مشروع الوقاية من النزاعات والحوار المشترك بين الثقافات،
- مكونة مشروع العائد الديمغرافي ؛
- القانون الخاص بالرياضة المصادق عليه سنة 2016 مع مراسيمه التطبيقية قيد الإعداد؛
- مشروع إنشاء مراكز الحرف الواعدة بفرص التشغيل في الهيئات الشبابية، من أجل استقطاب الشباب غير المتمدرس.

408. **المشاريع التي سيتم إستحداثها**

لقد أنجزت وزارة الشباب والرياضة دليلا يمثل مسطرة المشاريع ذات الأولوية، وأهمها:

- البنى التحتية
- قاعة رياضية متعددة الوظائف بسعة 3000 مقعد؛
- ملعب طاقته 30.000 مقعد

دمج وترقية الشباب

- استصلاح وتحسين مراكز للإستماع ؛
- تطوير برامج ترقية للمقاولة والدمج الاقتصادي للشباب؛
- المشاركة الاندماجية للشباب في السياسات العمومية للقطاع وتعزيز قدرات الفاعلين في الوسط الجمعوي؛
- جعل الإنعاش الرياضي والتهذيب الاجتماعي أكثر مهنية؛
- الإدماج الكلي للتربية البدنية والرياضية في المناهج البيداغوجية على امتداد التراب الوطني؛
- تحسين المباريات والبرامج من أجل الكشف عن المواهب الرياضية.

409. **التمويل**

تقدر كلفة التدخل في القطاع حسب الإستراتيجية الوطنية 2015-2020 بـ43 مليار أوقية، منها 3 متوفرة و40 يُبحث عنها.

الورشة الإستراتيجية زيادة قدرة التكيف للطبقات الأكثر هشاشة

410. **الهدف** من هذه الورشة هو الرفع من مستوى قدرة التكيف للطبقات الهشة وضمان استفادتها بأكبر قدر من ثمرة النمو. وتشمل 5 تدخلات رئيسية:

- القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد؛
- تحسين الحماية الاجتماعية ومساواة النوع والطفولة والأسرة؛
- ضمان نفاذ الجميع إلى خدمات الإمداد بالماء الشروب وخدمات الصرف الصحي المناسب؛
- ضمان النفاذ إلى الكهرباء والإمداد بالمحروقات؛
- ترقية قطاعات البناء والإسكان.

411. **وتتمثل التدخلات ال 5 فيما يلي:**

الحماية الاجتماعية ومساواة النوع والطفولة والأسرة

412. **الهدف من التدخل:**

يهدف هذا التدخل إلى ضمان الحماية الاجتماعية للفئات الهشة من السكان، والرفع من مقاومتها لانعدام الأمن الغذائي وخفض فوارق النوع.

413. **محاور التدخل الرئيسية :**

الأمن الغذائي: سيتواصل تنفيذ السياسة الوطنية للأمن الغذائي بانسجام مع الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وذلك من خلال :

- تعزيز القدرة علي التكيف للحد من هشاشة سكان الريف في مواجهة الصدمات الخارجية عبر إنشاء وإعادة تأهيل الأنشطة الإنتاجية من خلال منظومة "الغذاء مقابل العمل" VCT وبرنامج المشاريع الصغيرة للمقاولة، بغية تحسين الإنتاج الزراعي الجماعي خصوصا لدى النساء؛
- تخفيف الهشاشة الغذائية لسكان الحضر وإنجاز قوائم وبطاقات للمحتاجين المسجلين: وستمنح الأولوية لتمويل الأنشطة المدرة للدخل في مجال الأمن الغذائي لفائدة المحتاجين و الفقراء ولبيع المواد الأولية المدعومة دوريا للمحتاجين ولترقية الحدائق المائية وكذلك بالفتح الدوري لمراكز التغذية.
- تعزيز لامركزية أفضل للقدرات اللوجستية والتخزينية: سيتمحور العمل في هذا المجال على بناء أو ترميم 55 مخزن بطاقة 200 إلى 400 طن، موزعة على كافة مقاطعات الداخل، وبناء وحدتين بنواكشوط لتخزين 30.000 طن لكل منهما، وبناء 12 مخزنا جهويا بطاقة 5.000 إلى 10.000 طن، وتجديد أسطول الشاحنات بـ45 وحدة، بطاقة من 20 إلى 70 طن (15 شاحنة كل 5 سنوات)، وتعزيز أسطول السيارات بـ60 وحدة إضافية (اقتناء 20 وحدة كل 5 سنوات)، وبناء مرآب جديد ومحطة وقود وورشة للتصليح الميكانيكي).
- المساعدة الغذائية للفئات الهشة من سكان الريف طيلة الفترات الصعبة من السنة: ستتم عبر التوزيع المجاني للغذاء والتحويلات النقدية للفئات الهشة، التحويل النقدي المباشر، وفتح مراكز التغذية الجماعية للتكفل والتعويض الغذائي للأطفال والنساء الحوامل أو المرضعات اللائي يعانين من سوء التغذية الحاد بدرجة متوسطة، وبيع المنتجات الغذائية بالسعر الاجتماعي وتزويد المخازن الغذائية SAVS والبيع المدعوم لأعلاف الماشية، وشراء وتوزيع فائض الإنتاج الغذائي المحلي ومساعدة المنكوبين.

- وضع آلية دائمة للاستجابة للأوضاع الاستعجالية: سيتمحور العمل على إقامة هيئة لتنسيق التدخلات الاستعجالية، وتشكيل المخزون الوطني للأمن، وتفعيل الصندوق الوطني للمساعدة الاستعجالية وإعادة تنظيم SAVS من أجل استدامتها وتشكيل مخزون وطني لمعدات الإغاثة الاستعجالية.
- توفير معلومات ذات مصداقية شاملة حول وضعية الأمن الغذائي الوطني: ستتم عبر تصور الأدوات المنهجية الخاصة للمتابعة ولتحديد الهشاشة الحضرية، وتحويل حصيلة الحبوب نحو حصيلة غذائية وطنية، وتعزيز أدوات متابعة الجاهزية الغذائية الوطنية (المخزون الخصوصي، التدفق عبر الحدود ...)، وضع منظومة للإنذار المبكر مندمجة وعاملة من خلال الجمع والرفع المنتظم للبيانات حول الأمن الغذائي، وإنجاز مسحين لمتابعة الوضعية الغذائية للأسر سنويا، وإنجاز مسوحات لتحديد البلديات الريفية المعرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي، وإنجاز خريطة الهشاشة البنيوية، ووضع خلية دائمة متعددة القطاعات للتحليل التوافقي للوضع الغذائي وإعداد، خطة للاستجابة الشاملة السنوية المتعددة القطاعات.
- تفعيل القدرات الوطنية لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية لصالح الاستعجالات الغذائية: سيتم هذا العمل من خلال الإدراج في الميزانية والتسديد المنتظم للعلاوة السنوية للتسجيل في تعاضدية ARC، حملة جمع أموال التضامن الوطني في فترة الاستعجال الكبرى وتقوية الوسائل البشرية والمادية للقطاع، وتنفيذ خطة كبرى جديدة لتكوين عمال مفوضية الأمن الغذائي، واكتتاب طاقم مؤهل ومتخصص، وبناء مقر لمفوضية الأمن الغذائي.

الحماية الاجتماعية :

من خلال تنفيذ الاستراتجية الوطنية للحماية الاجتماعية، ستعمل السلطات العمومية للقيام بإحداث تغيير المواقف التميزية والمعايير الاجتماعية من أجل احترام حقوق الانسان والقيام بمشاريع تستجيب لحاجيات الفقراء ، والأشخاص ذوي الاجتياجات الخاصة ، والنساء والبنات في الوسط الريفي خاصة .

ستنصب جهود الحكومة على ضمان توفير خدمة تعليمية أكثر تكيفا ، وعرض صحي جيد ونفاذ للماء الشروب وسكن لائق لكافة الموريتانيين، خاصة من ضحايا مخلفات الاسترقاق والعائدين والأكثر فقرا، وكذلك إقامة برامج محو الأمية الوظيفية، المناسب المدعوم بالتأطير والتمويلات المطلوبة و المدرة للدخل. واستصلاحات زراعية وبرامج لعصرنة وسائل الإنتاج. وفضلا عن ذلك سيرتكز عمل الوكالة الوطنية "التضامن" خلال الفترة 2016-2030، حول وضع شبكات الأمن الاجتماعي عبر التحويلات النقدية المشروطة بإرسال الأطفال في سن الدراسة إلى المدرسة مع اعتماد علاجات صحية وقائية وتغيير السلوك بخصوص بعض الممارسات الشاذة.

سيشكل تحسين إطار حماية ودمج الأطفال الذين هم في وضعية هشة أو أزمة، اهتماما دائما وهو ما يعني تعزيز الإطار القانوني والاستراتيجي ولكن أيضا تعزيز آليات التحديد،والتكفل بحالات الأطفال الذين هم في خطر و/أو ضحايا العنف والاستغلال والتمييز. وستعالج كل من حالات حماية الطفل بشكل فردي.

548. الإنصاف والعدالة في النوع: سيمنح اهتمام خاص على مستوى البرامج القطاعية لخفض الفوارق على مستوى النوع وكذلك أعمال ترمي إلى تصحيح العوامل التي تتسبب فيها وكذلك حالات التمييز أو العنف على أساس النوع.

في مجال التميز المشروع ونفاذ القوانين ومحاربة العنف على أساس النوع، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالسهر من جهة على تنفيذ مدونة الأحوال الشخصية والتشريعات الجزائية عن طريق الأخذ في الحسان بنفاذ المرأة إلى حقوقها وإلى العدالة، ومن جهة أخرى النصوص التطبيقية حول المساعدة القانونية والقضائية التي تمكن من النفاذ إلى العدالة وإلى حقوق النساء الفقيرات عن طريق إصدار نظام قضائي للمترجمين وتعيينهم لدى المحاكم الأسرية والجزائية. التحسيس وتكوين مهني العدالة حول حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بالنساء والإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترضهن، ومتابعة جهود محاربة ظاهرة الخفاض لدي البنات، واحترام تعهدات موريتانيا الدولية – وهي دولة موقعة علي

اتفاقية القضاء كافة أشكال التميز ضد المرأة والمواثيق الدولية وأهداف التنمية المستدامة، وترقية الإطار القانوني التشريعي لمحاربة التمييز والعنف على أساس النوع وإعداد إستراتيجية وطنية في مجال محاربة العنف على أساس النوع، تلك كلها مجالات سيتواصل فيها عمل الحكومة وسيتعزز.

414. **النتائج المنتظرة الرئيسة:**

في مجا الأمن الغذائي:

- الحد من انتشار سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الـ5 إلى 7% بدلا من 10,1%؛
- الحد من انتشار انعدام الأمن الغذائي إلى 17% بدلا من 22,4%.

في مجال الحماية الاجتماعية

- تم التكفل بكافة المرضى المحتاجين؛
- تم توفير المساعدة للأمراض المزمنة للمعدمين و الأشخاص المسنين بدون راع؛
- تعميم منظومة حماية الطفل؛
- تمت ترقية وحماية الأشخاص المعوقين؛
- تم توفير الدعم من أجل التكفل بالمساعدات الفنية للأشخاص المعوقين؛
- تم توفير الدعم المالي للأسر التي لديها أطفال متعددي الإعاقات؛
- تم تحسين إطار حماية ودمج الأطفال ذوي الوضعية الهشة؛
- تم تسيير كافة حالات النزاعات الأسرية؛
- تم تأسيس صندوق لتحصيل النفقة.
- استفادة 100.000 أسرة الأكثر فقرا على امتداد التراب الوطني من التحويلات النقدية المشروطة؛
- تنفيذ برنامج الأنشطة المدرة للدخل لصالح ضحايا مخلفات الاسترقاق والعائدين والأفراد الأكثر فقرا بوجه عام.

في مجال مساواة النوع:

- تمت مأسسة النوع وتطوير وسائل لمكافحة العنف على أساس النوع؛
- أصبحت ميزانيات القطاعات الاجتماعية وقطاعات الاقتصاد الريفي (الزراعة، تنمية الماشية والبيئة) تأخذ النوع في الحسبان؛
- تمت ترقية المشاركة السياسية والزعامات النسوية؛
- تم تحسين استقلالية/ التأهيل الذاتي للنساء؛

415. **المشاريع قيد الانجاز:**

- مشروع ترقية المشاركة السياسية للنساء 2013 إلى 2017؛
- مشروع مأسسة النوع؛
- مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي 2016-2019؛
- مشروع "صندوق تمويل الأنشطة المدرة للدخل لصالح التكتلات النسوية"؛
- مشروع دعم الشبكات الاجتماعية؛
- البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية "تكافل"؛
- برنامج الأنشطة المدرة للدخل التي تنفذها وكالة التضامن.

416. **مشاريع يتعين اقامتها:**

- ترقية المشاركة المواطنية للنساء؛
- محاربة التمييز والعنف على أساس النوع؛
- ترقية مأسسة النوع في القطاعات التنموية الأكثر حساسية
- التعميم على كل التراب الوطني للنظام الوطني لحماية الأطفال الموجودين في وضعية هشة
- التكافل، السجل الاجتماعي، التكلفة الجزافية للتكفل بالحوامل
- مشروع محاربة الفقر ومخلفات الاسترقاق في المناطق الحدودية المجاورة لمناطق خطرة؛
- مشروع محاربة الفقر ودعم البرنامج الوطني لتجميع البلدات.

417. **التمويل**

تقدر كلفة التدخل في القطاع للفترة 2016-2020 ب17 مليار أوقية، منها 6.5 متوفر والباقي يُبحث عنه.

الإمداد بالماء الشروب والنفاذ إلى خدمات الصرف الصحي

418. **هدف التدخل:**

يكمن هدف هذا التدخل في ضمان النفاذ إلى كافة خدمات الإمداد بالماء الشروب وخدمات الصرف الصحي الجيد وكذلك إقامة تسيير مستدام للاحتياطات من الماء.

419. **محاور التدخل الرئيسية**

النفاذ إلى الماء الشروب: هدف النفاذ إلى الماء الشروب هو تمكين سكان البلدات وتجمعات القرى التي تزيد على 150 نسمة من الحصول على 20 لترا للفرد يوميا في الوسط الريفي و40 لترا للفرد يوميا في الوسط الحضري. كما يُقترح رفع معدل التوصيلات الخاصة إلى 100% بالنسبة للبلدات التي يزيد عدد سكانها عن 600 نسمة عن طريق ترقية النفاذ إلى الماء بالتوصيلات الخاصة، مع إدماج حصة من الاستثمار العمومي لمنح معونة للأسر في الوسط الريفي وشبه الحضري والحضري، عند الاقتضاء.

النفاذ إلى التوصيلات الخاصة لصالح الأكثر فقرا عبر القيام بحملات توصيلات اجتماعية ذات تكاليف منخفضة.

420. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

<u>النفاذ إلى الماء:</u>

الأهداف في أفق 2030

-
- رفع نسبة نفاذ سكان البلدات التي تزيد على 150 نسمة إلى 100% ؛
- رفع نسبة توصيل البلدات التي يزيد سكانها عن 600 نسمة إلى نسبة 100%
- رفع نسبة توصيلات المدارس والمراكز الصحية إلى 100%
- تخفيض نسبة هدر المياه لأسباب فنية إلى أقل من 20%
-

النفاذ إلى الصرف الصحي:

- تم رفع معدل التجهيز بالمراحيض المحسنة إلى 100% وتم حذف الصفق في الهواء الحر؛
- كافة تجهيزات الصرف الصحي المستقلة الخصوصية تتمتع بالنفاذ إلى الصابون والماء؛

- كافة المؤسسات المدرسية والصحية والأسواق والمحطات الطرقية مجهزة بالمراحيض العاملة وفق المعايير؛
- في الوسط الحضري، رُفع معدل جمع ومعالجة وحل التفريغ إلى 50%؛
- في المناطق الحضرية التي يمكن توصيلها إلى الصرف الصحي الجماعي، تم رفع معدل التوصيل على شبكة تجميع المياه الآسنة إلى 50%؛
- في المناطق الحضرية التي يمكن توصيلها إلى الصرف الصحي المطري، تم رفع معدل التوصيل على شبكة تجميع المياه المطرية إلى 50%؛
- 50% من المياه المستخدمة المعالجة في نواكشوط ونواذيبو يعاد استخدامها.

من جهة أخرى فالقطاع المكلف بالمياه والصرف الصحي سيعمل على تنفيذ 20 مشروعا لإصلاح البنى التحتية من بينها بنى تحتية ذات اتساع كبير، هي:

- مشروع شبكة التوزيع بمدينة نواكشوط؛
- مشروع آفطوط الشرقي
- مشروع اظهر (المرحلة 1)؛
- مشروع الإمداد بالماء الشروب، لعيون-دجيكني انطلاقا من بحيرة اظهر (المرحلة 2 من مشروع اظهر)؛
- مشروع النفاذ إلى الماء الشروب بوكي-ألاك – مكطع لحجار انطلاقا من مياه نهر السنغال؛
- مشروع النفاذ إلى الماء الشروب بكيفة انطلاقا من المياه السطحية (سد فم لكليته، بحيرة كنكوصه)؛
- مشروع الإمداد بالمياه في المنطقة الشمالية؛
- مشروع شبكة الصرف الصحي بمدينة نواكشوط؛
- مشروع الصرف الصحي بمدينة نواذيبو؛
- برنامج الصرف الصحي في الوسط الريفي.
- برنامج إنجاز محطات ومستودعات للنفايات في المراكز الحضرية الكبرى.

وفضلا عن ذلك وبالرجوع إلى النصوص المعمول بها، يجب إمداد جميع مؤسسات الصحة والتعليم بمياه صالحة للشرب ومطابقة للمواصفات العالمية في أفق 2030 أي بمعدل توصيل 100% بحلول سنة 2030.

النفاذ إلى خدمات الصرف الصحي ذات الجودة: طبقا لهدف التنمية المستدامة 6.2، فإن الهدف هنا هو تأمين "نفاذ الجميع إلى النظافة" وإلى الصرف الصحي بصفة صحيحة وعادلة. وأيضا من المتوقع تحسين نوعية المياه من خلال التقسيم على اثنين للمياه المستخدمة غير المعالجة وبزيادة معتبرة لإعادة التدوير وإعادة الاستخدام الجيدة للمياه. ومواصلة تنفيذ (مشروع الصرف الصحي الشامل بقيادة التجمعات) ستمكن من زيادة معتبرة في النفاذ إلى الصرف الصحي؛ ورفع الطابع "المحسن للمراحيض" سيُدمج بعدا أساسيا لاستدامة التجهيز.

421. **المشاريع قيد الانجاز:**

- .مشروع النفاذ إلى مياه الشرب گري-سيليبابي والقرى الواقعة على امتداد المحور انطلاقا من نهر السنغال؛
- تعزيز النفاذ إلى مياه الشرب في امبود والقرى المجاورة انطلاقا من سد فم لگليته؛
- مشروع النفاذ إلى مياه الشرب بصنگرافه
- المرحلة الأولى من مشروع آفطوط الشرقي الجزء 1 و4 ؛
- مشروع أشغال تركيب أنبوب إديني – الكلم 13؛

- مشروع شبكة التوزيع بنواكشوط؛
- مشروع اظهر بالنعمة؛
- مشروع آفطوط الشرقي الأجزاء 2 و3 و5؛
- البرنامج الوطني المندمج لقطاع المياه في الوسط الريفي؛
- مشروع 05 ولايات؛
- مشروع دراسة النفاذ إلى مياه الشرب في الشمال؛
- مشروع النفاذ إلى مياه الشرب وتنمية الواحات في المناطق الريفية - مكونة النفاذ إلى مياه الشرب / وكالة ترقية النفاذ الشامل للخدمات ؛
- دراسة تحيين المخطط الرئيس للصرف الصحي بنواكشوط؛
- مشروع الصرف الصحي بمدينة نواكشوط (المرحلة 1: مياه الأمطار)؛
- مكونة الصرف الصحي في البرنامج الوطني المندمج لقطاع المياه في الوسط الريفي (ولايات گرگل، لبراكنه وتگانت)؛
- مكونة الصرف الصحي في مشروع 5 ولايات : الحوضين ولعصابه وگرگل وكيديماغا؛
- مشروع الصرف الصحي في آفطوط الشرقي؛
- مكونة الصرف الصحي في برنامج WASH .

422. مشاريع يتعين اقامتها

المشاريع الرئيسية التي يتعين تنفيذها في هذا القطاع هي على وجه الخصوص:

- مشروع ربط شبكة الماء الشروب في كيفه وكرو بنهر السنغال؛
- مشروع التوصيل بشبكة الماء الشروب بوگى-ألاك- مگطع لحجار؛
- مشروع التوصيل بشبكة الماء الشروب لعيون – جيغني انطلاقا من بحيرة اظهر؛
- مشروع بناء سد طارف المهرود في مقاطعة الطينطان بولاية الحوض الغربي لمختلف الأغراض؛
- مشروع تحديد وبناء 100 حوض لتخزين مياه السيول لمختلف الاستخدامات.
- مشروع الصرف الصحي بمدينة نواكشوط (مياه الأمطار)؛
- مشروع الصرف الصحي بمدينة نواكشوط (المياه المستخدمة)؛
- مشروع الصرف الصحي بمدينة نواذيبو؛

الصرف الصحي الأسري بمقاربة ATPC

423. التمويل

تقدرة تكلفة التدخل في قطاع المياه و الصرف الصحي في المكونة 3 في الورشة 3 من المرتكز1 (تنمية قطاع المياه).

ضمان ولوج الجميع إلى الكهرباء والتزويد بالمحروقات

424. هدف التدخل:

تأمين النفاذ الدائم إلى مصادر الطاقة وبكلفة معقولة لأكبر عدد من المواطنين.

425. محاور التدخل الرئيسية:

النفاذ إلى الكهرباء: سيتم تأمين النفاذ الشامل إلى الكهرباء لجميع الأسر، عن طريق تحسين تقديم الخدمات للزبناء (هـ ت م ODD 7)، عبر توسيع وجودة الشبكة وتنويع مصادر إنتاج الكهرباء مع إعطاء امتياز للطاقات النظيفة (خاصة الشمسية

والهوائية). ومن المنتظر أن تسهل إستراتيجية تجميع البلدات التي تنتهجها السلطات هذه المهمة. كما ينتظر أن تسهم في الرفع من نسبة الولوج إلى الكهرباء في الوسط الريفي.

كما يتطلب تحسين التغطية مراجعة الجوانب التنظيمية والمؤسسية على مستوى قطاع الطاقة وتحسين قدرات فاعليه الرئيسيين.

المحروقات: سعيا إلى تثبيت القدرة الشرائية للأسر فإن سعر البنزين والمازوت ستتم عقلنتهما.

426. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- إن حصة الطاقة المتجددة في الباقة الطاقوية الوطنية ستصل إلى 50%؛
- ستبلغ نسبة كهربة الوسط الحضري 95% بدلا من 72 %
- نسبة كهربة الوسط الريفي ستصل إلى 40%؛
- مضاعفة الإسهام الاقتصادي للمحروقات وتحسين نظام الإمداد في البلد في هذا المجال؛
- تطوير القدرات الإنتاجية وتحسين التنويع الطاقوي الوطني؛
- تشجيع النفاذ الشامل إلى الكهرباء وتحسين تقديم الخدمات للزبناء؛
- وضع منظومة للنقل العصري

427. **المشاريع قيد التنفيذ و التي يتعين إقامتها و تمويلاتها :**

- **توجد لائحة المشاريع المتعلقة بال**قطاع في الورشة 3 من المرتكز 1 المتعلق بتعزيز البنية التحتية الداعمة للنمو.

تنمية قطاعات البناء و الإسكان

428. **هدف التدخل**

يهدف هذا التدخل إلى تطوير السياسات وآليات نفاذ جميع السكان إلى ملكية الأراضي والعقارات وتحسين النفاذ إلى الخدمات الجماعية.

429. **محاور التدخل الرئيسية:**

السكن: يتعلق الأمر بتأمين السكن اللائق للجميع والخدمات القاعدية المناسبة بأسعار في المتناول مع تهيئة الأحياء العشوائية (هـ ت م ODD 11.1). لهذا الغرض، تتعين ترقية إطار حضري سليم مناسب للتنمية وقادر على مواجهة التطور السريع لسكان الحضر وتحسين الإطار المؤسسي المعياري للسكن والترقية العقارية وتطوير وإقامة الآليات المناسبة لتمويل السكن وتوسيع وتحسين عرض المساكن والقطع المهيأة وتفعيل القطاع الخاص والجمعوي المنتج للمساكن والقطع الأرضية المهيأة مع ترقية شعبة المباني.

التجهيزات الجماعية والمباني العمومية: في هذا المجال سيتم القيام ببناء وترميم المصالح الجماعية في التجمعات الحضرية الكبرى. وسيتم سد الحاجيات من المباني العمومية عبر برنامج موسع للبناء والترميم.

430. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- 30.000 قطعة أرض مهيأة؛
- 200 مصلحة جماعية مبنية ومجهزة؛
- 5000 سكن اجتماعي مبني؛
- 2000 سكن اقتصادي مبني.

431. **المشاريع قيد التنفيذ:**

- بناء المستشفيات

- بناء المراكز الصحية
- بناء النقاط الصحية
- تشييد المباني الإدارية
- تشييد المؤسسات الدراسية
- تشييد البنى التحتية الرياضية
- تشييد البنى التحتية القضائية والسجون
- بناء القنصليات والسفارات.

432. **المشاريع التي يتعين اقامتها:**

- بناء المستشفيات؛
- بناء المراكز الصحية؛
- بناء النقاط الصحية
- تشييد البنايات الإدارية
- تشييد المؤسسات الدراسية
- تشييد البنى التحتية الرياضية
- تشييد البنى التحتية الجامعية
- تشييد البنى التحتية القضائية والسجنية
- بناء القنصليات والسفارات.

433. **التمويل**

بالنسبة للمساكن (الاجتماعية والاقتصادية) والقطع المهيأة.

تقدر كلفة التدخل في هذا القطاع ب79,5 مليار أوقية منها 300.000.000 متوفرة والبقية يبحث عنها.

بالنسبة للمباني العمومية والتجهيزات.

تقدر كلفة التدخل في هذا القطاع ب72 (اثنين وسبعين) مليار أوقية منها 18 (ثمانية عشر) متوفرة والبقية يُبحث عنها.

3. ورشات أولوية للمرتكز 3: الحكامة بكافة أبعادها

434. في المرحلة الأولى من تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، سيكون بلوغ الأهداف المحددة في مجال الحكامة ممكنا عبر الورشات الثمان التالية:

- الحكامة السياسية، والوئام الاجتماعي والسلم والأمن؛
- تدعيم دولة القانون وحقوق الإنسان والعدالة؛
- الاستفادة من العامل الديمغرافي .
- ترقية المشاركة المواطنية للنساء ومحاربة التمييز على أساس النوع؛
- الرفع من جودة أداء الإدارة العمومية؛
- الحكامة الاقتصادية والمالية؛
- التنمية المحلية واللامركزية
- الحكامة البيئية

435. تتمثل هذه الورشات ال 8 فيما يلي :

1.3.5 ورشة استراتيجية الحكامة السياسية والوئام الاجتماعي والسلم والأمن

436. لخلق سياق ملائم لبلوغ أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، ترمي هذه الورشة إلى خلق ظروف الحكامة السياسية السليمة ومناخ السلم والأمن والوئام الاجتماعي. وتشتمل على 5 تدخلات رئيسية:

- تحسين الحكامة السياسية؛
- تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن؛
- البناء المستدام للسلم والوئام الاجتماعي؛
- حماية الشباب ضد التعصب والتطرف العنيف؛
- التسيير السليم للهجرات.

437. **تتمثل هذه التدخلات الخمسة فيما يلي:**

تحسين الحكامة السياسية

438. **هدف التدخل:**

يهدف هذا التدخل إلى تأمين حكامة سياسية فعالة للبلد مع تعزيز المكتسبات، بحيث تقوم على مؤسسات ديمقراطية قوية ومحترمة في جو من الانفتاح على كافة الفاعلين السياسيين.

439. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

- دور المؤسسات: في هذا المجال، تضمن الدولة دورا فعالا للمؤسسات عبر احترام المبادئ والأهداف الديمقراطية للفصل بين السلطات طبقا للدستور ولتعزيز قدرتها لتكون قادرة على أن تؤدي كل منها الدور المنوط بها.
- الحوار الوطني: مواصلة تكريس سنة الحوار الشامل .
- تعزيز قدرات المنتخبين: من أجل أداء مهامهم بشكل افضل في مجال تسيير الشأن العام.

440. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- تنظيم الانتخابات في إطار إجماع وطني واسع؛
- تعزيز المؤسسات الديمقراطية؛
- تعزيز قدرات المنتخبين.
- ترقية المأمورية الانتخابية للنساء

441. **المشاريع /الإصلاحات الجارية:**

442. **المشاريع**/ الإصلاحات التي ينبغي تصميمها:

- تنفيذ خارطة الطريق المنبثقة عن الحوار الوطني؛
- مشروع تعزيز قدرات المؤسسات الديمقراطية.

443. **التمويل** : تقدر كلفة هذا التدخل ب5 مليارات أوقية متوفرة.

تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن

444. **هدف التدخل:**

يهدف هذا التدخل إلى المحافظة على المكتسبات في مجال الدفاع والأمن وإعطاء القوات المسلحة وقوات الأمن الوسائل لتلعب دورها كاملا على المستوى الوطني والجهوي والدولي. مع التكيف مع التحديات الأمنية المتجددة باستمرار.

445. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

الدفاع الوطني: سيتمحور العمل في هذا المجال حول تعزيز التجهيزات ووسائل تدخل قوات الدفاع والأمن وعلى محاربة تداول وانتشار الأسلحة الخفيفة وتأمين الحدود وتوسيع شرطة القرب وتحسين القدرات العسكرية وشبه العسكرية عن طريق التكوين المستمر.

الحرس الوطني/ أمن الطرق/ الشرطة الوطنية / الحماية المدنية: سيتمحور العمل على تعزيز هذه القطاعات عن طريق الاكتتاب والتكوين وتجهيز الوحدات وتشييد البنى التحتية لضمان تغطية كاملة للتراب الوطني، كل في مجاله، وكذلك إنشاء وحدات متخصصة عند الحاجة.

منظومة التعريف الوطني: بذل جهود إضافية لتأمين هذه الخدمة لكافة المواطنين.

446. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- الحفاظ على أمن كافة التراب الوطني وتعزيزه؛
- الحفاظ على أمن الأشخاص وممتلكاتهم وتعزيزه؛
- الحفاظ على النظام العمومي وتعزيزه.

447. **المشاريع / الإصلاحات الجارية:**

- إنشاء هياكل جديدة للأمن بنواكشوط وفي داخل البلد؛
- تعميم مصالح الحماية المدنية على امتداد التراب الوطني؛
- تعميم مصالح الحالة المدنية البيومترية في الداخل وخارج البلد وتبسيط إجراءاتها.

448. **المشاريع /الإصلاحات التي ينبغي تصميمها:**

- تحليل كل العوائق التي قد تحول دون نفاذ بعض المواطنين لخدمات الحالة المدنية وذلك بغية إعداد خطة عمل وطنية تمكن من تحسين نظام الحالة المدنية بشكل عام وتحقيق الغاية المنشودة في هذا المجال؛
- تعميم /توسعة التطبيقات البيومترية إلى قطاعات أخرى مثل الصحة والنقل إلخ.

449. **التمويل:** . تقدر كلفة هذا التدخل لتعزيز قدرات قوات الأمن والحماية المدنية بأكثر من 19 مليار أوقية لعام 2017، منها حوالي 4 مليارات متوفرة في ميزانية الدولة وأكثر من 15 مليار يُبحث عنها.

بالنسبة لأنشطة الوكالة المكلفة بالحالة المدنية، تقدر الكلفة لسنة 2017 بأكثر من 3 مليارات أوقية 1 منها متوفر في ميزانية الدولة وأكثر من مليارين يُبحث عنهما.

البناء المستدام للسلم والوئام الاجتماعي

450. **هدف التدخل:**

تقوية الوئام والوحدة الوطنية عن طريق حماية المكتسبات وخلق كل الظروف الضرورية من أجل السلم الاجتماعي المستدام.

451. **محاور التدخل الرئيسية:**

الوئام الاجتماعي: ويعني ترقية ثقافة السلم والتسامح. والانسجام والتضامن الوطني، ولكن أيضا محاربة مخلفات الاسترقاق بفعالية ومحاربة العنف على أساس النوع وتعزيز الحوار والوئام الاجتماعي. وفي هذا الصدد فان مشروع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الوئام الاجتماعي يشكل إطارا واعدا.

الوحدة الوطنية: بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، سيتمحور العمل قبل كل شيء حول جهد معمق على مستوى المنظومة التربوية لجعل المدرسة البوتقة الأولى للوحدة الوطنية، وذلك بإعطاء فرص متكافئة للنجاح لكل ابناء الوطن .. وكذلك حول وضع اليات لتحسين وسائل العيش وظروف تحرر السكان المتأثرين بالممارسات التقليدية ومخلفات الاسترقاق مع تحسين إطار حياة السكان الفقراء وابتكار وتحديث وسائل الإنتاج وتنفيذ برامج استهداف لمحاربة الفقر وللدمج.

الإصلاح العقاري والأملاك العامة: تحيين قانون 1983 حول الإصلاح العقاري والأملاك العامة.

452. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- مراجعة المسارات الدراسية لدمج المفاهيم التي تؤسس للوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي؛
- تعزيز عرض التهذيب في المناطق ذات أولوية التهذيب مع السهر على توحيد النمط العمراني للمدرسة لجعلها مدرسة عمومية جمهورية؛
- تمتيع ضحايا مخلفات الاسترقاق بحقوقهم الاقتصادية الأساسية؛
- تبني الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الوئام الاجتماعي وتنفيذها؛
- تنظيم النفاذ إلى الملكية العقارية.

453. **المشاريع/الإصلاحات الجارية:**

- تطبيق مشروع القانون رقم 15/031 الذي يلغي ويحل محل القانون 048/2007 المتضمن تجريم الاسترقاق و يعاقب الممارسات الاسترقاقية؛
- مشروع دعم تنفيذ القانون المتضمن تجريم الاسترقاق والذي يردع الممارسات الاسترقاقية؛
- البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية الرامي إلى القضاء على الفقر المدقع.

454. **المشاريع/الإصلاحات التي ينبغي تصميمها:**

- تحيين القانون 1983 المتعلق بالإصلاح العقاري
- تنفيذ سياسة عقارية وطنية جديدة
- إنشاء خلية لتحليل وقياس آثار هذه السياسة العقارية

455. **التمويل:** تُقدر كلفة هذا التدخل بـ58,325 مليار أوقية، منها 11,533 متوفرة (أي 20%)، و46,792 (أي 80%) يُبحث عنها.

حماية الشباب من الغلو والتطرف العنيف

456. **هدف التدخل:**

حماية الشباب من الغلو والتطرف العنيف وغيرهما من المسلكيات الشاذة.

457. **محاور التدخل الرئيسة:**

روح الحوار والانفتاح: تكمن الإستراتيجية المتبعة في هذا الإطار في ترقية التعايش السلمي وقيم التسامح والحوار المعتمدة على تعاليم الاسلام بعيدا عن التعصب، والتطرف والإرهاب. في هذا الإطار، يصبح دور الأئمة والعلماء وكذلك المربين في

كل المستويات حاسما في تعزيز المقاربة الإسلامية المتوازنة ولرفع التحديات الجديدة الإيديولوجية من خلال حملات للتحسيس حول التعايش السلمي والحوار وإجراءات أخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة: وتعني في هذا الإطار مضاعفة التدخلات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى رفع العوائق أمام الدمج الاجتماعي والاقتصادي للشباب: الرياضة، الترفيه/ التكوين، التشغيل ... إلخ.

458. **النتائج الرئيسة المنتظرة:**

- تحسين مشاركة الشباب في مجهود تنمية البلد؛
- تجفيف منابع اكتتاب المنظمات المتطرفة؛
- القيام بإصلاحات في مجال محاربة المواد المؤثرة عقليا؛
- تعزيز النسيج الجمعوي للشباب من أجل الوقاية وحماية الشباب.

459. **المشاريع/ الإصلاحات الجارية**

- مشروع محاربة التطرف؛
- ورشات التحسيس حول الحلول والوقاية من النزاعات.

460. **المشاريع/الإصلاحات التي ينبغي تصميمها**

461. **التمويل:**

تقدر كلفة هذا التدخل ب4 مليارات أوقية، توجد منها 600 مليون بينما يتم البحث عن 3.4 مليار.

تسيير الهجرات

462. **هدف التدخل:**

ستتم مراقبة الدخول إلى البلد والخروج منه وتخفيف الآثار السلبية للهجرة واستغلال جوانبها الإيجابية على نطاق واسع، في احترام تام للمعايير التنظيمية الدولية.

463. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

تكمن استراتيجية تسيير الهجرة في: (أ) تفعيل اللجنة الوطنية لتسيير الهجرة؛ (ب) أخذ الجوانب الإيجابية للهجرة في الحسبان من أجل تنمية البلد؛ (ج) تأمين الحماية للمهاجرين واللاجئين طبقا للتعهدات الدولية؛ (د) تأمين رقابة أفضل لعمليات الدخول والخروج في احترام تام للاتفاقيات الثنائية والدولية الموقعة من قبل البلاد؛ (و) تنفيذ استراتيجية وطنية جديدة للهجرة 2016-2020. وعلاوة على ذلك يجب تعزيز قدرات السلطات الوطنية في مجال المعالجة الفعالة لطلبات اللجوء والقيام بحملات وطنية إعلامية وتحسيسية حول حقيقة الهجرة وتجهيز المراكز الحدودية.

يتعين على التعاون الدولي أن يُعزَّز وخاصة مع مجموعة بلدان الساحل الخمسة في مجال تسيير الهجرات وبصفة عامة في مجالات أخرى مرتبطة بالأمن الداخلي وتطوير اللامركزية ومكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية والجريمة المنظمة وبيع الأسلحة غير المأذون.

ستبذل جهود لحماية الجاليات الموريتانية المقيمة في الخارج ومصالحها وترقية دمجها في الدورة الاقتصادية الوطنية .

464. **النتائج الرئيسية المنتظرة**

- إنشاء إطار لتسيير وتسجيل الهجرة؛
- ملاءمة الهجرة مع التنمية؛
- ترقية الحقوق الأساسية للعائدين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء؛
- التحكم في تدفقات الهجرة.

465. **المشاريع/الإصلاحات الجارية:**

- تنفيذ استراتيجية وطنية لتسيير الهجرة.

466. **المشاريع/الإصلاحات التي ينبغي تصميمها:**

- تحيين الإستراتيجية.

467. **التمويل:** تقدر كلفة هذا التدخل ب 4,8 مليار أوقية (الكلفة الشاملة للإستراتيجية) منها 1,5 مليار أوقية لإطار التسيير، و 2 مليار أوقية للهجرة والتنمية، 500 مليون أوقية لترقية الحقوق الأساسية و 800 مليون أوقية للتحكم في تدفق الهجرة. ميزانية جاهزة بالكامل لغاية 2017.

2.3.5 الورشة الإستراتيجية لتعزيز دولة القانون وحقوق الإنسان والعدالة

468. هدف هذه الورشة هو ضمان ممارسة كل الحقوق المتعلقة بالإنسان والولوج إلى عدالة جيدة ومشاركة في الشأن العام وذلك عن طريق رقابة العمل العمومي وفي هذا الاطار تمت برمجة ثلاث تدخلات.

- تحسين رقابة المواطن للشأن العام ومشاركته في القضايا المتعلقة به؛
- تعزيز الجهاز القضائي والولوج إلى العدالة ومحاربة الإفلات من العقوبة؛
- تنمية وحماية وتطوير حقوق الانسان ؛

469. هذه التدخلات سيتم عرضها بالتفصيل كما يلي :

تحسين رقابة المواطن للعمل العمومي

470. **الهدف من التدخل:**

إعطاء المواطنين وسائل أكثر لمراقبة العمل العمومي.

471. **محاور التدخل الرئيسية:**

تعزيز المجتمع المدني: سيتم التركيز على تنفيذ إستراتيجية ترقية المجتمع المدني وتكوين صندوق للمجتمع المدني من أجل جعله أكثر مهنية. وستتواصل أعمال تأطير وتأهيل منظمات المجتمع المدني مع إنجاز دراسة حول الشبكات الاجتماعية.

الاتصال: في مجال الاتصال سينصب العمل على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للاتصال من أجل التنمية، ومراجعة هيكلة المساعدة العمومية للصحافة الحرة وإعداد دراسة حول وضعية الصحافة، على مستوى الولايات وخاصة الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية مع تشجيع خلق هياكل متخصصة ضمن الصحافة. كما سيتم تبني مشروع قانون حول الإشهار لإكمال الترسانة القانونية من أجل حماية حقوق أصحاب الإشهارات والوسطاء والجمهور.

472. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- المجتمع المدني منظم ويشارك على نطاق واسع في مراقبة العمل العمومي؛
- اعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للاتصال من أجل التغيير؛
- تتمتع الصحافة بالدعم وبمهنية أكبر؛
- غربلة الإطار القانوني لوسائل الإعلام وللمجتمع المدني ليصبح منسجما مع تعهدات الدولة اتجاه المجتمع الدولي .

473. **المشاريع/الإصلاحات الجارية:**

- إعداد وتنفيذ خطة عمل للإستراتيجية الوطنية للاتصال من أجل التنمية؛
- استكمال البرنامج التعاقدي لإذاعة موريتانيا والتلفزة الموريتانية و TDM؛
- إعداد مشروع قانون حول الإشهار؛

- توسعة البث الإذاعي على المستوى الوطني؛
- الإطلاق الفعلي لمشروع دار الصحافة؛
- إطلاق دور المجتمع المدني على المستوى الوطني؛
- تنفيذ إستراتيجية المجتمع المدني.

474. **مشاريع/ اصلاحات ينبغي تصميمها::**

- استكمال قانون المجتمع المدني والمصادقة عليه؛
- استكمال وتبني مرسوم الصحافة الإلكترونية؛
- توسيع المكاتب الجهوية للوكالة الموريتانية للأنباء.

475. **التمويل:** تقدر كلفة هذه التدخلات ب6 مليارات اوقية يتم البحث عنها بالكامل لدى الدولة وشركائها في القطاع.

تعزيز العدالة

476. **هدف التدخل:**

تحسين نفاذ كافة المواطنين إلى العدالة وخاصة الطبقات الهشة.

477. **محاور التدخل الرئيسية:**

ستنصب الإجراءات المقررة هنا على تعزيز البنى التحتية القضائية والنفاذ إلى العدالة، خاصة عبر إطلاق منظومة للمساعدة الفنية القضائية والمساعدة القضائية لصالح النساء والأطفال والأشخاص الآخرين أو المجموعات الهشة وتعزيز حسن الأداء عن طريق التنفيذ الفعال للسياسة الجزائية والمتعلقة بالسجون والحماية القانونية والقضائية للمرأة وللقصر والمجموعات الهشة وتحسين شروط الإقامة في السجون وتنفيذ إستراتيجية الاتصال في القطاع وتعزيز النصوص التنظيمية والرقمنة ونشر النصوص. ومن الجوانب الإستراتيجية التي يتعين أخذها في الحسبان إعداد سياسية للسجون ترتكز علة إعادة الدمج وإشراك المعتقلين. إعطاء الأولوية لسياسة وقائية من العود مما يتيح معرفة أفضل لإشكاليات هذا المجال على الأمد الطويل و المشاكل التي تعترض هذا القطاع.

478. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- تعزيز النفاذ إلى الخدمة العمومية للعدالة؛
- تحسين النفاذ إلى العدالة عن طريق الفاعلين غير الحكوميين؛
- تحسين قدرات الفاعلين والمؤسسات العاملة في مجال العدالة؛
- دعم السياسة الجزائية وتلك المتعلقة بالسجون؛
- الرفع من إمكانات إعادة دمج الموقوفين؛
- بناء و تجهيز المحاكم على امتداد التراب الوطني؛
- تشييد مباني للموقوفين بغية تجنب الازدحام في السجون؛
- محاربة العبودية؛
- محاربة الإرهاب؛
- مكافحة الرشوة.

479. **المشاريع/ الإصلاحات الجارية:**

- دراسة حول دور المصلح؛

- دراسة حول طبيعة وحجم مجمل المسائل المعروضة أمام القضاء ؛
- دراسة حول التسجيل في الحالة المدنية؛
- دراسة حول تحديات ورهانات وعوائق تشكيل سلك للحراس المدنيين؛
- نظام الأشخاص شبه القضائيين؛
- الوساطة والإصلاح والتحكيم؛
- النفاذ إلى العدالة؛
- محاربة العبودية؛
- محاربة الإرهاب؛
- محاربة الرشوة.

480. **مشاريع/ اصلاحات ينبغي تصميمها:**

- محاربة الرق
- إعادة تنظيم القضاء؛
- التنفيذ العملي للمساعدة القضائية؛
- إنشاء سلك للحراس المدنيين؛
- النفاذ إلى العدالة.

481. **التمويل:** تقدر حاجيات وزارة العدل ما بين 2016 و2020 بحوالي 30 مليار أوقية.

تطوير حقوق الإنسان

482. **هدف التدخل:**

وضع ترتيبات وآليات وخطط عمل تضمن احترام حقوق الإنسان.

483. **محاور التدخل الرئيسية:**

في هذا المجال ستعطى الأولوية لتنفيذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة من خلال تنفيذ خطة عمل لمواجهة التمييز العنصري و التمييز ضد الاجانب وعدم التسامح، وضد التعذيب والعقوبات الأخرى أو المعاملة الوحشية أو غير الإنسانية أو المهنية. ستستكمل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب مما يجعلها مطابقة للمعايير المتعارف عليها كما سيتم تزويدها بالموارد البشرية والمالية اللآزمة لكي تؤدي مهمتها على أحسن وجه. تنفيذ خريطة الطريق للقضاء على مخلفات الاستعباد، وإعداد وتبني خطط عمل لمحاربة كافة أشكال العنف اتجاه النساء، ومحاربة المتاجرة بالأشخاص وترقية وحماية حقوق الإنسان، واعتماد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتعزيز الوئام الاجتماعي، تأتي كلها لتعزيز العمل في هذا المجال.

سيتم أيضا تقديم دروس في التهذيب حول حقوق الإنسان، في المؤسسات المدرسية وأنشطة التحسيس حول حقوق الإنسان لصالح الموظفين، وخاصة الوكلاء المكلفين بتطبيق القانون وغيرهم من أعوان القضاء.

484. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- إعداد وتنفيذ خطة وطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان؛
- تبني خريطة طريق لتنفيذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة ؛
- تنفيذ خريطة طريق للقضاء عل مخلفات الرق؛
- إعداد وتبني الخطة الوطنية لمحاربة كافة أشكال العنف اتجاه النساء؛

- دمج مبادئ حقوق الإنسان في المسار المدرسي على مستوى التعليم الأساسي والثانوي؛
- تكوين وكلاء الدولة المكلفين بتطبيق القوانين مع تحسين قدراتهم.

485. **المشاريع/ الإصلاحيات الجارية**

- برنامج تكوين الأشخاص المكلفين بتطبيق القانون حول الاتفاقيات الدولية المصادق عليها في مجال حقوق الإنسان؛
- إعداد خطة عمل لتنفيذ توصيات السلك الثاني من المراجعة الدورية الشاملة ؛
- إعداد تقارير حول التمييز العنصري والأشخاص المعاقين.

486. **مشاريع/ اصلاحات ينبغي تصميمها:**

- تنفيذ الخطة الوطنية للعمل ضد التمييز العنصري، والتمييز ضد الأجانب وعدم التسامح المرتبط بها؛
- تنفيذ خطة عمل ضد التعذيب وغيره من العقوبات أو المعاملات المروّعة وغير الإنسانية أو المهنية؛
- تبني وتنفيذ خطة عمل وطنية لمحاربة المتاجرة بالأشخاص.

487. **التمويل:** تقدر كلفة هذا التدخل بـ3,327 مليار أوقية، منها 462 مليون متوفرة 2,865 مليار، يبحث عنها.

3.3.5 الورشة الإستراتيجية للتحكم في العائد الديمغرافي

488. هدف هذه الورشة هو تأمين السهر الدائم والتنسيق الفعال من أجل سياسات اجتماعية اقتصادية تقود إلى التحكم في العائد الديمغرافي. وستركز الجهود في هذا المجال حول تدخلين رئيسيين هما:

- تعزيز التعهد العمومي لصالح العائد الديمغرافي؛
- تعزيز قدرات تحضير وتنفيذ السياسات لصالح العائد الديمغرافي.

489. تدخلات هذه الورشة تم وصفها كما يلي:

التعهد السياسي لصالح العائد الديمغرافي

490. **هدف التدخل:**

العمل على تسريع الانتقال الديمغرافي وتنسيق سياسات اجتماعية و اقتصادية لصالح التحكم في العائد الديمغرافي.

491. **محاور التدخل الرئيسية:**

- سينصب العمل في هذا المجال على تعبئة كافة الفاعلين الاجتماعيين، والسياسيين والاقتصاديين لصالح السياسات الاجتماعية الاقتصادية المشجعة للعائد الديمغرافي. ودعامة هذه التعبئة تتمثل في إستراتيجية الاتصال لتغيير المسلكيات التي يجري إعدادها. والأولويات المحددة سلفا لإستراتيجية الاتصال هي العمل على حصول تغير اجتماعي عميق في المسلكيات اتجاه تمدرس البنات واستقلالية المرأة واستخدام طرق منع الحمل الحديثة والإلتزام والتعهد بالعائد الديمغرافي. تستهدف هذه الاستراتيجية النساء بالدرجة الأولى والبنات كمستفيدين مباشرين أما مستفيد وها غير المباشرون فهم الأسر والتجمعات وستعتمد على تعبئة القادة السياسيين والدينيين وقادة المجموعات وقادة الرأي.
- ومن جهة أخرى إعداد سياسات منحازة للعائد الديمغرافي مما يتطلب تعزيز المنظومة الوطنية للإعلام لأخذ الإنتاج وتحليل البيانات الديمغرافية والاقتصادية في الحسبان، بشكل يوضح الفوارق العمرية وفوارق النوع ومكان السكن ويتيح متابعة إنتاج الثروات والاستهلاك من أجل متابعة تطور مؤشر التبعية الاقتصادية. ولهذا الغرض، ستتم إقامة مرصد حول العائد الديمغرافي يمكن من تعزيز إنتاج البيانات وتحليلها لصالح التنمية الشاملة والرفاه المشترك. كما يسهر على وجه الخصوص على متابعة مؤشرات إقتناص العائد الديمغرافي.

492. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- تعزيز التعهد السياسي لصالح العائد الديمغرافي؛
- إعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية لإقتناص العائد الديمغرافي.

493. **المشاريع والإصلاحات الجارية:**

- مشروع استقلالية النساء والعائد الديمغرافي في الساحل /مكونات استراتيجية الاتصال للتغيير الاجتماعي وفي المسلكيات ومكونة التعهد السياسي.

494. **مشاريع /إصلاحات ينبغي تصميمها :**

- استدامة وإبراز مكتسبات مشروع استقلالية النساء.

495. **التمويل:** تقدر كلفة هذا التدخل ب3 مليارات أوقية منها 1,5 تمت تعبئته في إطار مشروع استقلالية المرأة.

تسريع السياسات لصالح العائد الديمغرافي

496. **هدف التدخل:**

تأمين إدماج العائد الديمغرافي على مستوى السياسات التنموية.

497. **محاور التدخل الرئيسية:**

في مجال تنفيذ السياسات، سيمنح اهتمام خاص للمتابعة ولتنسيق سياسات التهذيب والصحة والتشغيل والاقتصاد بغية خلق ترابط مناسب بين هذه العجلات الأربع للعائد الديمغرافي. وسيتم القيام على وجه الخصوص ب:

- تحديد تدخلات استراتيجية في إطار مخطط عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛
- تطوير خطة عمل وطنية بالأرقام من أجل تنفيذ توصيات تقرير وضع البلد بما في ذلك إدماج العائد الديمغرافي في الخطط الجهوية والقطاعية للتنمية؛
- إنشاء أقطاب اقتصادية جهوية؛
- تحيين سياسة السكان وتعزيز الآلية الوطنية لتنسيق السياسات من أجل الإستفادة من العائد الديمغرافي.

ستتم متابعة التجارب المبتكرة لتنسيق السياسات القطاعية الجارية وتكثيفها من أجل: (أ) رفع كافة الحواجز أمام تمدرس آلاف البنات في التعليم الثانوي؛ (ب) نفاذ آلاف المراهقات إلى فضاءات آمنة تحسن من قدراتهن على الحياة الجارية وخاصة في مجال الصحة الإنجابية؛ (ج) نفاذ آلاف النساء إلى مختلف فرص الاستقلالية الاقتصادية عبر التكوين المؤهل ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والقروض الصغيرة؛ (د) تحويل سلسلة التموين بالمواد الصحية بهدف الحيلولة دون انقطاع المخزون من المواد الصحية للإنجاب والأدوية الأساسية. ستتم مواكبة التجارب الجارية في هذه المجالات بتقييم انعكاسها من أجل إنتاج حجج حول تلك الأكثر فعالية بغية تعميمها.

498. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- ارتفاع نسبة السكان في سن العمل وبالتالي انتقال مؤشر الدعم الاقتصادي من 45% إلى 46% في أفق 2020؛
- انتقال عمر التبعية الاقتصادية من 30 سنة إلى 28 سنة؛
- انتقال دخل عمل النساء من 27% إلى 30%؛
- انتقال مساهمة عالم الريف في الثروة من 39% إلى 41%.

499. **المشاريع /الإصلاحات الجارية:**

- تحيين السياسة السكانية؛
- خلق أقطاب اقتصادية للتنمية ؛
- مشروع استقلالية المرأة: مكونات الاستقلالية الاقتصادية للنساء وتعزيز النفاذ إلى المنتجات وخدمات الصحة والإنجاب والأمومة والولادات الجديدة والطفولة والتغذية.

500. **مشاريع / إصلاحات ينبغي تصميمها:**

- مشروع عناية، من أجل التمويل القائم على نتائج قطاع الصحة والجاري تحضيره ؛
- توجيه مشاريع قطاع التهذيب نحو خفض التفاوت في النوع ومشاريع القطاعات الاقتصادية نحو الحد من التفاوت في وسط الإقامة (الأقطاب الجهوية للتنمية، الخ)، وكذلك نحو إنشاء التشغيل للشباب والنساء.
- تعميم النظام الوطني لحماية الأطفال الموجودين في وضعية صعبة على كافة التراب الوطني.

501. **التمويل:** تقدر كلفة هذا التدخل ب6 مليارات أوقية، منها 3 مليارات تمت تعبئتها بالماضي في إطار مشروع استقلالية المرأة.

4.3.5 الورشة الإستراتيجية لترقية المشاركة الواعية للنساء ومحاربة التمييز على أساس النوع:

502. هدف هذه الورشة تمكين النساء من التمتع بحقوقهن كاملة والمشاركة التامة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد. ويشمل تدخلين رئيسيين:

- ترقية المشاركة النسوية الواعية؛
- محاربة التمييز على أساس النوع.

503. تدخلات هذه الورشة موصوفة فيما يلي:

ترقية المشاركة الواعية النسوية

504. **هدف التدخل:**

ترقية المشاركة الواعية النسوية.

505. **محاور التدخل الرئيسية:**

سيتم تعزيز ترقية المشاركة النسوية الواعية عبر الاشتراك بشكل أكثر قوة في الحياة العامة الجمعوية والسياسية لتشكيل رافعة قوة لمحاربة الفقر والإقصاء وتعزيز قدرات السلطات في مجال المفاوضات.

وبدقة أكبر، فالأمر يتعلق بـ: (أ) إشراك النساء على المستوى الوطني، والجهوي وعلى مستوى المجموعة في مجالات تحديد ومتابعة الإستراتيجيات؛ (ب) تقوية وتنمية قدرات النساء القائدات؛ (ج) تعزيز قدرات النساء في المجالات المرتبطة باللامركزية و المجموعات المحلية؛ (د) تشجيع ودعم مشاركة المرأة في القطاع الجمعوي؛ (ه) ترقية التمييز الإيجابي لصالح النساء؛ (و) تثمين المكافأة على مستوى الإدارات العمومية وشبه العمومية.

506. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- خفض عوامل التفاوت في النوع بشكل ملموس؛
- تعزيز مشاركة النساء في دوائر اتخاذ القرار؛
- تحسين نفاذ النساء إلى مصادر وعوامل الإنتاج في كافة القطاعات.

507. **المشاريع/ الإصلاحات الجارية:**

- مشروع ترقية المشاركة السياسية للنساء؛
- صندوق تمويل الأنشطة المدرة للدخل لصالح نساء التجمعات.

508. **مشاريع/ إصلاحات ينبغي تصميمها :**

- ترقية المشاركة الواعية للنساء؛
- محاربة التمييز والعنف على أساس النوع؛
- مشروع التأهيل الاقتصادي للمرأة الريفية.

509. **التمويل:** تقدر كلفة هذا التدخل ب 1.5 مليار أوقية، منها 30 مليون متوفر و1.470 مليار، يُبحث عنها.

محاربة التمييز على أساس النوع

510. **هدف التدخل:**

القضاء على كافة أشكال التمييز على أساس النوع.

511. **محاور التدخل الرئيسية:**

ستتم ترقية محاربة التمييز على أساس النوع ونشر ثقافة المساواة. وتعتبر محاربة القوالب الجاهزة للنوع شرطا لاستمرار وتسجيل المكتسبات والإصلاحات الحديثة في الحياة الفعلية للنساء والرجال والمجتمع بأكمله.

512. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

من أهم النتائج المنتظرة من هذا التدخل : (أ) تحسين استهداف حملات التحسيس/ الاتصال الاجتماعي؛ (ب) محاربة القوالب الجاهزة للنوع؛ (ج) تسجيل استراتيجيات التحسيس والاتصال في أفق طويل الأمد بغية مواكبة وتعزيز كافة ورشات مكافحة الفقر النسوي في أبعاده المتعددة وترقية معرفة إدراك السكان حسب تنوعهم للقضايا المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية للنوع؛ (د) إعداد ميثاق أخلاقي بالشراكة مع المنظمات، موجه إلى ترقية ثقافة المساواة عبر كافة وسائل الإعلام وقنوات الاتصال؛ (ه) ترسيخ هذا الميثاق بإشراك منتجي البرامج الإعلامية والبرامج الثقافية جميعا، وكذلك المخترعين في كافة المجالات الفنية .

513. **المشاريع/الإصلاحات:**

- مشروع قانون إطار محاربة العنف على أساس النوع؛
- الخطة الإستراتيجية لمحاربة العنف الزوجي 2017-2020.

514. **مشاريع/ إصلاحات ينبغي تصميمها :**

- مشروع «محاربة التمييز والعنف على أساس النوع»؛
- مشروع«ترقية مأسسة النوع في القطاعات التنموية الأكثر حساسية»؛
- قانون الإطار لمحاربة العنف على أساس النوع.

515. **التمويل:** تقدر كلفة هذا التدخل ب 6.4 ملبار أوقية، منها 3.2 متوفرة و 3.2 يُبحث عنها.

ورشة إستراتيجية الرفع من جودة الإدارة العمومية:

516. تهدف هذه الورشة إلى عقلنة مردودية الإدارة العمومية وتجهيزها بالنظم والموارد اللازمة لتمكنينها من قيادة تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بنجاح. وتشمل أربع محاور للتدخل:

- عقلنة الإدارة العمومية؛
- تحسين تسيير وتكوين عمال الدولة؛
- تنسيق ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
- تطوير الإدارة والمصالح اللإلكترونية.

عقلنة الإدارة العمومية

517. **هدف التدخل:**

إعداد وتنفيذ الهيكل الوظيفي والمعقلن لإدارات ومصالح الدولة.

518. **محاور التدخل الرئيسية:**

سينصب العمل في هذا المجال على مراجعة مختلف التقارير وأعمال التدقيق الإداري بهدف اقتراح الهيكل التنظيمي الأكثر عقلانية للحكومة، ثم إعادة النظر في خريطة مؤسسات الدولة لإلغاء أي خلط أو تداخل بين المهام. وسيعقلن عدد الهيئات والمؤسسات العمومية. وسيتم إدخال التسيير المرتكز حول النتائج عبر إعداد خطط عمل متعددة السنوات ومنح الموارد حسب الأهداف مع وضع أدوات المتابعة والتقييم وستزود الإدارة بإجراءات وأدوات العمل المناسبة وستدمج رقابة عمل الإدارة العمومية التحقق من بلوغ الأهداف المرسومة والاستخدام المعقلن للموارد المخصصة، بما فيها الموارد البشرية.

519. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- وضع خريطة معقلنة للمصالح العمومية؛
- تمتع المصالح بالأدوات وإجراءات التسيير المتطورة؛
- ادخال مبادئ التسيير المرتكز على النتائج؛
- اعتماد ميثاق للخدمات العمومية.

520. **الإصلاحات الجارية:**

- إعادة تنظيم المهام الرئيسية ومهام الدعم خاصة في مجال تسيير عمال الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والاجتماعي؛
- مراجعة الصلاحيات على ضوء إطلاق المنظومة المندمجة؛
- تبسيط مسار التأشيرات التنظيمية للعقود الإدراية؛
- توسيع هذه النصوص التنظيمية الجديدة لتشمل المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والاجتماعي والمجموعات المحلية.

521. **مشاريع/ إصلاحات ينبغي تصميمها::**

- مشروع إصلاح الإدارة العمومية؛
- إعداد نظام هيكلي جديد للدولة؛
- إدراج بعد الأخلاقيات على مستوى كل نظام هيكلي قطاعي وتحديد المهام الجديدة وصلاحيات مستشار مكلف بالأخلاقيات وحسن السلوك على مستوى كل وزارة، على أن يتكفل بإعداد تقرير أخلاقي؛
- تعزيز التنسيق بين الوزارات على مستوى فرق الموضوعات الفنية.

522. **التمويل:** تقدر كلفة هذا التدخل ب 100 مليون أوقية، 10 ملايين منها متوفرة و البقية يُبحث عنها.

تحسين تسيير وتكوين عمال الدولة

523. **هدف التدخل:**

تأمين التسيير المعقلن والتكوين لعمال الدولة.

524. **محاور التدخل الرئيسية:**

ستتواصل الجهود المتخذة لتسيير الموظفين. و ذلك لتزويد الإدارات بالعمال الأكفاء، و ذلك عن طريق: (أ) إعادة النظر في الآلية القانونية والتنظيمية لمواءمتها مع السياق الوطني من اجل، عقلنة تسيير المسارات المهنية؛ (ب) تحسين الطاقات اللغوية للموظفين؛ (ج) جعل منظومة الأجور أكثر تحفيزا وأكثر إنصافا؛ (د) تطبيق مبدأ المكافأة والعقوبة.

ينبغي أن يسير العمال بشكل أفضل مع تثمين الممارسات الجيدة عبر: (أ) تقييم وتنقيط العمال بصرامة؛ (ب) التحقق من المؤهلات الأكاديمية والمهنية وتصديقها؛ (ج) إدخال صرامة أكبر في الخيارات والتعيينات ذات الطابع الفني. وستعد لائحة بالوظائف التي سيخضع التعيين فيها لإعلان المنافسة. ستُجرب مبادرات تدريب وتأطير يشرف عليها موظفون قدماء لتحضير استبدال المستفيدين من التقاعد بموظفين شباب.

سيمكن الإنشاء الحديث لسلك مسيري الموارد البشرية للدولة من التحضير الجيد لهذا التدخل.

ستتم إعادة تحويل عمال الإدارة العمومية تدريجيا نحو داخل البلد في إطار تقريب الإدارة واللامركزية والتنمية المحلية. وستتم مراجعة منظومة الأجور لمواكبة إعادة الانتشار ولكن أيضا لخلق الظروف الجذابة والتحفيزية للاحتفاظ بالأطر الجيدة والتأكد من استقرارهم في الوظائف خاصة في الولايات والقطاعات الأكثر حساسية.

ستمكن الجهود الجارية لتنظيف ملفات الرواتب واستغلال نتائج مختلف التدقيقات من التخفيف على الوظيفة العمومية المتخمة بالعمال الصوريين أو ذوي الوضعيات المضاعفة مما سيتيح الموارد لاكتتاب أكثر عقلانية.

ستعزز قدرات مختلف المدارس المهنية وخصوصا المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء التي تحضر الكفاءات للوظيفة العمومية بما في ذلك تطوير آليات التكوين المستمر وإعادة التدريب.

525. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- تطهير تسيير عمال الدولة؛
- تتمتع المصالح العمومية بالعمال المناسبين للوظائف كما وكيفا؛
- تحيين لوحات القيادة؛
- مطابقة مواصفات الوظائف مع الأشغال والمهام.

526. **الإصلاحات الجارية:**

- استكمال الترسانة القانونية في مجال الوظيفة العمومية؛
- استكمال عمليات الإدماج؛
- إطلاق تجريب المنظومة المندمجة للموارد البشرية للدولة؛
- توسيع هذه النصوص التنظيمية الجديدة لتشمل المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والخدمي والمجموعات المحلية.

527. **إصلاحات ينبغي تصميمها:**

- مشروع تطهير الوظيفة العمومية وإدخال التسيير التوقعي للتشغيل والكفاءات؛
- تعزيز فك التركيز وتسيير الموارد البشرية للدولة؛
- إقامة ممثليات جهوية للتسيير على مستوى الولايات.

528. **التمويل :** تقدر كلفة هذا التدخل ب 100 مليون أوقية، 10 ملايين منها متوفرة والباقي يُبحث عنه.

تطوير الإدارة و الخدمات الالكترونية

529. **هدف التدخل**

تزويد الإدارة بمنصة فعالة واقتصادية لمعالجة المعلومات وتطوير الخدمات والتعاملات على الشبكة العنكبوتية .

530. **أهم محاور التدخل:**

سيتم القيام في هذا المجال بإيجاد إدارة الكترونية بما فيها بعض الخدمات الصحية والتعليمية.

531. **أهم النتائج المتوقعة :**

- تطوير البنى التحتية ومنصة الإدارة الالكترونية (الحكومة الالكترونية/ جزء البنى التحتية)
- استبدال البرامج الخاصة بالإدارة ببرامج مفتوحة لا تحتاج إلى تكاليف أو تراخيص
- جعل الخدمات الإدارية متاحة على الانترنت (الحكومة الالكترونية/جزء الاستمارات)؛
- إيجاد وسائل لمحاربة الجريمة الإلكترونية؛
- إزالة الطابع المادي للمراسلات الإدارية؛
- إيجاد بنى تحتية للتوقيعات الالكترونية التي تسمح بالقيام بالتعاملات التجارية الإلكترونية (المشاريع والتعاملات الالكترونية)؛
- ضمان فتح معطيات الإدارة لملء الاستمارات الالكترونية على الهاتف الجوال؛
- امتلاك مركز بيانات وطني ومركز حفظ المعلومات وتوطين منصات نظام المعلومات؛

532. **المشاريع / الإصلاحات قيد التنفيذ**

- تحديد خطة عمل من أجل إدخال البرامج الحرة في الإدارة وتنفيذ هذه الخطة؛
- تطوير أنظمة المعلومات الإدارية والخدمات على الانترنت؛
- إعداد إستراتيجية وطنية لتأمين الشبكة العنكبوتية؛
- إقامة نواة لمكافحة الهجمات الالكترونية؛
- إنشاء نظام تسيير الكتروني للوثائق لمختلف القطاعات الوزارية؛
- إيجاد إطار قانوني لتسيير البنى التحتية وهيئات التوقيعات الالكترونية.

533. **مشاريع/ إصلاحات يتعين القيام بها**

- توسعة شبكة انترنت داخلي للإدارات في نواكشوط وربطه بالمحطة الأرضية؛
- إقامة منصة من نوع Cloud –Privé من أجل إقامة نظم المعلوماتية؛
- إقامة مركز للاستشعار للانترنت وتصفية المضامين الغير مرغوبة؛
- تنفيذ برنامج للحكومة المفتوحة / قاعدة بيانات مفتوحة؛

534. **التمويل:** تقدر كلفة التدخل ب 20.18 مليار أوقية متوفر منها 10% أو يمكن تعبئتها و 90 الباقية يتعين البحث عنها.

التخطيط، التنسيق، المتابعة و التقييم لإستراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك

535. هدف التدخل

تحسين تصور وتقارب تنفيذ السياسات والقيادة والفعالية للمشاريع وبرامج التنمية وكذا الاتصال حول موضوع التقدم الحاصل في تحقيق الأهداف المرسومة تسهيلا لاتخاذ القرار (الميداني والإستراتيجي) مما يسمح بتأكد من إشراك كل الأطراف المسؤولة في مسار تنفيذ الإستراتيجية.

536. أهم محاور التدخل

من أجل تحسين تصور السياسات وبرامج التنمية فمن الضروري العمل على إيجاد دراسات تتعلق بالتحليل للأسباب والشرح لأهم الإشكاليات المثارة .

من أجل أن تنصب كل ورشات إستراتيجية النمو حول النتائج المرجوة فإن تنسيق عمل الإدارة العمومية سيتم تحسينه، كما سيتم دعم قدرات الإدارة العمومية في مجال صياغة السياسات وبرمجة الميزانيات والبرامج وتنسيق المتابعة والتقييم.

سيتم تصور جهاز للمتابعة والتقييم بشكل يسمح بتطوير التنسيق في مجال تصور وتنفيذ البرامج خاصة في مجال مختلف المستويات الوطنية، القطاعية ،الجهوية والمحلية.

وسيتم تعيين عدد من اللجان من الإدارة لتتسع لتشمل ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والممولين من أجل الإشراف على تنفيذ استيراتيجة النمو المتسارع والرفاه المشترك لتشمل العناصر ذات الطابع الاستيراتيجي. وكذلك ضمان تطبيق الاستراتجية القطاعية والجهوية وفي نفس الوقت المواءمة بين إطار الميزانية للمدى المتوسط وبرنامج الاستثمارات العمومية والميزانية المدعمة للإستثمار وقوانين الميزانية التي ستشارك هي الأخرى في نفس المنوال. كما أن البرامج والمشاريع التي تدخل في إطار اولويات الاستيراتيجية سيتم منحها أولوية خاصة من أجل تجنب ارتفاع نسبة التنفيذ خارج خطة العمل.

537. النتائج الرئيسية المتوقعة في هذا التدخل

- إقامة آلية فعالة من أجل ضمان وتنسيق ومتابعة وتقييم مراحل تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والإصلاحات والتدخلات العامة المنصوص عليها في الإستراتيجية.
- رفع تقرير شامل ومنتظم لتنفيذ خطط العمل الداخلة في الإستراتيجية عن طريق استغلال لائحة مؤشرات للمتابعة والتقييم للتأثيرات الإستراتيجية وكذلك المعلومات المناسبة التي تسمح باتخاذ قرارات ضرورية أثناء تنفيذ هذه الإستراتجيات من أجل تصحيح الفوارق المحتملة.
- وسيتم القيام بتقرير منتظم يوجه للمسؤولين والمواطنين ولكل الأطراف المعنية بالطريقة التي سيتم بها تنفيذ هذه الإستراتيجية حول النتائج المتحصل عليها (معلومات شفافة)

538. مشاريع إصلاحات قيد التنفيذ:

يجري الآن القيام بمشاريع دعم مؤسسي قد سمحت بتعزيز وظائف صياغة ومتابعة وتقييم السياسات العمومية (مشاريع النمو الشامل، مشروع دعم الميزانية، مشروع دعم الحكامة والنمو الشامل...)

539. مشاريع / إصلاحات يتعين إقامتها

سيتم القيام بنظام تنسيق للمتابعة والتقييم لتنفيذ إستيراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ويشتمل على (I) تصور وتسيير قاعدة بيانات وتطبيق متابعة الإستراتيجية ضف إلى ذلك تكوين المستخدمين (II) دعم تنسيق الإستراتيجية وكيانات أخرى وطنية سيتم إشراكها (لجان التنمية القطاعية، الإدارات القطاعية للبرمجة) وهيئات المتابعة والبرمجة الجهوية والمحلية خاصة الخلية الجهوية للبرمجة والمتابعة والتقييم، (III) دعم سير جيد للنظام يشمل تحفيز الفرق، الإنتاج في الوقت لنتائج نظام المتابعة والتقييم والمصادقة عليه ونشره وكذا تعبئة الخبراء المتخصصين من أجل دعم هذا النظام.

540. **التمويل:** تقدر تكلفة التدخل في هذا المجال بـ 600.000.000 أوقية تغطي كافة الفترة من أول خطة عمل، يتعين البحث عنها.

ورشة الاستراتيجية والحكامة الاقتصادية والمالية

541. تهدف هذه الورشة إلى خلق ظروف الحكامة الاقتصادية والمالية في نفس الوقت والتحفيز من أجل خلق نمو قوي والتقاسم العادل لثماره. وسيتم تنفيذها من خلال خمس تدخلات:

- تعزيز المسار المؤسسي وحكامة القطاع العمومي؛
- تسيير المالية العمومية؛
- محاربة الفساد وترقية الشفافية؛
- الحكامة الاقتصادية؛
- مناخ الأعمال.

542. **هذه التدخلات مبينة فيما يلي:**

تعزيز المسارات المؤسسية وحكامة القطاع العمومي من أجل تخفيض مخاطر ارتفاع الديون

543. **هدف التدخل:**

تعزيز المسار المؤسسي لحكامة القطاع العمومي ووضع الديون العمومية على مسار متناقص.

544. **محاور التدخل الرئيسية:**

في هذا المجال، ستمنح الأولوية لـ: (أ) إعداد سياسة ميزانوية غايتها وضع الديون العمومية بشكل صارم على مسار متناقص على الأمد القصير؛ (ب) تعزيز الإطار المؤسسي لتحسين التنسيق في مجال إعداد استراتيجيات التمويل. وزيادة على ذلك، سيكون من اللازم الحد من المديونية ومتابعة مشاريع التمويل المنفذة خارج الإدارة المركزية (من قبل الشركات العمومية وغيرها من الكيانات العمومية). وفضلا عن ذلك، يتعين تحسين نجاعة مشاريع الاستثمار العمومي بغية تحقيق أكبر فائدة على النمو وخفض عوامل الهشاشة المرتبطة بالمديونية، وتعزيز قدرات تسيير المديونية من خلال التجميع الأفضل للبيانات (وقد حصل تقدم ملحوظ من خلال وضع قاعدة بيانات لمتابعة العون الخارجي وخصوصا المديونية (DAD))، تحسين التنسيق بين المؤسسات وإطلاق خطط للمديونية على الأمد المتوسط.

سيرتكز التسيير العمومي على الاستقلالية وحسن الأداء والتخصيص والشفافية. وينبغي أن يدرج القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية قاعدة موازنة على الأمد المتوسط تجعل السياسة الجبائية أحسن مع إطار مؤسسي يعزز الحكامة في القطاع العمومي.

545. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- وضع المديونية العمومية على مسار متناقص؛
- التحكم في مديونية الشركات العمومية والكيانات العمومية الأخرى؛
- استكمال قاعدة البيانات حول المساعدة في التنمية وتحسين أدائها.

546. **المشاريع / الإصلاحات الجارية:**

- نقل البيانات نحو التطبيق الجديد SYGADE

547. **مشاريع /إصلاحات ينبغي تصميمها:**

- إقامة إطار للتحليل والمتابعة وتقييم المحفظة العامة للعون العمومي من أجل التنمية ؛

- التفعيل التدريجي لمختلف وحدات قاعدة البيانات (DAD)؛
- استكمال تدقيق المؤسسات والشركات العمومية وتنفيذ التوصيات؛
- إطلاق برامج تعاقدية بين الدولة والشركات والمؤسسات العمومية؛
- تنفيذ برنامج معلوماتي لجعل الأمور آلية وانسجام التسيير الإداري والمالي للمؤسسات العمومية؛
- إعداد استراتيجية جديدة لتسيير المديونية.

548. **التمويل:** تقدر كلفة التدخل ب35 مليون أوقية لم تتم بعدُ تعبئتها.

تحسين تسيير المالية العمومية

549. **هدف التدخل:**

تحسين تسيير المالية العمومية.

550. **محاور التدخل الرئيسية:**

سيتم تحسين تسيير المالية العمومية من خلال مجموعة من استراتيجيات التدخل منها على وجه الخصوص: (أ) عصرنة وعقلنة النظام الجبائي؛ (ب) عقلنة نفقات التسيير والاستثمار؛ (ج) التسيير المعقلن لجدوى الدين العمومي الداخلي والخارجي؛ (د) احترام إجراءات شفافية تنفيذ قوانين المالية؛ (ه) تعزيز التسيير المرتكز على النتائج ورقابة المواطن لتسيير الشؤون العمومية؛ (و) تكثيف الرقابة القبلية والبعدية للمصالح المكلفة بالتحصيل والصرف وكذلك الشركات والمؤسسات العمومية؛ (ز) تعزيز قدرات موظفي مصالح المالية (بما فيها المفتشين والمراقبين) عن طريق دورات تكوين مستمر.

وفضلا عن ذلك، سيتم تدقيق منظومة إبرام الصفقات العمومية ومراجعته حسب نتائج التدقيق.

551. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- التحسن في المردودية الجبائية (وخاصة جباية الاقتصاد غير الاستخراجي)؛
- عقلنة/ التحكم في النفقات العمومية وتحسين تخصيص الموارد؛
- شفافية منظومة تسيير المالية العمومية؛
- التحكم في المالية العمومية على الأمد الطويل.

552. **المشاريع / الإصلاحات الجارية:**

- تحرير / اعتماد القانون العضوي الخاص بقوانين المالية LOLF جديد؛
- تطهير سجل مصلحة الرواتب؛
- استكمال المنظومة المندمجة لتسيير عمال الدولة؛
- إدراج تنفيذ ميزانية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والخدمي في نظام الرشاد (RACHAD)؛
- إدراج الميزانية المدعمة للاستثمارللتمويل الأجنبي في قانون المالية (تحسين رؤية التمويلات الخارجية).

553. **المشاريع/ الإصلاحات التي ينبغي تصميمها:**

- اعتماد مدونة عامة للجمارك؛

- اعتماد مدونة للإجراءات الجبائية؛
- استكمال إنشاء حساب وحيد للخزينة؛
- الإصلاح الضريبي على الشركات وإدخال الضريبة الموحدة؛
- وضع محاسبة الممتلكات ومحاسبة المواد؛
- إعداد واعتماد النصوص التطبيقية للقانون العضوي الخاص بقانون المالية.
- تحديث التسيير العقاري والدومين العام والسجل العقاري ؛
- تبني مدونة الحقوق الفعلية؛
- مركزة تسيير العمال والرواتب؛
- إجمال اعتمادات تسيير الوزارات.

554. **التمويل**

تقدر كلفة هذا التدخل بـ15 مليون أوقية، لم تتم بعدُ تعبئتها.

محاربة الفساد وترقية الشفافية

555. **هدف التدخل:**

تسريع تنفيذ الإستراتيجيات في مجال محاربة الفساد وتبييض الأموال.

556. **محاور التدخل الرئيسية:**

تم تحديد إستراتيجية التدخل بوضوح في إطار الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد التي سيتواصل تنفيذها خلال خطة العمل الأولى من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. تشكل محاربة تبييض الأموال ومواءمة التشريع الموريتاني مع اتفاقيات الأمم المتحدة ضد الفساد تدخلات إستراتيجية تجري بالتزامن مع التعزيز المؤسسي لهيئات الرقابة (محكمة الحسابات، المفتشية العامة للدولة والمفتشية العامة للمالية). وزيادة على النصوص القانونية فعبر المثال الأحسن في مجال الترقية والمكافأة والعقوبة والعمل اليومي سيكون من الممكن خلق مناخ أقل فسادا بشكل تدريجي وأقل ضعفا في مواجهة الفاسدين.

557. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛
- تفعيل لجنة متابعة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد ؛
- إنجاز دراسة من أجل ضبط حدود مجال التدخل واقتراح طريقة تنسيق لنشاطات هيئات الرقابة؛
- استكمال خطة العمل العامة 2016-2020 المزودة بخطط عمل قطاعية؛
- اعتماد وتبني المعيار إيزو/ ديس 37001 المنشئ لمنظومة الإدارة المضادة للفساد؛
- تبني مراسيم تطبيقية لمختلف قوانين محاربة الرشوة؛
- إعادة تقييم منظومة متابعة إبرام الصفقات؛
- حملة إعلامية مكثفة.

558. **المشاريع/ الإصلاحات الجارية:**

- تفعيل القانون التوجيهي لمحاربة الفساد؛

- قانون حول محاربة الفساد(الغرفة الجزائية والقطب المالي)، قد تم تفعيله ؛
- إصلاح المالية العامة؛
- تفعيل هيئات الرقابة؛
- إطلاق مسار التقييم الآلي منذ 2012.

559. **مشاريع/ اصلاحات ينبغي تصميمها:**

- مواءمة التشريع الموريتاني مع اتفاقيات الأمم المتحدة لمحاربة الفساد؛
- مراجعة مدونة أخلاقيات الموظفين؛
- استكمال وتبني إعلان مؤسسة المواطنة؛
- تنظيم ورشات جهوية حول مؤشر الفساد؛
- تنظيم حملة إعلامية وتحسيسية حول سلبيات الفساد بالشراكة مع الفاعلين في المجتمع المدني لمحاربة الفساد؛
- تعزيز قدرات الموارد البشرية الوطنية المتكفلة بملف محاربة الفساد؛
- تعزيز قدرات مراصد محاربة الفساد؛
- التنظيم الدوري لتظاهرات تخليد اليوم العالمي لمحاربة الفساد (الخيارات السنوية للمواضيع ذات الصلة بمحاربة الفساد)؛
- إدخال مادة حول محاربة الفساد في برامج مؤسسات التعليم العالي؛
- تنفيذ الإجراءات الواردة في خارطة الطريق المتعلقة بمناخ الأعمال.

560. **التمويل:**

تقدر كلفة هذا التدخل ب500 مليون أوقية (2017-2020)، يُبحث عنها.

الحكامة الاقتصادية

561. **هدف التدخل:**

تأمين الملاءمة بين قوانين المالية وبرنامج الاستثمار العمومي وإطار النفقات متوسط المدى مع أولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والتحسين من آليات اختيار المشاريع ومتابعتها.

562. **محاور التدخل الرئيسية:**

تقوم إستراتيجية التدخل على: (أ) الملاءمة الشاملة لمحتوى قوانين المالية مع الأولويات المعتمدة في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وكذلك برنامج الاستثمار العمومي وإطار النفقات متوسط الاجل من أجل انسجام أفضل بين الاهتمامات والعمل؛ (ب) تحسين فرصة اختيار الاستثمار ومعدلات تنفيذ المشاريع وبرامج التنمية؛ (ج) التقييم التلقائي لكافة المشاريع في نهاية فترتها ونشر نتائجها؛ (د) تعزيز قدرات التخطيط من خلال التدريبات والمحاضرات عن بعد والرحلات الدراسية؛ (ه) تحسين جودة الإنتاج الإحصائي عبر إصلاح المنظومة الإحصائية الوطنية والانسجام بين المنتوج والحاجات لاستخراج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وغيرها من مؤشرات التنمية. هذا الإنتاج ينبغي أن يأخذ في الحسبان التغطية الجغرافية وتجميع البيانات الممكنة الأكثر دقة والاهتمام أكثر بالمجموعات الهشة التي تولها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك أهمية خاصة (خصائصهم الاجتماعية الديمغرافية والاقتصادية) لتسهيل طرق التدخل والاستهداف.

وسيتم إصلاح المنظومة الإحصائية الوطنية بحيث تتم المحافظة على استقلاليتها الفنية والعلمية ويتم إمدادها بالموارد البشرية والمالية الكافية لتتمكن مكوناتها (المكتب الوطني للإحصاء، المصالح الوزارية الإحصائية) من النهوض بمهامها طبقا

لدفاتر الالتزامات المعدة سلفا، خاصة المتابعة وتقييم السياسات العمومية واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بشكل خاص. وزيادة على ذلك، فهيئات حكامة المنظومة الإحصائية الوطنية التي هي المجلس الوطني للإحصاء ولجانه الفرعية سيتم تفعيلها وتعزيزها بحيث تتمكن من القيام بمهامها في دفع وتنسيق المنظومة الإحصائية الوطنية.

ومع تجنب إنشاء هياكل غير فعالة فسيتم إنشاء بعض الهيئات للسهر والمتابعة الدائمة والانسجام مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية حسب الحاجة. من بين هذه الهيئات يمكن أن نذكر مرصد العائد الديمغرافي، الذي سينشأ لدى الوزارة المكلفة بالاقتصاد ليقود إنتاج وتحليل الإحصاءات من أجل تخطيط تحويل العائد الديمغرافي إلى نمو اقتصادي إضافي.

563. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- تأمين الانسجام بين القوانين المالية و وإطار النفقات متوسط الاجل وأولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛
- تعزيز المنظومة الوطنية للإحصاء.

564. **المشاريع/الإصلاحات الجارية:**

- تفعيل تطبيق "التحضير" من أجل تحضير الميزانية.

565. **مشاريع/ اصلاحات ينبغي تصميمها:**

- مراجعة تبويب الميزانية (اقتراح تصنيف برمجي) وتحسين الوثائق الميزانوية.

566. **التمويل**: تقدر كلفة هذا التدخل ب5 مليون أوقية لم تتم تعبئتها بعدُ.

بيئة الأعمال

567. **هدف التدخل:**

تحسين حكامة السياسات المتعلقة بمناخ الأعمال.

568. **محاور التدخل الرئيسية:**

إن تحسين مناخ الأعمال بمعالجته كتدخل دافع للنمو القوي الشامل، وحضوره على مستوى مرتكز الحكامة من شأنه السهر على تسهيل إدماج هذه المسألة على مستوى الإصلاحات المقررة لهذا المرتكز. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإعطاء أهمية خاصة ل: (أ) المعالجة الألية للإجراءات الإدارية وتعزيز الشباك الموحد؛ (ب) تحسين تنافسية عوامل الإنتاج (العمل، معدل الفائدة البنكية، كلفة الطاقة، الماء ...)؛ (ج) وضع آلية جبائية وقانونية تحفيزية مبسطة؛ (د) تشجيع الاستثمار ذي الأثر الإيجابي القوي على العمل وميزان المدفوعات والبيئة ومداخيل الدولة؛ (ه) ترقية الشراكة بين القطاعين العمومي والخصوصي.

569. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- أُخذ انشغالات تحسين مناخ الأعمال في الحسبان في مختلف الإصلاحات المقررة على مستوى مرتكز "الحكامة".

570. **المشاريع/ الإصلاحات الجارية:**

- إصلاح قطاع العدالة (إعداد مدونة للحقوق الفعلية وتفعيل المركز الوطني للوساطة والتحكيم في موريتانيا).

571. **مشاريع /اصلاحات ينبغي تصميمها::**

- تعزيز وتنشيط الإصلاحات الجارية لحماية المستثمرين؛
- تطبيق التشريع العام حول الشراكة بين القطاعين العام و الخاص وتبنى تشريعات قطاعية وعقود نمطية في هذا المجال؛

- مراجعة الإطار المؤسسي لجعله أكثر استقلالية وأكثر فعالية لترقية وتنمية الاستثمار.

572. **التمويل:**

تقدر كلفة هذا التدخل بـ1 مليار أوقية، يُبحث عنها.

5.3.7 ورشة استراتيجية التنمية المحلية واللامركزية

573. تهدف هذه الورشة إلى تقوية المكاسب في مجال اللامركزية وتنفيذ سياسة استصلاح ترابي فعال. وتتضمن تدخلين رئيسين هما:

- تعزيز سياسة اللامركزية؛
- تحيين سياسة الاستصلاح الترابي.

تعزيز سياسة اللامركزية

574. **هدف التدخل:**

إرساء لامركزية حقيقية وتنمية محلية مستدامة.

575. **محاور التدخل الرئيسية:**

سيدخل البلد في مسار تعميق اللامركزية عبر استراتيجيات التدخل التالية: (أ) ظهور مجموعات محلية مجدية على مستوى أراضيها وعلى المستوى المالي؛ (ب) دعم المبادرات القاعدية لتحسين ظروف حياة سكان الريف بشكل مستدام ولترسيخ السياسات العمومية على المستوى الجهوي والمحلي؛ (ج) وضع أليات للانسجام بين البرمجة الوطنية والحقائق الإقليمية؛ (د) وضع هياكل للتعاون بين البلديات ومشاريع مشتركة بين الأقاليم لتشجيع الشراكة والتضامن بين المجموعات المحلية.

ستتركز الإستراتيجية أكثر حول ترقية التنمية المندمجة وفق مقاربة إقليمية وحكامة متعددة المستويات وبالرجوع بشكل خاص إلى مسار إصلاحات اللامركزية الجارية وإلى هدف خلق الظروف التنظيمية والعملية الرامية إلى ترقية مقاربة تشاركية إقليمية شاملة لكافة الفاعلين الحكوميين والبلديين والجمعويين والمجتمعات والشركاء الفنيين والماليين.

ستعتبر الأنشطة التالية ذات أولوية:

- إصلاح الصندوق الجهوي للتنمية بحيث يرفع من هوامش التصرف لدى البلديات في قسم التسيير؛
- إصلاح تدريجي شامل لمنظومة تمويل المجموعات المحلية وخلق شباك موحد للاستثمارات البلدية؛
- تنفيذ إستراتيجيات تعبئة الموارد الذاتية والإبتكار الجبائي وخاصة فيما يتعلق بالعقار؛
- إعداد وتنفيذ النصوص التي تسرع مسار اللامركزية والتنمية المحلية؛
- تحسين مسار نقل الصلاحيات (تحديد توزيع الصلاحيات بشكل أكثر دقة وفق مبدأ التفريع وتقييم الأعباء والموارد التي تنقل، بل الأعباء الزائدة التي تتطلب تحكيما في مجال الفرص لكل قطاع...)؛
- خلق نظام إقليمي للوظيفة العمومية ومركز وطني لتكوين الفاعلين المحليين؛
- العمل على تناغم الإستراتيجيات الإقليمية وكمركز إقليمي لها المندوبيات الجهوية للامركزية والتنمية المحلية مع نقاط بارزة للتنمية الاقتصادية المحلية ومشاركة أكبر للمصالح الخارجية للدولة وللمجتمع المدني والمجموعات قليلة التمثيل تقليديا في الحياة المحلية (النساء والشباب...إلخ)؛
- تنمية التعاون البلدي ومبادرات التشارك في الموارد وخاصة لتشجيع استقلالية أكبر للبلديات في مجال سلطة الإشراف البلدي (إبرام الصفقات العمومية، والتحكم في الجوانب الفنية والبيئية...)، بالعقلنة الشاملة لتدخل المصالح الفنية الجهوية للدولة.

576. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

- بروز مجموعات محلية ذات جدوى؛
- بروز مقاربة إقليمية وحكامة متعددة المستويات؛
- إعادة هيكلة الصندوق الجهوي للتنمية؛
- تحسن الخدمات المقدمة للسكان؛
- قيادة أفضل لسياسات اللامركزية.

577. **المشاريع/الإصلاحات الجارية:**

- الجباية المحلية؛
- الأقلمة.

578. **مشاريع/ اصلاحات ينبغي تصميمها:**

- مشروع استكمال إصلاح اللامركزية والتنمية المحلية المستدامة؛
- وضع إستراتيجية وطنية للامركزية والتنمية المحلية؛
- إعداد وتنفيذ خطة العمل الإستراتيجية 2017-2019.

579. **التمويل:**

تقدر كلفة هذا التدخل بمائة مليار على مدى ثلاثة أعوام، منها سبع مليارات سنويا على ميزانية الدولة متوفرة والباقي 79 مليار، يبحث عنها.

تحيين سياسة الاستصلاح الترابي

580. **هدف التدخل : و محاوره الرئيسية**

ستتمحور الاستراتيجيات في مجال الاستصلاح الترابي وتعزيز التسيير الحضري، حول تحيين سياسة الاستصلاح الترابي الرامية إلى ترقية الجدوى الترابية وخاصة عن طريق تنمية الأقطاب التنموية المندمجة وتثمين المخزون المحلي. دراسة جارية في هذا الإطار : مبدئيا سيكون رسم حدود الأقطاب وكذلك الأقطاب: الزراعية الرعوية (الحوض الشرقي، الحوض الغربي، لعصابة)، القطب الزراعي الصناعي (كيديماغا وكوركل، لبراكنة ، اترارزة)، القطب الواحاتي والسياحي (آدرار تكانت) ، والقطب الصناعي والمعدني (تيرس زمور إينشيري) زيادة على المنطقة الاقتصادية لنواذيبو وعلى ولاية نواكشوط، التي لها وضع خاص.

ستأتي الجهود التي سيقام بها في إطار المرتكز 1 "النمو القوي والشامل"، خاصة بغية استغلال مقدرات مختلف قطاعات الاقتصاد، لدعم هذا المسار، الذي سيقوم كذلك على (أ) تعزيز قدرات المجموعات المحلية عبر تحويل الموارد؛ (ب) تحسين الإطار الاقتصادي والمالي والجبائي (ج) ترقية الموازنات الحساسة اتجاه النوع ؛ (د) تعزيز فعالية وشفافية تسيير الشؤون المحلية. وسيكون لهذا التدخل أثر كبير لرفع مشاركة عالم الريف في خلق الثروات الذي لا يتجاوز 39%.

سيكون لهذا التدخل مفعول ملحوظ على الرفع من مساهمة عالم الريف في إنتاج الثروة الذي لم يتجاوز بعدُ 39%.

581. **النتائج الرئيسية المنتظرة**

- تحيين المونوغرافيا الجهوية ؛
- إعداد مخطط وطني للاستصلاح الترابي؛
- إعداد قواعد بيانات جهوية؛
- تحديد الأقطاب الجهوية للتنمية؛
- إعداد مخططات جهوية للتنمية؛

- إنشاء أقطاب جهوية للتنمية.

582. **التمويل:** تقدر كلفة هذه العمليات بـ : 000 000 037 10 أوقية منها 000 000 97 متوفرة و000 000 940 9 يُبحث عنها.

7.3.5 ورشة استراتيجية حكامة بيئية جيدة وتسيير معقلن للمصادر الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث

583. تهدف هذه الورشة إلى تأمين الحفظ والاستغلال الأمثل للمنظومة البيئية وكذلك تثمين الموارد الطبيعية من أجل إسعاد المواطنين. وكذلك حماية المدن الساحلية ضد مخاطر التأثيرات البحرية والفيضانات وتشمل ثلاث تدخلات رئيسية هي :

- السياسة المندمجة لاستغلال المنظومة البيئية؛
- المحافظة على المصادر الطبيعية وتثمينها؛
- حماية المدن الساحلية ضد المخاطر والتأثيرات البحريةوالفيضانات.

584. هذه التدخلات ال 3 موصوفة فيما يلي:

السياسة المندمجة لاستغلال المنظومة البيئية:

585. **هدف التدخل:**

- وضع سياسة مندمجة للمحافظة على المنظومة البيئية البحرية، البرية والجوية
- إعداد قاعدة بيانات ألكترونية حول دراسات الأثر البيئي ومتابعة خطط التسيير البيئي والاجتماعي؛
- تسير الأطراف المهتمة بصفة مستدامة الموارد الطبيعية في بعدها الشامل للاقتصاد البيئي ومحاربة الفقر؛
- زيادة مساحة الحظائر المحمية التي ينبغي أن تصل على التوالي 12% و 17% من الأراضي البحرية والبرية في موريتانيا؛
- نشر الممارسات الجيدة للوقاية من التلوث؛
- محاربة آثار التغير البيئي وتعزيز استعداد السكان لمواجهة آثار التغيرات المناخية عبر تمويل أنشطة مؤهلة وتعزيز الآلية المؤسسية على المستوى الوطني والجهوي وكذلك إطلاق أليات للتمويلات المستدامة؛
- الإعلام والتهذيب والاتصال للجمهور
- القيام بإصلاح مؤسسي.

586. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

في مجال تسيير البيئة والتنمية المستدامة، يتعلق الأمر بتبني سياسة قائمة على الإدراك الشامل للمحافظة على النظم البيئية، البحرية والبرية والجوية والتسيير والاستغلال المستدام لها .

يرمي هذا التدخل إلى إطلاق مسار صارم من أجل بلوغ الهدف الأسمى لـ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الذي لا يقتصر فقط على إيقاف التدهور البيئي وإنما يعكس اتجاهات التدهور من أجل أن يكون تثمين الموارد الطبيعية يساهم في الفعالية في تأمين النمو الأخضر الشامل.

وهكذا فرؤية القطاع في مجال أخذ التغير المناخي في الحسبان في أفق 2030، سيتم " تعزيزها بنيويا وفي المجال المستدام لقدرة النظم البيئية الطبيعية ووسائل معيشة السكان، مع دعم سياسة استثمارات للأنشطة قليلة الانبعاثات الكربونية والتي تدفع النمو الاقتصادي لصالح الفقراء مع المحافظة على الإطار ووسط الحياة عن طريق حكامة مستنيرة وذات أداء". ويتعلق الأمر بتنفيذ برامج خاصة للدعم والإرشاد والتكوين في مجال سياسات تسيير التغيرات المناخية. وسيتم التركيز أيضا

على رفع المساحات المحمية والفضاءين البحري والبري من خلال تنفيذ استراتيجية جديدة لإقامة وتشغيل المساحات المحمية والإعلام والتهذيب وتحسيس السكان حول المشاكل البيئية.

وسيكون التوجه هو ترقية قطاع البيئة والتنمية المستدامة وتمكينه من أن يلعب في نفس الوقت دوره الفني والأفقي لتأمين تنمية مستدامة، تأخذ في الحسبان محاربة الفقر عن طريق تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة وإقامة منظومة للاستعداد للتغير المناخي.

يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي تأثير بيئي سلبي إذا لم تتخذ الإجراءات لمواجهته (التسيير الأحسن للمخلفات الصلبة والسائلة التي يمكن أن تكون لبعضها نتائج هدامة بالنسبة لصحة السكان.) في هذا الإطار أكدت الدولة تعهدها اتجاه تنمية المسار والمنتجات ذات الأثر الضعيف على البيئة مع إعطاء الأولوية للصمود أمام التغير المناخي. وفي هذا الإطار، فإن الحد من مخاطر في كل السياسات القطاعية من أجل تجنب إنعكاساته السلبية على التنمية المستدامة للبلد وخصوصا من خلال وضع آلية عملية للحماية من مخاطر الكوارث والتمكن من الإستجابة للحالات المستعجلة.

587. **النتائج الرئيسية المنتظرة:**

تم إطلاق سياسة مندمجة للمحافظة على النظم البيئية البحرية والبرية والجوية وتسييرها واستغلالها المستدام.

588. **المشاريع/الإصلاحات الجارية:**

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2006 للفترة 2007-2016؛
- خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة 2012-2016؛
- إعلان السياسة البيئية والتنمية المستدامة 2011؛
- برنامج المساهمات المرتقبة المبينة المحددة على المستوى الوطني في اتفاق المناخ 2015؛
- خطة العمل لمحاربة التصحر المنسجمة مع الاستراتجية الخمسية لخطة الأمم المتحدة لمحاربة الفقر CNULCD؛
- استراتيجية وخطة العمل الوطني للتنوع البيئي؛
- الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على المناطق الرطبة في موريتانيا؛
- استراتيجية وخطة عمل تنفيذ مبادرة الجدار الأخضر الكبير في موريتانيا.

589. **مشاريع/اصلاحات ينبغي تصميمها:**

- التقييم والمراقبة البيئية؛
- التسيير المستدام للموارد الطبيعية؛
- المحافظة على التنوع البيئي وتجدده وتسييره المستدام
- القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية وكذلك الحد من مخاطر الكوارث.

590. **التمويل:** تقدر الكلفة الإجمالية بـ6350 مليون أوقية، يبحث عنها بالكامل (بما فيها تكاليف التدخلات أدناه).

المحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها:

591. **هدف التدخل:**

المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية وتثمينها.

592. **المحاور الرئيسية للتدخل:**

سيتم التركيز على تثمين الموارد الطبيعية والثقافية لأن وسائل العيش ودخل الأسر الفقيرة يتوقف عليها على نطاق واسع. فالفقراء أكثر هشاشة حيال الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات وكذلك آثار التغيرات المناخية. فيجب أخذ العبر

من تجربة مقاربة التسيير المحلي الجماعي للموارد الطبيعية الذي تم تنفيذه في الماضي. وستعطى عناية خاصة للحد من مخاطر الكوارث وصمود المواطنين.

من جهة أخرى، ستظل المحافظة على البيئة البحرية أحد الهموم الكبرى بسبب عواقبها الهدامة، التي يسببها التلوث البحري من بين أمور أخرى وتزايد الممارسات السيئة على الموارد البحرية.

593. **النتائج الرئيسية المتوقعة:**

الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.

594. **المشاريع/الإصلاحات الجارية:**

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2006 للفترة 2007-2016؛
- خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة 2012-2016؛
- إعلان السياسة البيئية والتنمية المستدامة 2011؛
- برنامج المساهمات المرتقبة المحددة على المستوى الوطني في اتفاق المناخ 2015؛
- خطة العمل لمحاربة التصحر المواءمة للاستراتجية الخمسية لمؤتمر الامم المتحدة لمحاربة التصحر؛
- إستراتيجية وخطة العمل الوطني للتنوع البيئي؛
- الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على المناطق الرطبة في موريتانيا؛
- إستراتيجية وخطة عمل تنفيذ مبادرة السور الأخضر الكبير في موريتانيا.

595. **مشاريع/ اصلاحات ينبغي تصميمها:**

- التشجير وإعادة التشجير من أجل تجدد الغابات المحمية؛
- المحافظة على الغابات والأراضي الغابية؛
- حماية النظم البيئية الطبيعية ومحاربة تدهورها؛
- القيام بالبذر الجوي للأراضي المتدهورة لتشجيع تجدد الوسط الطبيعي؛
- تجدد المراعي الطبيعية (الدفاع عن المسارات وتسييرها في إطار خطط المناخ الترابية)؛
- حماية المدن الشاطئية من مخاطر الغمر البحري والردم؛
- تعزيز قدرة المجموعات الهشة في مواجهة التغير المناخي؛
- الحد من مخاطر الكوارث ومحاربة التلوث البيئي؛
- تعزيز القدرات المؤسسية والفنية للهياكل الوطنية والمحلية في مجال التخطيط والتمويل وتنفيذ إجراءات المواءمة مع التغير المناخي؛
- تعزيز قدرة النظم البيئية الطبيعية على مواجهة التغير المناخي؛
- التأهيل والتسيير المندمج والمستدام للمناطق الرطبة في مواجهة تأثيرات تنقل التغير المناخي؛
- استصلاح مساحات مائية صغيرة.

596. **التمويل :** حددت التكلفة الاجمالية لهذا التدخل في اطار السياسة المندمجة لاستغلال المنظومة البيئية.

حماية المدن الساحلية ضد المخاطر و التأثيرات البحرية و الفيضانات:

597. **هدف التدخل**

إرساء قواعد للحماية المندمجة للمدن الساحلية ضد التأثيرات و التقلبات المناخية خاصة التأثيرات البحرية والساحلية ، والفيضانات وعوامل التعرية الساحلية في موريتانيا

598. **أهم محاور التدخل :**

- المشاركة في حماية المدن الساحلية ضد التأثيرات البحرية والفيضانات
- تقييم تسيير مندمج ومنسجم مع الشاطئ
- إنشاء مرصد للشواطئ
- استباق التغيرات
- ضمان توجيه التمويل بشكل واضح ومكيف مع الفضاء لمختلف النشاطات
- صيانة الوظائف البيئية للوسط الطبيعي والساحلي
- تعزيز وتكوين مختلف الأنشطة الخاصة بالساحل
- تطوير أدوات الاعلام للجمهور والمساعدة في أخذ القرار
- تعزيز البعد الجهوي لتسيير المواد المتشتركة
- تحديث ودعم المجلس الاستشاري الوطني الساحلي

599. **أهم النتائج المتوقعة :**

تم اتخاذ إجراءت فعلية للمحافظة على الساحل وتكييف المدن الساحلية من أجل الاستجابة للأولويات التي تم تحديدها في الاطار المتعلق بالتكيف مع التغيرات المناخية . وتشمل النشاطات المبرمجة ا يلي :

- إعداد واعتماد وتنفيذ المخطط التوجيهي لإستصلاح الشاطئ
- إعادة بناء نظام بيئي يوفر حماية ضد عوامل تعرية الشاطئ
- إقامة جهاز لكبح التعرية عند الفتحات على مستوى المدن والقرى
- إعادة ترميم أشرطة تشجير الأحزمة من أجل تثبيت الكثبان الشاطئية التي تمثل حواجز طبيعية ضد التعرية
- إنتاج أشجار دعما لترميم النظام البيئي الساحلي
- استحداث آليات للتشاور بين المجموعات ل GIVC ودعم انطلاقها
- استحداث نظام رقابة للشواطئ
- تكوين وتعزيز قدرات الفاعلين في مختلف المواضيع المتعلقة ب GIVC

600. **مشاريع / إصلاحات قيد التنفيذ**

- مشروع /ACCVC
- مشروع تحديث واعداد خطة استثمار (مشروع WACA)

601. **المشاريع التي سيتم القيام بها :**

- ردم الحفر المتبقية (15)
- التثبيت الميكانيكي والبيولوجي للحفر

- وضع سناريوهات لحماية البنى التحتية الشاطئية ضد عوامل التعرية الساحلية
- ترميم أو العلاج المرتبط بتدهور الساحل على مستوى نواكشوط ونواذيبو
- استحداث مرصد شاطئ لموريتانيا مع إيجاد محطات لجمع وحفظ المعلومات
- تعزيز قدرات مختلف التشكيلات من أجل تسيير مندمج في الشاطئ
- مقاومة عوامل التعرية الشاطئية
- تعزيز الرقابة الشاطئية
- تحديث برنامج PDALM و تنشيط CCNL

602. **التمويل**

تقدر التكلفة الاجمالية لهذا التدخل بحوالي 35.67 مليار اوقية لم تتم تعبئتها بعد.

6. الإطار الاقتصادي الكلي

603. خلال السنوات التي ستغطيها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛ ستوجه الأولويات ، وفقا لأهداف التنمية المستدامة، إلى: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة المنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف الثامن للتنمية المستدامة)، وذلك من أجل القضاء على الفقر بكافة أشكاله (الهدف الأول للتنمية المستدامة).

604. ولوصف مساري الاقتصاد الكلي والموازنة خلال الخطة الخمسية الأولى من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، سيتم وضع مقاربة منهجية تتكون من سيناريوهين: (أ) سيناريو ذو توجه قاعدي، يرتكز على الإسقاطات القائمة على الفرضيات الحذرة؛ (ب) سيناريو طموح، يندرج في أفق صياغة رؤية أكثر طموحا وتفاؤلا، ولكنها واقعية من حيث تعزيز المقدرة الاقتصادية. يقوم هذا السيناريو على تقوية الإصلاحات الهيكلية المدعومة بحجم من الاستثمارات الإضافية، حيث أن الأثر على تنمية القطاع الإنتاجي يترجم في بيئة اقتصاد كلي أكثر صلابة من تلك الموصوفة في سيناريو التوجه القاعدي.

السيناريو ذو التوجه القاعدي:

605. يقوم هذا السيناريو على الإسقاطات الحديثة، المحينة في أكتوبر 2016، مترجما التطور الأكثر حداثة للاقتصاد. إن فرضيات النمو التي توجه هذا السيناريو مبينة فيما يلي:

606. سيشهد القطاع الأولي نموا سنويا متوسطا قدره 4,5% على امتداد الخمسية المقبلة ويتمثل ذلك في (أ) النمو الحذر للقطاع الفرعي للزراعة (6,5% سنويا) مع الأخذ بعين الاعتبار لتأثير التقلبات المناخية على الزراعات المطرية، والديناميكية الحذرة لتطور الزراعات المروية التي تأخذ في الحسبان نقص الإجراءات التحفيزية المرتبطة بالمنح المخصصة للمدخلات والقروض، وكذلك نجاعة الاستصلاحات؛ (ب) زيادة نمو القطاع الفرعي لتربية الماشية (3,7 % سنويا) بمراعاة التحسن المتوقع لإنتاجيته عبر تحسن الصحة الحيوانية، وتطوير السلالات الجينية والإبقاء على وضعية رعوية جيدة؛ (ج) تطور القطاع الفرعي للصيد حوالي (7,3% سنويا) من خلال الإجراءات التحفيزية للإنتاج والصناعة التحويلية؛ المنصوص عليها في الاستراتيجية الجديدة للصيد من أجل تحسين إنتاجيته.

607. من أجل نمو حقيقي 1,6% سنويا، سيعرف القطاع الثانوي خلال الفترة 2016-2020 تراجعا . في الأجل المتوسط . لمساهمته الاسمية في بنية الناتج الداخلي الخام، ليستقر في المتوسط عند 23,8% سنويا من الناتج الداخلي الخام مقابل 37,3 % خلال السنوات الخمس الأخيرة (2011-2015) التي طبعها معدل نمو حقيقي سنوي متوسط بمقدار3,9%. هذا التدهور يمكن إرجاعه إلى توقعات ظرفية دولية غير مشجعة لتنمية الصناعات الاستخراجية. غير أنه تجدر الإشارة إلى بعض المرونة في مقاومة القطاع الاستخراجي للصعوبات والتي ستكون متوقفة على: (أ) تطور إنتاج معدن الحديد حوالي 16 مليون طن سنويا، مصحوبا بانخفاض متوقع لأسعاره لتستقر في حدود 43 دولار للطن في المتوسط خلال الفترة؛ (ب) تطور متوقع لإنتاج المواد الذهبية بتازيازت التي من المتوقع أن تتجاوز 164.281 أونصة سنة 2016 (بانخفاض 25% قياسا إلى 2015) لتستقر في حدود 200.000 أونصة سنويا طيلة الفترة 2017-2020. هذه التوقعات المتعلقة بالإنتاج تأخذ في الحسبان قدرات توسع الشركة على المدى المتوسط؛ (ج) إنتاج متوقع للنحاس من حوالي 41.367 طن سنة 2016 (مسجلا هبوطا ب8,1% قياسا إلى سنة 2015) إلى 34.120 طن في المتوسط طيلة الفترة 2017-2020. هذا المسار الإنتاجي الذي ينتج عن انخفاض تدريجي لكثافة المعدن، لا يأخذ في الاعتبار توقعات توسع نشاطات MCM على المدى المتوسط؛ (د) زيادة إنتاج البترول ب9% بين 2016 و2017 ليستقر في المتوسط عند 1,74 مليون برميل بدل 1,86 مليون برميل سنة 2015.

608. وخارجا عن هذه الفرضية، يُشار إلى أن منجم شنقيطي الذي يستخرج منه هذا الإنتاج سيتوقف عن النشاط انطلاقا من سنة 2017؛ (ه) تطور محدود للقطاع الفرعي للبناء والأشغال العمومية الذي سينمو بحوالي 3% سنويا، دون احتساب النمو المنتظر لتكاليف استثمارات البنى التحتية الأساسية؛ (و) زيادة في نشاط الوحدات الصناعية بـ 5,2% سنويا تبعا للإنجازات وفق الطاقة الراهنة، وأخذا في الحسبان للتطور المتوقع لعرض الماء والطاقة. هذه الفرضية لا تراعي توسع نسيج الوحدات الصناعية على المدى المتوسط.

609. وأخيرا، فإن القطاع الثالث من المتوقع أن يعرف تطورا مستقرا لنموه يبلغ 3,2 % سنويا، وذلك بتأثره بفرضية التشبع المتوقع لعروض خدمات الاتصال (5% سنويا) وبتباطؤ في خدمات النقل بالتزامن مع التوقعات المتشائمة لأنشطة الصناعات الاستخراجية وصناعات البناء والأشغال العامة. غير أنه من المتوقع أن يعززهذا القطاع بنمو تدريجي للنشاط التجاري (3,4%) والخدمات الخصوصية الأخرى (3,8%) وخاصة البنوك والتأمينات.

610. وإجمالا فإن النمو الاقتصادي الحقيقي، سيستقر في حدود 3,2% في المتوسط سنويا بين 2016 و2020 (الجدول ب). وفي المقابل من المتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي الاسمي عند 6,1% في المتوسط طيلة الخمسية المقبلة، مع معدل تضخم متوسطه السنوي في حدود 4,2% (الجدول أ). أما في جانب الاستخدامات، كما هو مبين في جدول الاستخدامات والموارد (الجدول ج)، فهذا الأداء الضعيف للناتج الداخلي الخام الحقيقي عائد إلى تدهور مرتقب لمساهمة الطلب الخارجي الصافي بالنظر إلى التوقعات المتشائمة للظرفية الدولية، وطلب داخلي يتوقف تحديدا على عامل الاستهلاك، في حين أن محرك الاستثمار الخام كان يفترض أن يكون محايدا. ينتج عن ذلك إجمالا: (أ) تدهور متواصل في عجز التبادلات الجارية التي من المتوقع أن تتراجع تدريجيا من 12,7%من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 لتستقر في المتوسط عند 7,8% من الناتج الداخلي الخام طيلة الفترة 2017-2020 (الجدول د)؛ (ب) عجز مالي خارج الهبات قدره 2,6% من الناتج الداخلي الخام غير الاستخراجي سنة 2016، والذي من المتوقع كذلك أن يتراجع ليستقر عند 1% من الناتج الداخلي الخام خارج الاستخراج طيلة الفترة 2017-2020.

الجدول أ : معدل نمو الناتج الداخلي الخام الاسمي والمساهمات القطاعية في النمو (%)

المساهمة في النمو الاسمي للناتج الداخلي الخام (%)	2016	السيناريو المرجع للخطة الخمسية 2016-2020			
		2017	2018	2019	2020
القطاع الأولي	0,9%	2,0%	2,2%	2,3%	2,3%
القطاع الثانوي	0,8%	0,9%	-0,8%	-0,2%	1,8%
قطاع الخدمات الخاصة	1,5%	2,1%	2,4%	2,9%	3,1%
تصحيح SIFIM	-0,1%	-0,1%	-0,1%	-0,2%	-0,2%
إجمالي الأنشطة التجارية	**3,2%**	**5,0%**	**3,7%**	**4,9%**	**7,0%**
الإدارات العمومية	0,3%	0,3%	0,6%	0,8%	0,8%
الناتج الداخلي الخام بكلفة العوامل	**3,6%**	**5,3%**	**4,2%**	**5,7%**	**7,8%**
الرسوم الصافية على المنتجات	0,4%	0,7%	0,9%	1,0%	1,0%
الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق	**4,0%**	**6,0%**	**5,1%**	**6,7%**	**8,9%**
معدل التضخم المتوسط السنوي	**1,3%**	**4,2%**	**5,0%**	**5,2%**	**5,1%**

المصدر:إطار مهمة مراجعة اكتوبر 2016

الجدول ب : معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي والمساهمات القطاعية في النمو (%)

المساهمة في النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام (%)	2016	السيناريو المرجع للخطة الخمسية 2016-2020			
		2017	2018	2019	2020
القطاع الأولي	1,4%	1,5%	1,2%	1,3%	1,3%
القطاع الثانوي	0,4%	1,4%	-1,5%	0,9%	0,8%
قطاع الخدمات الخاصة	1,1%	0,9%	1,0%	1,3%	1,4%
تصحيح SIFIM	-0,1%	-0,1%	-0,1%	-0,1%	-0,1%
إجمالي الأنشطة التجارية	**2,8%**	**3,7%**	**0,6%**	**3,4%**	**3,4%**
الإدارات العمومية	-0,1%	0,0%	0,0%	0,1%	0,1%
الناتج الداخلي الخام بكلفة العوامل	**2,7%**	**3,7%**	**0,7%**	**3,4%**	**3,4%**
الرسوم الصافية على المنتجات	0,4%	0,4%	0,4%	0,5%	0,5%
الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق	**3,1%**	**4,1%**	**1,1%**	**4,0%**	**4,0%**

المصدر:إطار مهمة مراجعة اكتوبر 2016

الجدول ج: الاستخدامات - الموارد (الناتج الداخلي الخام الحقيقي واستخداماته بالأسعار الثابتة، %)

المساهمة في النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام (%)	الوضعية المرجعية	السيناريو المرجع للخطة الخمسية 2016-2020				
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الموارد	**-11,0%**	**1,0%**	**0,8%**	**-4,0%**	**2,8%**	**4,3%**
الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق	1,3%	3,1%	4,1%	1,1%	4,0%	4,0%
واردات السلع والخدمات	-12,3%	-2,1%	-3,3%	-5,1%	-1,1%	0,4%
الاستخدامات	**-11,0%**	**1,0%**	**0,8%**	**-4,0%**	**2,8%**	**4,3%**
الاستهلاك	5,4%	0,5%	0,8%	2,8%	5,0%	5,3%
استهلاك الإدارات العمومية	-0,3%	0,0%	-0,5%	-1,3%	0,0%	0,1%
استهلاك الأسر	5,8%	0,5%	1,3%	4,1%	5,0%	5,2%
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت(FBCF)	-13,2%	-2,8%	2,6%	3,1%	3,2%	3,3%
التغير في المخزون	-1,3%	3,5%	-2,7%	-9,3%	-5,3%	-4,5%
صادرات السلع والخدمات	-1,9%	-0,2%	0,0%	-0,6%	-0,1%	0,2%
الطلب الداخلي	-9,1%	1,2%	0,7%	-3,4%	2,9%	4,1%
الطلب الخارجي	10,4%	1,9%	3,4%	4,5%	1,1%	-0,2%
المساهمة الإجمالية في النمو	1,3%	3,1%	4,1%	1,1%	4,0%	4,0%

الجدول د: إسقاطات الميزان الجاري

	الوضعية المرجعية	السيناريو المرجع للخطة الخمسية 2016-2020				
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رصيد الميزان التجاري	**-501**	**-315**	**-252**	**-210**	**-234**	**-253**
التصدير	**1 365**	**1 334**	**1 392**	**1 335**	**1 321**	**1 349**
معدن الحديد	*340*	*396*	*395*	*373*	*352*	*332*
البترول	*73*	*87*	*88*	*0*	*0*	*0*
النحاس	*195*	*145*	*126*	*134*	*113*	*120*
الذهب	*325*	*253*	*308*	*315*	*318*	*309*
الصيد	*389*	*395*	*408*	*435*	*462*	*488*
آخر	*43*	*58*	*68*	*79*	*76*	*100*
استيراد fob	**-1 866**	**-1 649**	**-1 643**	**-1 546**	**-1 555**	**-1 602**
منتوجات غذائية	*-395*	*-408*	*-415*	*-419*	*-433*	*-449*
منتوجات بترولية	*-292*	*-246*	*-292*	*-310*	*-322*	*-337*
تجهيزات وسلع أخرى تم استيرادها للصناعات الاستخراجية	*-626*	*-393*	*-299*	*-167*	*-139*	*-143*
واردات أخرى	*-552*	*-601*	*-637*	*-649*	*-662*	*-673*
خدمات ودخل (صافي)	**-563**	**-467**	**-428**	**-312**	**-242**	**-230**
خدمات (صافي)	**-399**	**-416**	**-381**	**-272**	**-221**	**-215**
قروض	*230*	*200*	*206*	*213*	*221*	*227*

بما فيها رخص صيد	*66*	*81*	*81*	*81*	*81*	*83*
ديون	*-628*	*-616*	*-587*	*-485*	*-442*	*-442*
أجرة الشحن(يشمل النفط والمعادن)	*-200*	*-164*	*-173*	*-173*	*-175*	*-182*
الدخل (الصافي)	**-165**	**-51**	**-47**	**-40**	**-20**	**-15**
قروض	*86*	*154*	*161*	*163*	*163*	*165*
بما فيها تعويضات الصيد	*60*	*61*	*62*	*62*	*61*	*62*
ديون	*-251*	*-205*	*-208*	*-203*	*-183*	*-180*
بما فيها فوائد الديون	*-78*	*-68*	*-71*	*-75*	*-78*	*-80*
التحويلات الجارية (صافي)	147	182	168	166	149	151
رصيد ميزان العمليات الجارية	**-917**	**-601**	**-511**	**-356**	**-327**	**-332**
نسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام	**-18,8**	**-12,7**	**-10,7**	**-7,5**	**-6,7**	**-6,3**

المصدر:إطار مهمة مراجعة اكتوبر 2016

611. وأخيرا، يستنتج من مستوى تحليل السيناريو المرجعي، أن تطور النمو المحقق يأتي دون مستوى المقدرات الاقتصادية التي تمكن من تحقيق الأهداف ذات الأولوية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛ بالنظر إلى القيود المرتبطة بالعوامل المعيقة التي ينتجها.ومن جهة أخرى فإن السيناريو الطوعي يقدم حلولا ملائمة لتلك القيود.

السيناريو الطموح للخطة الخمسية 2016-2020 لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

612. يندرج السيناريو الطوعي في رؤية لتعزيز المقدرات الاقتصادية، وسيركز على تقوية الإصلاحات الهيكلية بغية تنفيذ الاستراتيجيات المقررة لتنمية قطاع الإنتاج خلال السنوات المقبلة. فاستعادة الانسجام بين إطار الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات القطاعية، يعتبر ضروريا لتطويرهذا السيناريو. لذلك فإن خارطة القطاعات الارتكازية لم تدرج سابقا ضمن الورشات الاستيراتيجية لإصلاحات استيراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، مما أتاح مراجعة التوجهات القطاعية المقررة في السيناريو التوجهي اعتمادا على أساس المصادر الإضافية.

613. سيكون السيناريو الطوعي مشروطا بالأساس، بتعبئة تمويل إضافي للنشاط الاقتصادي في حدود غلاف مالي قدره 1.001,119 مليار أوقية، وهو ما يعادل 2,589 مليار دولار أمريكي تتم تعبئته وفق الخطة الخمسية. ويمثل مخطط التمويل نسبة 17,8% من هذا الغلاف المالي الإضافي أي 178,375 أوقية (461 مليار دولار أمريكي) ستكون قابلة للتعبئة بتمويل تم الحصول عليه. أما الباقي أي 82,2% من الغلاف المالي الإضافي وهو ما يعادل 822,744 مليار أوقية (2,127 مليار دولار) فينبغي البحث عن تمويل له. يضاف إلى ذلك الحاجة إلى التمويل من أجل ضمان تنفيذ خطة العمل للفترة 2016 . 2020 (من دون كل من مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص، و التي في المعظم تكوين إجمالي لرأس المال الثابت)، و يبلغ هذا التمويل 3 مليار دولار. وتأتي الحاجة إليه من محفظة المشاريع وأعمال الإصلاحات الداعمة للأهداف والورشات الاستيراتيجية لاستيراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وأخذا في الحسبان لمحفظة المشاريع الجارية والتي على مستوى من الاكتمال. هذا الجزء من المحفظة غير مرتبط مباشرة بسيناريو تسريع النمو.

614. كما يوضحه الملحق1، فالتوزيع القطاعي لهذا الغلاف الإضافي يبين أن مخطط التسريع باستثمارات الخطة الخمسية يرتكز على القطاعات المنتجة بشمولية أكبر. ويتعلق الأمر بالقطاع الريفي والأنشطة الصناعية والبناء والأشغال العامة وقطاع الخدمات العمومية والخاصة.

615. تبعا لسيناريو التسريع، سيشغل القطاع الفرعي للزراعة، خلافا للسيناريو التوجهي، مكانة أكثر أهمية بالنسبة لخلق الثروة والتشغيل في الوسط الريفي. وآفاق تأهيل الإصلاحات الزراعية التي يخلقها تشغيل مشروع قناة آفطوط الساحلي ومشاريع زراعية أخرى من المتوقع أن يكون لها انعكاس ملموس على زيادة المساحات القابلة للزراعة بالري خلال السنوات المقبلة.

616. وستعمل مساحات الزراعة الشتوية بالإضافة إلى الموسم التكميلي على زيادة 10.000 هكتار تقريبا خلال الحملة الزراعية 2017/2016 لتستقر عند 55.085 هكتارمقابل 45.266 هكتار وفق التوقع الأصلي. ابتداء من 2018 سترتفع المساحات إلى 3.429 هكتار (مقابل 1922 هكتار حسب التوقع الأصلي) في المتوسط سنويا لتستقر عند 68.804 هكتار سنة 2021/2020. ومن أجل متوسط لمردوديات الأرز 5,2 طن/للهكتار في نفس الفترة، فإنه من المتوقع أن يرتفع إنتاج الأرز غير المقشر من حوالي 280.000 طن سنة 2017/2016 إلى 366.000 طن سنة 2021/2020، مقابل 247.611 طن و319.741 طن حسب التوقع الأصلي. وهكذا فالنمو المنتظر لتوسع المساحات المروية سوف يزيد القيمة المضافة للزراعة طيلة الخمسية المقبلة 2016-2020.

617. على مستوى قطاع البناء والأشغال العامة وخلافا للسيناريو التوجهي القاعدي، فإن ديناميكية جديدة للتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (**FBCF**) العام سيتم إسقاطها . من قبل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك . على المدى المتوسط بحيث تأخذ في الحسبان مواصلة مشاريع البنى التحتية الهيكلية، وخاصة السيناريو الطوعي المدمج في الفترة ما بعد الخطة الخمسية للمشاريع الكبيرة في مجالات البنية التحتية من أجل توسيع وتحسين النفاذ إلى الخدمات العمومية وعرض التجهيزات العمومية (تراجع خطة العمل). إن تنفيذ هذه المشاريع سيكون في الفترة 2020/2017.

المراجع المنهجية وفرضيات إطار الاقتصاد الكلي والموازنة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، والتحسن المنتظر في الاقتصاد الكلي.

618. ريثما يتم استكمال آلية تمكن من الانسجام الشامل لكتل: الإطار الحقيقي والموازنة وميزان المدفوعات، فإن اعداد إطار الاقتصاد الكلي والموازنة أعطي الامتياز لطريقة جديدة قائمة على ثمانية أنشطة موزعة إلى ثلاث مراحل مرتبطة كما يلي:

المرحلة 1:

619. اختبار انسجام الأنشطة المبرمجة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وتطابقها مع ميزانية الاستثمارات المدعمة (BCI) لسنة 2016 والبرنامج الثلاثي للاستثمار العمومي لـ 2017-2019 (وإسقاطه حتى 2020).

- غربلة الأنشطة الخاصة باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك غير المبرمجة مسبقا في الميزانية، وتحكيم المشاريع.

المرحلة 2:

620. بناء فرضيات تسريع للقيم المضافة القطاعية المناسبة للاستثمارات العمومية الصافية التي ستبرمج طيلة الخمسية المقبلة، دون أخذ في الاعتبار للأنشطة المبرمجة سابقا في ميزانية الاستثمارات المدعمة وبرنامج الاستثمار العمومي. والطريقة المعتمدة في هذا المجال باعتبارها مرتبطة بحسابات نجاعة الاستثمارات.

621. إعداد توقعات للاقتصاد الكلي للنمو بالأسعار الجارية، ثم بالأسعار الثابتة عبر مستويات الناتج الداخلي الخام المناسبة.

المرحلة 3:

- ربط توقعات القطاع الحقيقي لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بجدول العمليات المالية للدولة؛
- الربط بإحصاءات ميزان المدفوعات على مستوى الرصيد الجاري؛
- الربط بجدول الاستخدامات والموارد عن طريق تقدير مساهمة الطلب النهائي.

أ) المرحلة 1:

أ. فحص انسجام الأنشطة المبرمجة مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وتقدير تكاليفها مع الميزانية المدعمة للاستثمار وبرنامج الاستثمار العمومي

622. هذه المرحلة أساسية للاستراتيجية الجديدة من أجل تجنب وجود فوارق بين التقديرات وتنفيذ الموارد العمومية من جهة، وبين انسجامها مع أولويات البلد وخطط العمل من جهة أخرى. من هنا فإن مصفوفة الإطار المنطقي للإصلاحات الاستراتيجية والأهداف الخاصة وخطة العمل الأولوية 2016-2020 **(يراجع الملحق 1)** تمت غربلتها بالنسبة لكل مرتكز استراتيجي مع إقصاء أنشطة الميزانية المقررة سابقا في الميزانية المدعمة للاستثمارات (2016) وبرامج الاستثمار العمومي خلال الفترة 2017-2020، والتي تم إدماجها في الماضي في السيناريو التوجهي من أجل استخلاص البرمجة النهائية المخصصة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016-2020).

ب. غربلة الأنشطة الخاصة باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك غير المبرمجة مسبقا في الميزانية، وتحكيم المشاريع

623. في مرحلة ثانية، فإن جدول الغربلة الشاملة للأعمال الخاصة للسيناريو الطوعي للخطة الخمسية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك تمت ترجمته بحسب المحاسبة الوطنية (منظور القطاعات المنتجة) من منظور توقعي وكما هو مبين في الجدول السابق.

ب) المرحلة 2:

أ. بناء فرضيات تسريع القيم المضافة القطاعية

624. بحسب الاستثمارات العمومية الصافية التي تبرمج طيلة الخمسية المقبلة، المستخلصة من الجدول السابق، تم إعداد حسابات تسريع قطاعية حسب القيم المضافة وفقا لطريقة نجاعة الاستثمارات (ICOR: Incremental Capital Output Ratio) المعطاة بالعلاقة بين الاستثمار الخام ونمو الناتج الداخلي الخام الاسمي؛ الذي يؤشر إلى مجهود استثماري تم بذله لرفع نسبة النمو بنقطة مئوية. إن تسريع الاستثمارات داخل السيناريو تمت ترجمته بالانعكاسات على المجاميع الرئيسية للاقتصاد الكلي.

ب. الانعكاسات على النمو الاقتصادي

625. خلافا للسيناريوالتوجهي، فالسيناريو الطوعي لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، يعطي تحت تأثير تسريع الاستثمار، أداء أفضل للاقتصاد الكلي، غير أن انعكاسه على النمو الاقتصادي سيكون أثره ضعيفا سنة 2017، ولن يكون فعليا إلا ابتداءً من 2018، ذلك أن سنة 2016 كانت مقيسة على السيناريو التوجهي.

626. في هذا الإطار فإن متوسط النمو الاقتصادي الإسمي المستهدف خلال الفترة 2017-2020 في حدود 8,6% (مقابل 6,7% بالنسبة للسيناريو التوجهي). وينتج عن ذلك ديناميكية نمو يبلغ في المتوسط 2% سنويا (الجدول 6). وحسب القيم الحقيقية، فمعدل النمو تتم إسقاطاته خلافا لذلك في حدود 4,7% في المتوسط سنويا بين 2017-2020 (مقابل 3,3% بالنسبة للسيناريو التوجهي). وهو ما يفضي إلى ديناميكية نمو يبلغ في المتوسط حوالي 1,44% (تابع الجدول 6).

الجدول 6: معدل نمو الناتج الداخلي الخام الإسمي والمساهمات القطاعيةفي النمو (%)

المساهمة في النمو الاسمي للناتج الداخلي الخام (%)	الوضعية المرجعية	السيناريو الطوعي				
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القطاع الأولي	1,8%	0,9%	2,1%	2,2%	2,2%	2,2%
القطاع الثانوي	-8,7%	0,8%	0,9%	-0,4%	-0,1%	1,4%
قطاع الخدمات الخاصة	1,7%	1,5%	2,1%	2,9%	2,7%	2,9%
تصحيح SIFIM	-0,1%	-0,1%	-0,5%	-0,2%	-0,2%	-0,2%
إجمالي الأنشطة التجارية	**-5,2%**	**3,2%**	**4,6%**	**4,6%**	**4,5%**	**6,2%**
الإدارات العمومية	0,8%	0,3%	1,9%	2,7%	1,2%	3,5%
الناتج الداخلي الخام بكلفة العوامل	**-4,5%**	**3,6%**	**6,6%**	**7,3%**	**5,7%**	**9,7%**
الرسوم الصافية على المنتجات	-0,2%	0,4%	2,1%	1,0%	1,1%	1,1%
الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق (السيناريو الطوعي)	**-4,6%**	**4,0%**	**8,7%**	**8,3%**	**6,8%**	**10,8%**
الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق (السيناريو المرجعي)	**-4,6%**	**4,0%**	**6,0%**	**5,1%**	**6,7%**	**8,9%**
الفارق (النمو المحتمل)	0,0%	0,0%	2,7%	3,2%	0,2%	1,9%
الفارق (متوسط النمو المحتمل)			**1,98%**			

الجدول 7: معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي والمساهمات القطاعية في النمو (%)

المساهمة في النمو الفعلي للناتج الداخلي الخام (%)	الوضعية المرجعية	السيناريو الطوعي				
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القطاع الأولي	1,2%	1,4%	1,6%	1,3%	1,6%	1,5%
القطاع الثانوي	-2,1%	0,4%	1,4%	-0,4%	1,2%	0,9%
قطاع الخدمات الخاصة	1,5%	1,1%	0,9%	1,4%	1,3%	1,4%
تصحيح SIFIM	0,0%	-0,1%	-0,1%	-0,1%	-0,1%	-0,1%
إجمالي الأنشطة التجارية	**0,6%**	**2,8%**	**3,8%**	**2,2%**	**3,9%**	**3,7%**
الإدارات العمومية	0,1%	-0,1%	0,8%	1,2%	0,6%	0,9%
الناتج الداخلي الخام بكلفة العوامل	**0,7%**	**2,7%**	**4,6%**	**3,3%**	**4,5%**	**4,6%**
الرسوم الصافية على المنتجات	0,6%	0,4%	0,4%	0,4%	0,5%	0,5%
الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق (السيناريو الطوعي)	**1,3%**	**3,1%**	**5,0%**	**3,7%**	**5,0%**	**5,1%**
الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق (السيناريو المرجعي)	**1,3%**	**3,1%**	**4,1%**	**1,1%**	**4,0%**	**4,0%**
الفارق (النمو المحتمل)	0,0%	0,0%	0,9%	2,7%	1,1%	1,1%
الفارق (متوسط النمو المحتمل)			**1,44%**			

ج) المرحلة 3

أ. ربط تقديرات القطاع الحقيقي لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بجدول العمليات التمويلية للدولة

627. هذا الربط تم القيام به على مرحلتين؛ في البداية إدماج إسقاطات الناتج الداخلي الخام الحقيقي على تقديرات مداخيل الميزانية التي قامت بها الإدارة العامة للجمارك والإدارة العامة للضرائب. ثم إدماج إسقاطات الناتج الداخلي الخام الحقيقي في تقديرات نفقات الميزانية كما صاغتها الإدارة العامة للميزانية.

628. وعلى مستوى التطور الذي يمكن التنبؤ به لمداخيل الميزانية، تجدر الإشارة إلى أن المداخيل الجمركية عرفت خلال السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة، حيث انتقلت من 93 مليار سنة 2011 إلى 135 مليار سنة 2015. وباعتبارنسبتها إلى الناتج الداخلي الخام، عرفت المداخيل ارتفاعا منتظما (بين 9% و10%). وبعد التجاوز الفعلي إلى النسخة من سيدونيا ++ (SIDONIYA) وبفضل المركزية، انتقلت المداخيل بصفة استثنائية من 93 مليار سنة 2011 إلى 118 مليار سنة 2012 أي بزيادة 27%. والتطور الملحوظ للمداخيل في السنوات الأخيرة يفسر باستثمار كثيف في تحديث التجهيزات وإدخال التقنيات الجديدة لتسهيل الإجراءات. ولذلك أمكن تأمين المداخيل وتوسيع الوعاء الضريبي وخاصة إقامة شفافية في مجال العدالة الجبائية.

629. وفي مجال التسهيل، تم خفض آجال الجمركة بفضل التقنيات الحديثة المدخلة لتسريع الإجراءات. ومن الآن فصاعدا يتم القيام ببعض هذه الإجراءات عن بعد، وتحول إلكترونيا (التصريح بالبيانات يودع بالنقل الآلي في ملف XML في الجهاز المركزي للجمارك).إضافة إلى وضع آلية للربط مع الإدارات الأخرى والانفتاح عليها، مما يخلق انسجاما حقيقيا ويتيح للدولة رقابة أفضل للتدفقات المالية والعينية لدى الدخول والخروج من التراب الوطني. ومن ناحية أخرى تبقى المداخيل مرتبطة بالأسعار الدولية كما تتأثر مباشرة بتقلباتها. وفي 2015، فان الانهيارات المتلاحقة لأسعار الحديد والمنتجات البترولية أثرت تأثيرا معتبرا على تطور المداخيل. فقد هبط مستوى السيولة بـ1% قياسا إلى 2014. وينبغي أن تأخذ إسقاطات المستقبل ذلك في الحسبان.

630. لقد أخذت منهجية تقديرات مداخيل الميزانية بعين الاعتبار التطور السلبي المحتمل للأسعار وحسب الفرضيات التالية: (أ) الناتج الداخلي الخام التقديري لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2020؛ (ب) الواردات بالقيمة التي قدمتها إدارة الجمارك من 2011 إلى 2015؛ (ج) المداخيل المحققة من قبل إدارة الجمارك 2011 إلى 2015؛ (د) وضع نسب ذات دلالة (الإيرادات/الناتج الداخلي الخام، المداخيل/الناتج الداخلي الخام، المداخيل/الإيرادات) لغاية 2015،والقيام فيما بعد باعتماد طريقة المتوسطات المتحركة.

631. كما أن تقديرات المداخيل للخمسية اللاحقة تم الحصول عليها بتطبيق الحصة السنوية من التجميع المناسب (الناتج الداخلي الخام أو الإيرادات). في نفس الوقت، تم التوزيع حسب طبيعة الضرائب المفروضة على أساس المساهمات المتوسطة (النسبة المئوية) لكل نوع من الضرائب حسب إجمالي المداخيل المتراكمة طيلة الفترة المعتبرة. وقد استخدمت هذه الطريقة لتقديرات المداخيل من قبل الإدارة العامة للضرائب.

632. بصفة عامة فإن تقديرات تطور المداخيل كانت حذرة آخذة في الاعتبار بعض العراقيل، ذلك ما نلاحظه بالخصوص من تباطؤ متوقع في تطور أسعار الحديد والمحروقات. هذان المنتوجان يساهمان مساهمة كبيرة في المداخيل.

633. وعلى مستوى التطور المنظور لنفقات الميزانية، فان منهجية التقديرات قائمة على الفرضيات التالية :

التعويضات والأجور: تم إسقاطها تبعا لإسقاط الشيخوخة/التقنية بتقييمه بـ2% سنويا ينضاف إليها مبلغ جزافي يناسب انعكاس الاكتتابات الجديدة المحتملة المتوقعة طيلة الفترة، في الوقت الراهن ليس من المتوقع زيادة استثنائية للأجور خلال الفترة 2016-2018.

النفقات من الأموال والمنح والتحويلات والاحتياطات المشتركة: تمت إسقاطاتها بشكل خارجي ولكنها عمليا تتبع تطور معدل التضخم في أسعار الاستهلاك؛

الفوائد على الدين الداخلي: تمت إسقاطاتها تبعا لتطور مخزون سندات الخزينة بمعدل تراوح بين 3,5% و 4%؛

الفوائد على الديون الخارجية: البيانات مقدمة من قبل البنك المركزي الموريتاني

ميزانية الاستثمار: وهي محصلة للعناصر التالية: (أ) مساهمة الدولة التعاقدية في المشاريع الجارية؛ (ب) التعهدات على الموارد الذاتية للدولة؛ (ج) الغلاف الجزافي بالأخذ في الحسبان للاتفاقيات الجديدة جارية التوقيع (بما فيها احتياطات الميزانية المدعمة للاستثمار) ؛ (د) أخرى (مشاريع الدعم المؤسسي التي سيتم تمويلها على الموارد الذاتية للدولة)؛

اندثارالمديونية:هذا الاندثار خارجي على النموذج، والبيانات مقدمة من قبل البنك المركزي الموريتاني؛

حسابات التخصيص الاستثنائي: تم إسقاطها كذلك بشكل خارجي؛ فهي ترتفع بنفس المبلغ الذي ترتفع به المداخيل المقابلة.

ب. انعكاسات السيناريو الطموح على المالية العامة

634. سيكون لتسريع الناتج الداخلي الخام الاسمي الموصوف حسب السيناريو الطموح انعكاس على المداخيل الإجمالية (خارج الهبات) لتنتقل في المتوسط طيلة الفترة 2017-2020 من 496,5 مليار أوقية وفق السيناريو التوجهي إلى 519,4 مليار أوقية حسب السيناريو الطموح أي بزيادة متوسطها السنوي في حدود 23 مليار أوقية طيلة الفترة. هذا التطور متأت إجمالا من انعكاس السيناريو على الجباية المباشرة. فالضرائب على المداخيل والأرباح ينبغي أن تستقر عند 112 مليار أوقية خلال الفترة المذكورة، مسجلة بذلك زيادة سنوية متسوطها 6 مليارات أوقية قياسا إلى السيناريو التوجهي. هذه المداخيل الإضافية متأتية من توسع القاعدة الجبائية في علاقة بديناميكية قطاعات النشاط الاقتصادي.

الجدول 8: تطور المالية العامة

ملخص جدول العمليات المالية للدولة بمليارات الأوقية	الوضعية المرجعية	السناريو الطموح				
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المداخيل الجبائية	269,60	312,29	330,83	362,33	383,37	423,68
منها:						
الضرائب على المداخيل والأرباح	95,23	97,78	98,73	107,43	114,49	126,77
الرسوم على الممتلكات والخدمات	130,85	145,51	155,04	171,43	179,54	198,08
الحقوق والرسوم على التجارة الدولية	38,84	46,93	51,77	56,15	60,09	66,46
المداخيل غير الجبائية	149,10	130,67	123,80	143,81	145,96	151,23
منها: مداخيل الصيد	44,11	55,90	61,08	61,79	63,55	66,15
مداخيل البترول الصافية	13,21	12,00	12,74	-	-	-

إجمالي مداخيل الميزانية	**431,91**	**454,96**	**467,37**	**506,14**	**529,33**	**574,91**
النفقات الجارية	290,88	296,49	297,66	293,62	309,83	330,16
نفقات رأس المال	219,88	192,25	213,86	278,04	294,52	371,49
الاستثمارات الممولة من الخارج	78,17	68,00	96,86	139,81	153,14	227,46
الاستثمارات الممولة من الداخل	141,70	124,25	117,01	138,23	141,38	144,03
الإصلاحات الهيكلية والقروض الصافية	2,93	5,75	2,00	-	-	-
إجمالي النفقات والقروض الصافية	**513,69**	**494,50**	**513,53**	**571,66**	**604,35**	**701,65**
رصيد الميزانية (السيناريو الطموح)	**- 81,77**	**- 39,54**	**- 46,16**	**- 65,52**	**- 75,02**	**-126,74**
رصيد الميزانية (السيناريو المرجعي)	**- 81,77**	**- 39,54**	**- 34,73**	**- 21,13**	**- 13,39**	**4,99**
الفارق	-	-	- 11,43	- 44,38	-61,64	-131,74
متوسط الفارق السنوي			**- 62,30**			
رصيد الميزانية (السيناريو الطموح) بـ% من ن د خ ك ت ع	**-5,7%**	**-2,6%**	**-2,8%**	**-3,6%**	**-3,8%**	**-5,7%**
رصيد الميزانية (السيناريو المرجعي) بـ% من ن د خ ك ت ع	**-5,7%**	**-2,6%**	**-2,2%**	**-1,2%**	**-0,7%**	**0,2%**
الفارق	-	-	-0,6%	-2,4%	-3,0%	-6,0%
متوسط الفارق السنوي			**-3,0%**			

635. فيما يخص توقعات المداخيل الجمركية، فانها ستشهد انتعاشا، (قياسا إلى التوقعات الأصلية للأسعار) مرتبطا بأسعار الحديد والمحروقات. ولهذين المنتوجين مساهمة كبيرة في المداخيل. وهكذا فإن ضريبة القيمة المضافةعلى الواردات، والحقوق والرسوم على التجارة الدولية قد تسجل على التوالي فائضا قدره 4,2 مليار و 3,9 مليار أوقية سنويا على الفترة قياسا إلى السيناريو التوجهي.

636. أما بخصوص النفقات العمومية فمن المتوقع أن ترتفع نتيجة الزيادة الاضافية لنفقات الاستثمار لتستقر في حدود 597,8 مليار أوقية في المتوسط بين 2017 و 2020 مقابل 512,5 مليار أوقية في السيناريو التوجهي أي بفائض قدره 85,3 مليار أوقية سنويا.

637. ورغم تعبئة قوية للموارد وفق السيناريو الطموح وكما هو مبين في الانعكاس الإضافي للمداخيل (+23 مليار أوقية سنويا)، فستؤدي هذه الزيادة في النفقات الي تفاقم العجز الإجمالي في الميزانية خارج الهبات الذي سيمثل في المتوسط 4% من الناتج الداخلي الخام غير الاستخراجي مقابل 1% فقط في السيناريو القاعدي.باحتساب الهبات فإن عجز الميزانية في السيناريو الطموح سيمثل 2,8% مقابل فائض طفيف (+0,3%) في السيناريو المرجعي.

ج. الربط بميزان المدفوعات والانعكاسات المنتظرة على مستوى الرصيد الجاري

638. بعد العمل على انسجام إسقاطات القطاع الفعلي مع إسقاطات المالية العامة للفترة 2016-2020، اعتمدت منهجية إسقاط الرصيد الجاري على الفرضيات التالية:

- ستظل التدفقات الداخلة لحساب الدخل مستقرة وستعكس الإبقاء على اتفاق الصيد مع الاتحاد الأوروبي؛
- فائض الإنتاج الزراعي خاصة من الأرز ينبغي أن يترجم بخفض في إيرادات المواد الغذائية بـ4,4 مليون دولار أمريكي سنويا خلال الفترة 2017-2020؛
- من المتوقع أن يترجم محتوى الإيرادات من مواد التجهيز عن طريق تسريع الاستثمارات في البناء والأشغال العامة بارتفاع في توريد التجهيزات بحدود 6 مليارات دولار أمريكي في المتوسط على الفترة 2018-2020؛
- وزيادة على انعكاس صادرات الصيد، ومداخيل العملة الصعبة الناتجة عن التراخيص، والتي سيكون فائضها في جانب الصادرات في المتوسط 64 و9 مليون دولار أمريكي على التوالي، بالنظر إلى التكثيف المنتظر لنشاط شبه القطاع، ومجموعة هذه التأثيرات التراكمية ينبغي أن تؤدي إلى تراجع العجز الجاري الذي سينتقل في المتوسط من 5,7% من الناتج الداخلي الخام إلى 7,8% مقارنة بالسيناريو التوجهي، أي بخفض في العجز يصل 2,1% سنويا. في السيناريوهين يلاحظ أن آفاق تراجع العجز الجاري أكثر تفاؤلا إذا ما قورنت بالسنتين 2015 و2016 اللتين طبعتهما مستويات من الانخفاض تعادل 18,8% و 12,7% على التوالي من الناتج الداخلي الخام؛

639. وإجمالا فستظل الانعكاسات على رصيد الميزان الجاري تمكن من التحكم التام في العجز طيلة الخطة الخمسية للسيناريو الطموح. ومن ثم فاحتياطات الصرف ستتأثر بالفعل بالظرفية السيئة للأسعار الدولية ولكنها لن تهبط تحت عتبة احتياط ثلاثة أشهر من الواردات المتوقعة في نهاية الخمسية كما في السيناريو المرجعي.

640. وفضلا عن ذلك فعلى مستوى أسعار تصدير القطاع الاستخراجي، فقد اعتمدت الإسقاطات على النتائج التوقعية لصندوق النقد الدولي (أكتوبر 2016). وفيما يخص أسعار القطاع المنجمي والبترولي، فقد تم تحيينها في السيناريو المرجعي قياسا إلى التوقعات الأصلية المأخوذة على أساس مراجعة المادة الرابعة (فبراير 2016). ويبين الجدول التالي إصلاحا شاملا للأسعار الدولية، ستكون مساهمته الإيجابية في الانعكاس على ديناميكية الناتج الداخلي الخام الاسمي هامة على المدى القصير.

فرضيات الأسعار	2016		2017		2018		2019		2020	
	يناير-16	أكتوبر-16	يناير-17	أكتوبر-17	يناير-18	أكتوبر-18	يناير-19	أكتوبر-19	يناير-20	أكتوبر-20
الحديد(دولار/طن)	35.9	53.9	32.1	48.4	31.6	42.8	35.9	35.9	35.9	35.9
النفط(دولار/برميل)	29.9	43.0	35.8	50.6	39.7	53.1	43.1	54.4	45.3	56.3
النحاس(دولار/طن)	4362.0	4760.6	4351.0	4838.6	4360.8	4878.5	4377.1	4909.9	4394.7	4937.3
الذهب (دولار/أونصة)	1099.0	1281.6	1109.7	1357.1	1121.5	1373.8	1132.9	1390.6	1146.8	1404.1
المصدر Weo أكتوبر 2016										

الجدول 10: إسقاطات الميزان الجاري (بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المرجعية	السيناريوالطموح للخطة الخمسية 2016-2020				
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رصيد الميزان التجاري	**-501**	**-315**	**-182**	**-141**	**-179**	**-195**
التصدير	**1 365**	**1 334**	**1 456**	**1 412**	**1 379**	**1 407**
خام الحديد	*340*	*396*	*395*	*373*	*352*	*332*
البترول	*73*	*87*	*88*	*0*	*0*	*0*
النحاس	*195*	*145*	*126*	*134*	*113*	*120*
الذهب	*325*	*253*	*308*	*315*	*318*	*309*
الصيد	*389*	*395*	*473*	*511*	*520*	*546*
أخرى	*43*	*58*	*68*	*79*	*76*	*100*
الإيرادات، واصلة	**-1 866**	**-1 649**	**-1 639**	**-1 553**	**-1 558**	**-1 601**
المواد الغذائية	*-395*	*-408*	*-411*	*-415*	*-429*	*-444*
المواد البترولية	*-292*	*-246*	*-292*	*-310*	*-322*	*-337*
التجهيزات وغيرها من المواد المستوردة للصناعات الاستخراجية	*-626*	*-393*	*-299*	*-178*	*-146*	*-147*
إيرادات أخرى	*-552*	*-601*	*-637*	*-649*	*-662*	*-673*
الخدمات والدخل (الصافي)	**-563**	**-467**	**-404**	**-285**	**-216**	**-202**
الخدمات (الصافي)	**-399**	**-416**	**-357**	**-245**	**-196**	**-187**
دائن	*230*	*200*	*215*	*224*	*229*	*235*
منها رخص صيد	*66*	*81*	*90*	*92*	*90*	*91*
مدين	*-628*	*-616*	*-571*	*-469*	*-425*	*-422*
منه شحن (بما فيه البترول والمعادن)	*-200*	*-164*	*-173*	*-173*	*-175*	*-182*
المداخيل (الصافية)	**-165**	**-51**	**-47**	**-40**	**-20**	**-15**
دائن	*86*	*154*	*161*	*163*	*163*	*165*
منه مقاصة الصيد	*60*	*61*	*62*	*62*	*61*	*62*
مدين	*-251*	*-205*	*-208*	*-203*	*-183*	*-180*
منه فوائد الدين	*-78*	*-68*	*-71*	*-75*	*-78*	*-80*
التحويلات الجارية (صافي)	147	182	168	166	149	151
رصيد ميزان التحويلات الجارية	**-917**	**-601**	**-418**	**-260**	**-246**	**-245**
بـ% من الناتج الداخلي الخام	**-18,8**	**-12,7**	**-8,5**	**-5,2**	**-4,7**	**-4,3**

هـ) الربط بجدول التشغيل والموارد عبر تقدير مساهمة الطلب النهائي

641. تم إعداد منهجية تقدير نفقات الاستهلاك النهائي للأسر انطلاقا من الحسابات الوطنية. وكذلك فلكل منتج، مؤشر الحجم المستخدم هو معدل النمو الديموغرافي وتطور كثافة اليد العاملة كمؤشر للسعر.بقراءة جدول الاستخدامات والموارد (الجدول د)من السناريو الطوعي يلاحظ أن مكاسب النمو الحقيقي المحققة في الخطة الخمسية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، يكمن تفسيرها في نفس الوقت في التحسن المتوقع من المساهمة الصافية للطلب الخارجي وطلب داخلي يتم في اطاره تحفيز الاستثمار الخام بفعل النشاطات المبرمجة.

لجدول د: الاستخدامات – الموارد (الناتج الداخلي الخام الحقيقي واستخداماته بأسعار ثابتة، %)

مساهمة في النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام (%)	الوضعية المرجعية	السيناريو الطموح للخمسية 2016-2020				
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الموارد	**-11,0%**	**1,0%**	**1,2%**	**-1,0%**	**3,8%**	**5,3%**
الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق	1,3%	3,1%	5,0%	3,7%	5,0%	5,1%
واردات الأموال والخدمات	-12,3%	-2,1%	-3,8%	-4,8%	-1,2%	0,2%
الاستخدامات	**-11,0%**	**1,0%**	**1,2%**	**-1,0%**	**3,8%**	**5,3%**
الاستهلاك	5,4%	0,5%	2,8%	3,1%	4,7%	6,1%
اسهلاك الإدارات العمومية	-0,3%	0,0%	1,5%	-0,9%	-0,1%	1,1%
استهلاك الأسر	5,8%	0,5%	1,3%	4,0%	4,8%	5,0%
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (FBCF)	-13,2%	-2,8%	12,4%	5,0%	3,2%	9,2%
تغير المخزون	-1,3%	3,5%	-14,8%	-8,7%	-3,8%	-10,2%
صادرات الأموال والخدمات	-1,9%	-0,2%	0,9%	-0,4%	-0,3%	0,2%
الطلب الداخلي	-9,1%	1,2%	0,3%	-0,6%	4,1%	5,2%
الطلب الخارجي	10,4%	1,9%	4,7%	4,4%	0,9%	-0,1%
المساهمة الإجمالية للنمو	1,3%	3,1%	5,0%	3,7%	5,0%	5,1%

الانعكاسات المنتظرة من الخطة الخمسية حسب مؤشرات الشمول والاستدامة

في مجال الآثار المنظورة على التشغيل

642. لتقييم آفاق النمو المحتمل المترتب على الخطة الخمسية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك حول التشغيل، يُستنتج قبل كل شيء المرونة السابقة للتشغيل قياسا إلى النمو (**كم نقطة تشغيل إضافية مقابل النقطة الإضافية في نمو الناتج الداخلي الخام**). فهي تحسب بالعلاقة بين معدل النمو والتشغيل (يتم قياسها بمعدل تغير السكان النشطين العاملين) ومعدل نمو القيمة المضافة (الأسعار الثابتة).

الجدول: تقديرات مرونة التشغيل - النمو

	السكان النشطين العاملين (بالآلاف)	خلق فرص العمل الإضافية خلال الفترة	متوسط خلق فرص التشغيل سنويا	متوسط معدل النمو السنوي (%)		مرونة التشغيل/ النمو
				التشغيل	القيمة المضافة (*)	
1988-2000	603 717	249 544	20 795	4,4	2,7	1,62
2000-2004	602 126	-1 591	-398	-0,1	3,6	سالبة
2004-2008	715 060	112 934	28 233	3,1	8,0	0,37
				المتوسط		**0,90**
2008-2013(أ)	610 425	-	-	-	-	-
2014(ب)	627 638	-	17 213	2,8	6,1	0,45
2015(ب)	641 948	-	14 310	2,3	1,3	1,76
المتوسط(ج)	634 793	-	15 761	**المتوسط**		1,10

بـ الـ ـقـ يمة الحقيقية (الأسعار ثابتة)

(أ) متوسط هذه الفترة مرتبط بالبيانات المتوفر من الإحصاء العام الأخير للسكان والمساكن 2013.

(ب) انطلاقا من معدل الإسقاطات الديمغرافية التي أجراها المكتب الوطني للإحصاء ما بين التعدادات.

(ج) فترة الإسقاط 2014-2015.

بالنسبة للفترة(2016-2020)، تستخلص النتائج المقارنة التالية:

نتائج التوقعات والانعكاسات على التشغيل

	متوسط السكان النشطين العاملين (بالآلاف)	متوسط معدل النمو السنوي (%)		المرونة التشغيل/ النمو (نقاط التشغيل الإضافية لكل نقطة إضافية من نمو الناتج الداخلي الخام)
		التشغيل (أ)	القيمة المضافة (*)	
المتوسط السابق	634 793	**المتوسط**		1,10
2016	649 394	2,3	3,1	0,74
2017	665 459	2,4	4,1	0,60
2018	679 875	2,1	1,2	1,75
2019	695 785	2,3	4,0	0,57
2020	712 135	2,3	4,0	0,57
معدل الخطة الخمسية لـ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك				0,84
معدل النمو السنوي المتوسط 2016-2020 (%)				2,28
متوسط التشغيل الإضافي السنوي خلال الفترة 2016-2020 لكل نقطة نمو إضافية من الناتج الداخلي الخام (ب)				16 062

بالقيمة الحقيقية (الأسعار ثابتة)

(أ) حساب متوسط معدل النمو السنوي للتشغيل المتأتي من فرضية تحقيق التشغيل الكامل، بالمحافظة على نفس درجة نمو السكان النشطين كما تم استخلاصه في السابق من إسقاطات المكتب الوطني للإحصاء.

(ب) بالتطبيق على متوسط التشغيل السنوي للفترة السابق إسقاطها 2014-2015، تكون قيمته 15.765.

643. لهذا ومع أخذ المرونات السابقة في الحسبان، فإن الانعكاسات الفعلية حسب خلق فرص التشغيل الإضافية الصافية التي أنتجتها **كافة نقاط النمو الإضافية في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك تم تلخيصها في هذا الجدول:**

(أ) بالتطبيق على متوسط خلق فرص التشغيل سنويا للفترة السابقة وإسقاطاتها: 2014-2015، أي 15.761

نتائج التوقعات والانعكاسات على التشغيل (تابع)

السنة	متوسط السكان النشطين العاملين (بالآلاف)	متوسط النمو السنوي (%)		المرونة التشغيل/ النمو (نقاط التشغيل الإضافية لكل نقطة إضافية من نمو الناتج الداخلي الخام)	خلق فرص التشغيل الإضافية الصافية (لكل نقطة نمو إضافية من الناتج الداخلي الخام) (أ)	المكاسب الإجمالية للنمو قياسا إلى السيناريو المرجعي	صافي إجمالي خلق فرص التشغيل (إجمالي مكاسب نمو الناتج الداخلي الخام الإضافية)
		التشغيل	القيمة المضافة				
2016	649 394	2,3	3,1	0,74	16 122	-	16 122
2017	665 459	2,4	4,0	0,60	16 139	+0,9	14 525
2018	679 875	2,1	1,2	1,75	16 092	+2,6	41 839
2019	695 785	2,3	4,0	0,57	16 120	+0,6	9 672
2020	712 135	2,3	4,0	0,57	16 120	+1,1	17 732
الإجمالي على الفترة 2016-2020							99 890

في مجال الآثار المتوقعة لمحاربة الفقر

644. تأتي النتائج اللاحقة من تقييم قبلي لانعكاسات الأنشطة على مستوى الفقر بإسقاطات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، بالاعتماد على المقاييس المستخدمة في منهجية محاكاة PAMS(PovertyAnalysisMacroeconomic Simulator)1المطبقة سابقا من قبل البنك الدولي على مجموعة من بلدان شبه المنطقة، تشمل موريتانيا. وقد أنتجت المقاييس الرئيسية المستخدمة للفترة المرجعية 2003-2007 المرونات التالية:

السيناريو الأساسي للفقر

Moyenne Baseline scenario	2007	2006	2005	2004	2003	
Poverty Gap						
-2,12	-2,2	-2,2	-2,1	-2,1	-2,0	Growthelasticity
3,32	3,8	3,6	3,3	3,1	2,8	Inequalityelasticity
1,56	1,7	1,6	1,6	1,5	1,4	Inequality / GrowthTradeoff
Square Poverty Gap						
-2,40	-2,3	-2,4	-2,4	-2,4	-2,5	Growthelasticity
5,28	5,8	5,6	5,3	5,0	4,7	Inequalityelasticity
2,20	2,5	2,3	2,2	2,1	1,9	Inequality / GrowthTradeoff

645. انطلاقا من اسقاط معين على مستوى الاقتصادي الكلي، يمكن لـ PAMSتحديد ملامح الفقر عن طريق حساب مؤشراته لكل سنة، مما سيمكن من إنجاز سيناريو الاقتصاد الكلي المقترح من قبل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وبتطبيق المرونة المتوسطة لتباين الفقر في شبه المنطقة انطلاقا من تقديرات PAMS، يمكن الوصول إلى الآثار التالية:

[1] cf. Asian Development Bank – ADB (2012, Handbook on Poverty and Social Analysis.

Wordl Bank (2002), Poverty Analysis Macroeconomic Simulator (PAMS) Linking Household Surveys with Macro-Models, Luiz A. Pereira da Silva, B. Essama-Nssah and IssoufSamake, Policy Reserach Working Paper N°2888.

نتائج التوقعات والآثار على الفقر

	المرونة التشغيل/ النمو (نقاط التشغيل الإضافية لكل نقطة إضافية من نمو الناتج الداخلي الخام)	المرونةالمقارنة الفقر/ النمو (نقاط خفض الفقرلكل نقطة إضافية من نمو الناتج الداخلي الخام)	الانعكاس الإجمالي التشغيل/ النمو (نقاط التشغيل الإضافية لإجمالي مكاسب نمو الناتج الداخلي الخام الإضافية)	المرونة المقارنة الفقر/ النمو (نقاط خفض الفقر لإجمالي مكاسب نمو الناتج الداخلي الخام الإضافية)
2016	0,74	-1,57	0,74	-1,57
2017	0,60	-1,27	0,54	-1,14
2018	1,75	-3,71	4,55	-9,64
2019	0,57	-1,21	0,34	-0,72
2020	0,57	-1,21	0,63	-1,34
متوسط الخطة الخمسية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	0,84	-1,79	1,36	-2,88
معدل الفقر النقدي				
(2014)	(31,0%)			
عدد الفقراء				
(2014)	(1 096 000)			
انخفاض المتوسط السنوي للسكان تحت عتبة الفقرلكل نقطة نمو إضافية للناتج الداخلي الخام خلال الخطة الخمسية (2016-2020)				
2020/2014	-19 618			
انخفاض المتوسط السنوي للسكان تحت عتبة الفقر الناجم عن المكاسب الإجماليةلنمو الناتج الداخلي الخام خلال الخطة الخمسية (2016-2020)				
2020/2014	-31 565			
انخفاضالمتوسط لإجمالي السكان تحت عتبة الفقرلإجمالي مكاسب نمو الناتج الداخلي الخام خلالالخطة الخمسية (2016-2020)				
2020/2014	157 825			
Cible ODD				
2020/2014	938 175			
عدد السكان (RGPH 2013)	3 537368			
عدد السكان) الإسقاطات الديمغرافية 2020(	3 959 432			
معدل الفقر المنتظر (2020)	23,6%			

(أ) بالتطبيق على السكان تحت عتبة الفقر سنة 2015

تسيير المخاطر المحدقة والإجراءات التخفيفية

646. حسب صندوق النقد الدولي (2016)فإنه على المستوى الداخلي يبقى الاقتصاد الموريتاني معرضا للجفاف الذي يمكن أن يتطلب دعما إضافيا للميزانية لمساعدة السكان المتضررين. وعلى المستوى الإقليمي، حتى ولو لم تكن موريتانيا متضررة من وباء الإيبولا، فإن آثار المخاطر الصحية في إفريقيا الغربية يمكن أن تأثر على الاقتصاد الموريتاني من خلال علاقاته التجارية مع البلدان المجاورة. وعلى المستوى الخارجي فان التأثيرات السلبية مستقبلا ستكون ذا علاقة وثيقة بالتطورات العالمية.

الإطار(صندوق النقد الدولي): الآثار الخارجية على الاقتصاد الموريتاني

يتناول هذا الإطار سيناريو تهبط فيه أسعار الحديد أكثر من المتوقع، ولا يحدث توسع معدني ، وتكون فيه ومساهمة الشركة الوطنية للصناعة و المعادنSNIMبالأرباح في الميزانية منعدمة. ستتطلب نتائج هذا النوع من السيناريوهات على المدى المتوسط ردة فعل مناسبة من قبل السلطات بما فيها خفض قيمة الأوقية بحيث تأخذ في الحسبان تدهور الأساسيات واللجوء إلى الاندثارات وإجراءات لإمتصاص الأثار الاقتصادية.

الآثار العالمية لأسواق خام الحديد. يمثل خام الحديد نصف صادرات موريتانيا تقريبا. ويرتبط الطلب العالمي على خام الحديد . على نطاق واسع . بالصين التي تستورد حوالي ثلثي الحجم العالمي. وبالأسعار القياسية للسنوات الأخيرة فقد وصل عرض خام الحديد مداه في انتظار نمو إنتاج الصلب في الصين. غير أن التحليلات كشفت إشارات لعرض فائض، وتتوقع أن الموردين الأكثر أهمية في العالم كأستراليا والبرازيل سيغتنمون هذه الفرصة لإضعاف المنافسة. والأسواق الآجلة لخام الحديد، حوالي 64-66 مليون دولار لسنة2015-2016، مشيرة إلى هبوط جديد ب20% في الأسعار دون الإسقاطات المسجلة في المرجع. وإذا تحققت هذه الأسعار فإن ذلك سيشكل مخاطر على مداخيل الميزانية الموريتانية بسبب هبوط مساهمة توزيع أرباح الشركة الوطنية للصناعة و المعادنSNIM وديناميكية ميزان المدفوعات عن طريق تراجع مداخيل العملة الصعبة،وأخيرا نمو اقتصادي محتمل مخيب للآمال إذا لم يتحقق التوسع المتوقع في الطاقات المعدنية؛ وجدوائية المشروع تتوقف على الفارق في الأسعار قياسا إلى الأسعار الدنيا للمشاريع.

سيناريوالهبوط. في سيناريو مختلف (مفرط شيئا ما) دون توسع معدني خارج مشروع الكلابة 2 الذي انتهى تماما ودون مساهمة أرباح SNIM في الميزانية خلال الفترة 2015-2020، فالنمو الاقتصادي سيتناقص بأكثر من ثلاث نقاط مئوية 2018-2019 قياسا إلى المرجع، وإلى وضع الميزانية الذي سيتراجع بشكل صاف على المدى المتوسط – بعجز إضافي في الميزانية في حدود 1,6% إلى 2,5% من الناتج الداخلي الخام خارج الصناعات الاستخراجية. في حين أن التحويلات الخصوصية وغيرها من مداخيل الأموال الذاتية في الفترة 2015-2017، ستدعم مستويات الاحتياطات اعتبارا من 2018، واستثناء المعادن الإضافية ستنخفض الصادرات المعدنية ويعمق العجز في التمويل الخارجي للفترة 2018-2020.

ولتخفيف الآثار العاجلة، يتعين على السلطات التدخل بمساعدة أدوات السياسة الاقتصادية التي هي في متناولها. وسيترجم تراجع الأساسيات بتراجع جديد في قيمة الأوقية. ومن المحتمل أن يتعين على الحكومة أن ترتب خطة استثمارها العمومي لتؤمن ادخارا أمثل في الميزانية دون التضحية بمشاريع الاستثمار الأكثر استعجالا. وفي نفس الوقت يتعين على البلد تسريع خططه لتنويع الاقتصاد خارج المشاريع المعدنية من أجل الإبقاء على مقدراته بدون التوسع المعدني. وفي هذه الحالة يجب أن تكون هناك سياسات مناسبة لخفض ندرة المداخيل بمراجعة النفقات وبتوسيع المداخيل وبالبحث عن دعم إضافي للميزانية من قبل المانحين.

سيناريو الهبوط: المتغيرات الرئيسية 2015 . 2020						
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النمو الحقيقي للإنتاج	5.5	6.4	4.8	4.7	4.8	4.9
الفارق مقارنة بالمرجع	0.0	-0.4	-0.2	-3.3	-3.6	-0.1
رصيد الميزانية الإجمالي دون الهبات (% من الناتج الداخلي الخام بدون الصناعات الاستخراجية)	-4.7	-3.4	-3.7	-3.9	-2.9	-1.4
الفارق مقارنةبالمرجع	-2.5	-1.8	-2.0	-2.3	-2.0	-1.6
التمويل الخارجي (% من الناتج الداخلي الخام)	0.0	0.0	0.0	6.3	9.6	8.8
المصدر: صندوق النقد الدولي(2016						

647. **موريتانيا معرضة كذلك لمخاطر مرتبطة بما يلي :**

الهشاشة اتجاه الصدمات الخارجية خاصة المتعلقة بالطلب وأسعار مواد التصدير الرئيسية: (أ) هبوط الأسعار الدولية للمواد الأولية، مما ينشأ عنه تدهور هام لأسعار الصرف وكذلك هبوط في مداخيل الدولة؛ (ب) ندرة رؤوس الأموال على المستوى الدولي الشيئ الذي يمكن أن يؤخر انطلاق المشاريع المعدنية والبنى التحتية؛

ضعف القدرة على استيعاب التمويلات الخارجية المعبأة من قبل المانحين والشركاء الفنيين والماليين وغيرهم.

تأثير الكوارث الطبيعية وخاصة تلك المرتبطة بارتفاع حرارة المناخ ونتائجه (الفيضانات،التصحر..إلخ.) وكذلك اجتياحات الجراد وأثرها على الاقتصاد الريفي.

7. آلية تنفيذ ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك:

648. تأخذ منظومة الصياغة والقيادة والمتابعة والتقييم، التي تعرضها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في الحسبان الدروس المستخلصة من الماضي، وكذلك متطلبات الحاضرالمترجمة بشكل خاص من خلال أهداف ومبادئ رئيسية. إن الآلية الموجودة مع وجاهتها على الصعيد النظري فإنها تكمل بميكانيزمات وأدوات ضرورية للقيادة والتنفيذ والمتابعة والتقييم وبتنسيق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030 وينبغي مواكبتها بعدد من الإجراءات.

649. هذه الآلية الجديدة تم إدماجها وتصورها بطريقة تمكن من تطوير الانسجام في التصور وتنفيذ البرامج، لا سيما بين مختلف المستويات الوطنية والقطاعية والجهوية والمحلية. وهكذا، فالعناصر ذات الطابع الاستراتيجي ستغطيها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، في حين أن التفعيل ستتولاه الاستراتيجيات القطاعية والجهوية. وكذلك، فإن المواءمة بين إطار الميزانية متوسط المدى وبرنامج الاستثمارات العمومية والميزانية المدعمة للإستثمار (CBMT وPIP وBCI) وقانون المالية ستسهم في هذه المنطق نفسه.

أهداف منظومة متابعة وتقييم إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

650. الأهداف العامة لمنظومة المتابعة والتقييم هي: (1) الابلاغ عن تقدم إنجاز الأهداف المنشودة؛ (2) تحسين تسيير وفعالية مشاريع وبرامج التنمية والمساعدة في اتخاذ القرار (على المستوى العملي والاستراتيجي)؛ (3) امكانية مساءلة كافة الأطراف المعنية بمسار تنفيذ الاستراتيجية.

651. وبصفة خاصة ترمي منظومة متابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى بلوغ الأهداف التالية: (أ) تأمين جمع بيانات تقارير تنفيذ خطط عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك باستخدام قائمة مؤشرات ومتابعتها وتقييم تطورها؛ (ب) تقييم انعكاس تنفيذ الإستراتيجية؛ (ج) إمداد أصحاب القرار بالبيانات الملائمة التي تمكنهم من اتخاذ الترتيبات الضرورية أثناء تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لتصحيح المسار عند الإقتضاء؛ (د) إبلاغ المسؤولين والمواطنين ومختلف الأطراف المعنية بالطريقة التي تنفذ بها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وبالنتائج المحصول عليها (إعلام، شفافية).

المبادئ الرئيسية لمنظومة المتابعة والتقييم

652. في المقام الأول، يقوم نجاح منظومة المتابعة والتقييم قبل كل شيء على مقاربة تشاركية اندماجية واستيعاب تام من قبل مجموع الأطراف الأساسية (الإدارة المركزية، البرلمان،الإدارة الجهوية، المجموعات الاقليمية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، الشركاء الفنيين والماليين ..الخ). هذه المقاربة تمثل شرطا لنجاح قيادة وتنفيذ ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030؛ وتمثل قطيعة مع الاختلالات التي ظهرت خلال تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر. تنضاف إلى هذا ضرورة ممارسة مراقبة المواطنين على تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

653. في المقام الثاني، يتطلب تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وسائل كبيرة، وينبغي أن تترجم بالضرورة برفع كافة المعوقات والعراقيل التي تشوب التنفيذ بعناية للمشاريع والبرامج وكذا الإصلاحات. وينبغي أن تتضافر جهود كافة الفاعلين في إطار منطق يسعى إلى النجاعة و تعزيز فعالية تسيير البرامج وتنفيذها في القطاع العام والخاص.

654. ولتأمين النجاح الأحسن لمتابعة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، سيكون من الضروري إشاعة ثقافة التسيير المتمحورة على النتائج لدى كافة الفاعلين المعنيين بتنفيذ هذه الاستراتيجية،وخصوصا بإدخال ثقافة الأداء والشفافية والتقييم وإلزامية المساءلة في الإدارة العمومية،

655. كما ينبغي تأمين إنتاج البيانات الضرورية لمتابعة وتقييم المؤشرات الرئيسية لتنمية البلد، مع القيام بتحليل البيانات حول تنفيذ الإستراتيجية واللجوء إلى نماذج لمسلكيات الوكلاء الاقتصاديين وتوقعات ومحاكاة آثار إجراءات السياسة الاقتصادية، وكذلك لدى استخدام التقنيات الحديثة لدعم منظومة المتابعة والتقييم.

656. كما يتعلق الأمر بتأمين قيادة حقيقية للهياكل المكلفة بإنعاش منظومة متابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لدى الإدارات والفاعلين الآخرين المشتركين في هذه المنظومة. وكذلك سيجري تأمين دفع وقيادة تنفيذ الاستراتيجية على أعلى مستويات الدولة.

657. ومن جهة أخرى يجدر السهر على متابعة مطابقة مختلف أطر البرمجة إطار الميزانية متوسط المدى وبرنامج الاستثمارات العمومية والميزانية المدعمة للإستثمار CBMT ، PIP، BCI وقوانين المالية مع أولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وكذلك ينبغي أن تحال خطط عمل القطاعات مستقبلا في الوقت المناسب لاستخدامها عند توزيع الميزانية على القطاعات.

658. ستعزز الإدارة العمومية بالموارد البشرية المؤهلة والمحفزة وبالوسائل المالية الكافية للقيام كما ينبغي بالمهام المرتبطة بقيادة ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

هيكلة منظومة المتابعة والتقييم:

659. ترتكز هذه الهيكلة حول المكونات التالية: (أ) آلية مؤسسية؛ (ب) أدوات وآليات منظومة المتابعة والتقييم وتدفق المعلومات؛ (ج) المنتجات المنتظرة لمنظومة المتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛ (د) وسائل وموارد ينبغي تعبئتها.

الآلية المؤسسية

660. سترتكز الآلية المؤسسية المقترحة لقيادة ومتابعة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، حول ميدانية من جهة، وقيادة وتشاور من جهة أخرى، وفي نفس الوقت على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي. تأخذ هذه الآلية في الحسبان عناصر التشخيص، وينبغي أن تكون موضع مرسوم جديد خاص طبقا للقانون التوجيهي حول استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. كماأن عليها أن تأخذ في في الحسبان أيضاالاختلالات التي أعاقت حسن سير نشاطات اللجان الفنية القطاعية، فقد تقرر وضع إطار عملي جديد وميكانيزمات جديدة. ولضمان سير أفضل لهذه المنظومة سيتعين إقامة منظومة معلوماتية من جهة وتعبئة الوسائل المالية والضرورية من جهة أخرى. وعلى وجه الخصوص، سيتم القيام بأعمال في مجال تعزيز قدرات مختلف الهياكل المعنية لتمكينها من القيام بمهامها.

هيئات القيادة والتشاور

الهيئات	التشكلة	المهام	الملاحظات
اللجنة الوزارية لقيادة (CIP- SCAPP)	الرئيس: الوزير الأول الأعضاء: وزراء القطاعات التي لها الأدوار الأكثر أهمية في تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك مفوض الأمن الغذائي مفوض حقوق الإنسان محافظ البنك المركزي المدير العام لوكالة التضامن	توجيه صياغة وتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛ المصادقة على تقرير تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	السكرتاريا: الوزير المكلف بالاقتصاد
اللجنة الموسعة للتشاور (CEC-SCAPP)	الرئيس: الوزير المكلف بالاقتصاد؛ الأعضاء: الوير المكلف بالعلاقات مع المجتمع المدني؛ الوزير المنتدب المكلف بالمالية؛ محافظ البنك المركزي؛ ممثل الشركاء الفنيين والماليين؛ رئيس UNPM؛ ممثلان عن تكتلات المنظمات الوطنية؛ رئيس رابطة العمد.	الإبقاء على حوار بين الدولة والشركاء الفنيين والماليين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجموعات المحلية حول مسار صياغة وتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛ دراسة تقارير تنفيذ الإستراتيجية قبل عرضها على اللجنة الوزارية تسهيل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.	السركتاريا: DGPSD
لجنة تنسيق ومتابعة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك-(CCS SCAPP)	الرئيس: المدير العام للسياسات وإستراتيجيات التنمية بالوزارة المكلفة بالاقتصاد؛ الأعضاء: رؤساء CDS؛ المدير العام للاستثمارات العمومية والتعاون الاقتصادي؛ المدير العام للدراسات والإصلاحات والمتابعة والتقييم؛ المدير العام لترقية القطاع الخاص؛ المدير العام للميزانية؛ المدير العام للمكتب الوطني للإحصاء.	متابعة وتطبيق قرارات وتوجيهات اللجنة الوزارية واللجنة الجهوية للتشاور(CIP وCEC)؛ تحضير اجتماعات CIP وCEC؛ تنسيق أنشطة الهيئات العاملة؛ الإشراف على إعداد التقرير السنوي لتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (RAMO).	السكرتاريا: مديرية تنسيق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (DC – SCAPP) (مكتب CTC برئاسةDGPSD:ينسق الأنشطة

الهيئات الفنية لمتابعة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

الهيئات	التشكيلة	المهام	الملاحظات
فرق عمل المرتكزات الإستراتيجية (GTLS)	الرئيس: شخصية من مستوى رفيع، لها تجربة كبرى في المجالات المغطاة؛ الأعضاء: ممثلو كل من: (الإدارة العمومية؛رؤساءCDS) المنتخبين؛ المجتمع المدني؛ القطاع الخاص؛ الشركاء الفنيين والماليين؛	المساهمة في إعداد تقارير فرق العمل معالجة وتحليل وأخذ القضايا الأفقية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في الحسبان ؛ الإثارة المحتملة لإنجاز الدراسات ذات الطابع العرضي المرتبطة بأهداف الإستراتيجيات التنموية. المصادقة على تقارير فرق العمل :	3 فرق عمل المرتكزات الإستراتيجية : النمو رأس المال البشري والخدمات الاجتماعية الحكامة.

الهيئات	التشكيلة	المهام	الملاحظات
لجنة التنمية القطاعية	الرئيس: مدير البرمجة ومسؤول سام من الوزارة الوصية؛ الأعضاء: مسؤولون من الوزارة المعنية مكلفون ببرمجة ومتابعة المشاريع، والمالية والإحصاءات وتنفيذ البرامج والمشاريع؛ ممثل عن كل قطاع معني بأنشطة القطاع؛ ممثل عن الوزارة الكلفة بالاقتصاد-DSP) DC SCAPP /DGPSD) ممثل عن الوزارة المكلفة بالميزانية؛ ممثلان عن المجتمع المدني المعني بالقطاع؛ ممثلان عن القطاع الخاص؛ الشركاء الماليين والفنيين المعنيين بالقطاع.	إعداد وتحيين ومتابعة الاستراتيجية القطاعية ؛ إطلاق حوار قطاعي دائم بين الوزارة وشركائها؛ تسهيل التشاور والحوار مع المنتخبين والقطاع الخاص والمجتمع المدني المشتركة في القطاع؛ إعداد حصيلة قطاعية لتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في القطاع المعني؛ متابعة الأداء الخاص المحقق على طريق الوصول إلى الأهداف، بما فيها ODD؛ استخراج مؤشرات القطاع المعني بانتظام، بما فيها مؤشرات ODD؛ تحيين معلومات قاعدة بيانات متابعة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بانتظام ؛ إعداد المذكرات التلخيصية القطاعية للتنفيذ باحترام الدورية المتوقعة؛ تأمين تدفق إعلامي منتظم للقطاع نحو إدارة تنسيق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. إعداد وتنظيم المراجعة القطاعية السنوية.	تشكل الإدارة المكلفة بالبرمجة محور لجنة التنمية القطاعية وتتولى تفعيلها.
اللجنة للتنمية.	الجهوية الرئيس: والي الولاية؛ الأعضاء: منسق الخلية الجهوية للتخطيط والمتابعة؛ المصالح الفنية اللا ممركزة؛ المصالح الجهوية للإحصاء؛ المنتخبون: المجتمع المدني؛ القطاع الخاص؛ الشركاء الفنيون والماليون في الولاية.	تأمين المتابعة المنتظمة لتنفيذ إستراتيجية النمو الجهوي االمتسارع والرفاه المشترك.	السكرتاريا: الخلية الجهوية للتخطيط والمتابعة والتقييم

الأدوات والآليات وتدفق معلومات منظومة المتابعة والتقييم

661. تأخذالإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء. التي يجري تحينها. في الحسبان الحاجة إلى الإعلام من أجل إعداد وتحيين مختلف المؤشرات المعتمدة، بما فيها المعطيات من مصادر إدارية،ومستوى التجزئيةالمطلوب. وفضلا عن ذلك، فقد تم إنجاز التحليل المعمق لجاهزية البيانات لاستخلاص مختلف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، من جهة أخرى فإن الفجوة والاحتياجات التي ينبغي سدها في هذا المجال. سيتم تصور ميكانيزمات متابعة وتقييم الإستراتيجيةالجهوية، وستعد نماذج من أجل توجيه الفرق الجهوية في مهامها.

662. يشمل الإطار الفني لمنظومة المتابعة والتقييم العناصر الرئيسية التالية:

- مصفوفة المؤشرات: تم تحديد حزمة مؤشرات متابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في علاقة مع الأهداف المعتمدة في هذه الاستيراتيجية، بما فيها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. هذه المؤشرات تظهرها المصفوفة المرفقة. وتأخذ المؤشرات المعتمدة الجوانب الثلاثة التالية من منظومة متابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك: (أ) متابعة ظروف حياة السكان الاندماجية؛ (ب) متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج؛ (ج) تقييم انعكاس السياسات والبرامج؛

- وثائق المؤشرات (البيانات التجميعية): سيتم القيام منذ الانطلاق بإعداد استمارة كشفية لكل مؤشر، تمكن من توثيق تدفق المعلومات التي هي تدعم إنتاج المؤشر بإيضاح مسؤوليات مختلف المتدخلين في سلسلة إنتاج المعلومة على وجه الخصوص.
- قاعدة بيانات وتطبيق معلوماتي لمتابعة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك: سيتم تصور وإطلاق تطبيق معلوماتي، ليزود دوريا من قبل المسؤولين عن المتابعة القطاعية في مختلف الوزارات والوكالات المشابهة، وسيسمح بإيجاد علاقة دائمة بينهم وبين إدارة تنسيق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وستمكن من نشر دوري للمعلومات وفي نفس الوقت على المستوى القطاعي والعرضي والوطني، لإعداد مختلف التقارير. ستكون لقاعدة البيانات هذه صلات مع المشاريع مثل DAD التي ينبغي أن تدمج الوظائف لتقديم البيانات المطلوبة. وستلاحظ فترة انتقالية قبل التشغيل الكامل لقاعدة البيانات يتم خلالها إعداد تقارير المتابعة كما تقدم.
- موقع للإعلام ونشر تقدم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك: لتأمين بث الأدوات وتقدم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، سيوضع موقع على الشبكة عبر خادم الحكومة (Serveur) على مستوى بوابة الوزارة المكلفة بالاقتصاد.

المنتجات المرجوة من منظومة متابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

663. ستعد المنتجات الناجمة عن التجميع المقترحة على ثلاث مستويات وطني وقطاعي وجهوي. وهذه المستويات تشمل العناصر المبينة أدناه.

الهياكل المسؤولة	المخرجات	الموعد المحدد	الملاحظات
على المستوى القطاعي: لجنة التنمية القطاعية والإدارة القطاعية للبرمجة.	المذكرة الفصلية للتنفيذ القطاعي (NSMOS-SCAPP) من الفصل الأول من السنة ن	يوليو (السنة ن)	اجتماع نصف سنوي
	المذكرة السنوية القطاعية لتنفيذ (NASMO-SCAPP) للسنة ن	مارس (السنة ن+1)	المراجعة القطاعية السنوية
على المستوى الجهوي: اللجنة الجهوية للتنمية والخلايا الجهوية للمتابعة والتقييم		مارس (السنة ن+1)	المراجعة الجهوية السنوية تحت إشراف DSP/DGPSD
على المستوى الوطني: تنسيقية استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	التقرير السنوي لتنفيذ (RAMO/استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (للسنة ن.	يونيو (السنة ن+1)	صادقت عليه CCSوCIP في الجلسات الموسعة
	البيانات والتقارير الصحفية حول حصيلة السنة	يونيو (السنة ن+1)	متابعة نشر التقرير
	التقييم النهائي لخطة العمل الأولى من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	يونيو 2021	

الوسائل والموارد المعبأة

664. لكي تلعب دورها في القيادة والمتابعة والتقييم، ينبغي أن تُعزز مختلف الهياكل الوطنية والقطاعية والجهوية في الموارد البشرية والمالية بما في ذلك التكوين. وفي هذا الإطار، سيتم إنشاء صندوق للدعم من أجل تغطية مختلف النشاطات المتوقعة من أجل تجديد البنية وتعزيز القدرات في متابعة وتقييم استراتيجية النمو االمتسارع والرفاه المشترك، من بينها: (أ) اعداد وتشغيل قاعدة بيانات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، بما في ذلك تكوين المستخدمين؛ (ب) دعم التعاون بين استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والمكونات الوطنية الأخرى المدمجة؛ في CDP والمديريات القطاعية للبرمجة فضلا عن هياكل متابعة البرامج الجهوية والمحلية، خاصة CRPSE؛ (ج) دعم حسن تشغيل النظام من خلال تحفيز الفرق، وتزويد منظومة المتابعة والتقييم بالمعلومات اللازمة والمصادقة عليها وتوزيعها؛ (د) تعبئة خبراء الجودة لتعزيز منظومة المتابعة والتقييم.

8. الملحقات

الملحق1: التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في السيناريو الطموح للنمو							
	تسريع FBCF استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك(من منظور القطاعات الإنتاجية)						مخطط تمويل إضافي لتسريع النمو FBCF
	2016	2017	2018	2019	2020	Total	متوفر	غير متوفر
القطاع الأولي	3 963	5 199	4 470	3 542	3 730	20 904	9 547	11 357
الزراعة، الأحراج والاستغلاليات الغابية	2 080	3 114	2 580	1 862	1 875	11 511	5 217	6 294
التنمية الحيوانية	732	860	875	875	875	4 217	2 160	2 057
الصيد	1 152	1 225	1 015	805	980	5 177	2 170	3 007
القطاع الثاني	60	2 685	22 428	22 465	312	47 950	400	47 550
النشاطات الصناعية	0	350	0	22	22	350	0	350
البناء والأشغال العامة	60	2 335	22 428	22 465	312	47 600	400	47 200
القطاع الثالث	732	34 469	44 882	25 904	23 952	129 939	1 816	128 123
النقل	0	19 400	20 000	0	0	39 400	1 000	38 400
الاتصالات	20	9 075	16 268	19 965	18 014	63 342	100	63 242
التجارة	0	630	3 255	0	0	3 885	0	3 885
خدمات أخرى	712	5 364	5 359	5 939	5 938	23 312	716	22 596
أجمالي النشاطات التجارية	4 755	42 353	71 780	51 911	27 994	198 793	11 763	187 030
الإدارات العمومية	69 773	125 492	134 757	159 158	313 146	802 326	166 612	635 713
إجمالي تسريع FBCFاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بملايين الأوقية	74 528	167 845	206 537	211 069	341 140	1 001 119	178 375	822 744
إجمالي تسريع FBCFاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بملايين الدولارات	215	460	539	532	842	2 589	461	2 127

الملحق2: خطة العمل الأولوية 2016-2020 حسب التكاليف والحالة التمويلية

	الكلفة بمليارات الأوقية		
	متوفر	يبحث عنه	الإجمالي
المرتكز 1: ترقية النمو القوي، المندمج والمستدام	856,97	2257,25	3114,22
1. الورشة الإستراتيجية للترقية الأكثر تنوعا للقطاعات الواعدة	155,97	670,15	826,12
1.1. ترقية زراعة إنتاجية وفي نفس الوقت منتجة وتنافسية ومستدامة	76	116	192
2.1. توسع فوائد قطاع تنمية الماشية	49	73	122
3.1. المحافظة على الأملاك البحرية والبيئة البحرية والدمج الموسع للصيد في الاقتصاد لوطني العالمي	30	466	496
4.1. تعزيز ترقية وتثمين الاحتياط المعدني والبترولي	0,97	1,65	2,62
5.1. الدفع بالقطاع الصناعي	0	7	7
6.1. تسهيل التبادل	0	2	2
7.1. تفعيل وتنمية النشاط السياحي	0	3	3
1. 8 ترقية صناعة تقليدية خلاقة ومحافظة على الذاكرة ومدرة للدخل والتشغيل الحديث	0	1,5	1,5
2. الورشة الإستراتيجية لترقية القطاع الخاص وتحسين ممارسة الأعمال.	0	275,1	275,1
1.2. تسريع الإصلاحات المعتمدة لتحسين مناخ وممارسة الأعمال.	0	12,77	12,77
2.2. تعزيز الشراكة العمومية – الخصوصية	0	231,9	231,9
3.2. ترقية قطاع مالي صلب ومندمج	0	17,43	17,43
4.2. تنمية الاستثمار الخصوصي والاستثمارات المباشرة الخارجية (التمويل في اطارالورشة 2 من المرتكز 2)	0	0	0
5.2. ترقية إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة.	0	13	13
3. الورشة الإستراتيجيةلتعزيز البنى التحتية الداعمة للنمو	701	1312	2013
1.3. ضمان نفاذ الجميع إلى خدمات الطاقة المجدية والمستدامة والحديثة بأسعار في المتناول.	260	153	413
2.3. تعزيز الاستثمارات في البنى التحتية لقطاعات التجهيز والنقل.	296	898	1194

3.3. تنمية قطاع المياه (الإمداد بمياه الشرب)	135	215	350
4.3 ترقية النفاذ إلى تقنيات الإعلام والاتصال	10	46	56
المرتكز 2: تنمية رأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية	223,068	384,712	607,78
1. الورشة الاستراتيجية لرفع جودة التعليم والتكوين المهني	25,9	130,1	156,0
1.1. ضمان للجميع تعليما قاعديا لـ10سنوات وإرساء تعليم ما قبل مدرسي موسع وجيد	10	12	22
2.1. تحسين حكامة قطاع التعليم			
3.1 تنمية النفاذ والجودة في السالك الثاني من التعليم الثانوي			
4.1. تحسين النفاذ إلى الجودة وملاءمة التعليم العالي	3	40	43
5,1تنمية التكوين الفني والمهني	12	68	80
6.1. ترقية التعليم الأصلي ومحاربة الأمية	0,9	10,1	11
2. الورشة الإستراتيجية لتحسين ظروف الولوج إلى الخدمات الصحية	169,668	75,33	245,0
1.2. تحسين حكامة قطاع الصحة	18,3	4,1	22,4
2.2. تحسين خدمات قطاع الصحة	151,368	71,232	222,6
3. الورشة الإستراتيجية للتشغيل للجميع وترقية الشباب والثقافة والرياضة	3,0	114,78	117,78
1.3. ترقية الشغل المنتج والعمل اللائق للجميع	0	74,78	74,78
2.3. ترقية الثقافة والشباب والرياضة	3	40	43
4. الورشة الاستراتيجية لدعم قدرة الفئات الهشة للإجراءات الخاصة للاندماج الاجتماعي	24,5	64,5	89
1.4. الحماية الاجتماعية ومساواة النوع والطفولة والأسرة	6,5	10,5	17
2.4. الإمداد بالماء الشروب والولج إلى خدمات الصرف الصحي (التمويل في اطار الورشه 3 من المرتكز 1)	0	0	0
3.4. ضمان النفاذ إلى الكهرباء والإمداد بالمحروقات (التمويل في اطار الورشه 3 من المرتكز 1)	0	0	0
4.4. تنمية قطاعات البناء والإسكان	18	54	72
المرتكز 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها	61,64572	266,124	327,77
1. الورشة الإستراتيجية للحكامة العمومية والوئام الاجتماعي والسلم والأمن	27786722	67,192	94,978722
1.1. تحسين الحكامة السياسية	5	0	5
2.1. تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن	5	17	22
3.1. التقوية المستدامة للسلم والوئام الاجتماعي	11,533	46,792	58,325

4.1. حماية الشباب ضد التشدد والتطرف العنيف	0,6	3,4	4
5.1. تسيير الهجرة	5,654	0	5,654
2. ورشة تقوية دولة القانون وحقوق الإنسان والعدالة	0,5	38,9	39,3
1.2. الرقابة المواطنية للعمل العمو مي	0	6	6
2.2. تعزيز العدالة	2,552	30	32,55
3.2. تنمية حقوق الإنسان	0,462	2,865	3,327
3. الورشة الإستراتيجية للحصول على العائد الديمغرافي	4,5	4,5	9
1.3. التعهد السياسي لصالح العائد الديمغرافي	1,5	1,5	3
2.3. السياسات المشجعة للعائد الديمغرافي	3	3	6
4. ورشة ترقية المشاركة المواطنية للمرأة ومحاربة التمييز على أساس النوع	3,23	4,67	7,9
1.4. ترقية المشاركة المواطنية للمرأة	0,03	1,47	1,5
2.4. محاربة التمييز على أساس النوع	3,2	3,2	6,4
5. ورشة رفع جودة الإدارة العمومية	2,02	18,78	20,8
1.5. عقلنة الإدارة العمومية	0,01	0,09	0,1
2.5. تحسين تسيير عمال الدولة			
3.5. تطوير الإدارة و الخدمات الإلكترونية	2,01	18,09	20, 1
4.5.تخطيط وتنسيق وتقييم ومتابعة استراتجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	0	0,6	0,6
6. ورشة الحكامة الأفضل، اقتصاديا وماليا	0	1,15	1,15
1.6. تعزيز المسار المؤسسي وحكامة القطاع العمومي بغية الحد من مخاطر المديونية المفرطة	0	0,035	0,035
2.6. تحسين تسيير المالية العامة	0	0,015	0,015
3.6. محاربة الفساد وتعزيز الشفافية	0	0,05	0,5
4.6. الحكامة الاقتصادية	0	0,05	0,05
5.6. بيئة الأعمال	0	1	1
7. الورشة الإستراتيجية للتنمية المحلية واللامركزية	21,097	88,94	110,037
1.7. تعزيز سياسة اللامركزية	21	79	100
2.7. تحيين سياسة الاستصلاح الترابي	0,097	9,94	10,037
8. ورشة الحكامة البيئية الجيدة والتسيير المعقلن للمصادر الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث	0	42,027	42,027
1.8. السياسة المندمجة لاستغلال النظم البيئية	0	6,35	6,35
2.8. الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها			

3.8. حماية المدن الشاطئية	0	35,677	35,677
الإجمالي العام (بمليارات الأوقية)	1141,68	2908,09	4050
الإجمالي العام (بمليارات الأوقية)	2,95	7,52	10,48
النسبة المئوية	28,2%	71,8%	100%
منها مشاريع PPP بمليارات الأوقية		773,05	773,05
منها مشاريع PPP بمليارات الدولارات الأمريكية		2,00	2,00
المجموع العام خارج PPP (بمليارات الأوقية)	1141,68	2135,04	3276,72
المجموع العام خارج PPP (بمليارات الدولارات الأمريكية)	2,954	5,524	8,478
النسبة المئوية	34,84%	65,16	100%

تتمثل الرؤية التي تتبناها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في بناء مجتمع مزدهر ينعم بنمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام بحيث يلبي الاحتياجات الأساسية لكافة المواطنين ونفاذهم إلى المزيد من الرفاه في ظل الحكامة الجيدة التي تراعي أهداف أجندة التنمية في أفق 2030. ولهذا الغرض تقوم الرؤية على ركيزتين أساسيتين: (1) منظومة قيم تعززها مشاورات موسعة على الصعيد الوطني؛ و(2) دورس مستخلصة من تشخيص شامل اقتصاديا واجتماعيا ومؤسسيا.

وتدافع منظومة القيم المشار إليها أعلاه عن دين إسلامي متسامح ومجتمع عادل ومنصف وعن الوئام والسلم الاجتماعيين في ظل احترام حقوق الإنسان. أما تشخيص الوضع فإنه يبرز أن النمو الاقتصادي، وإن كان مقبولا حيث يعادل 5,2% كمتوسط خلال السنوات الثلاث الماضية، فإنه يخفي وراءه تباينات جهوية ومظاهر عدم مساواة النوع. كما أن النمو يفتقر إلى تنوع مصادره ولا يساهم بما فيه الكفاية في خلق فرص العمل. ويظل الفقر مرتفعا كما أن الاقتصاد يعوزه ضعف مستوى الادخار وسيطرة القطاع غير المصنف والارتباط القوي بعوائد القطاع الاستخراجي.

وانطلاقا من هذا التشخيص ومن تطلعات السكان فإن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك أقرت إقامة ورشات استراتيجية وتدخلات ذات أولوية من أجل حدوث التغييرات الهيكلية اللازمة لبناء مجتمع يسوده الرفاه والوئام والسلم والعدالة الاجتماعية. وستحصل التحولات الأهم عن طريق:

1. حوار سياسي موسع يتيح تجاوز الصراعات والمحاذير الاجتماعية وتحديد مكامن اللامساواة والغبن الاجتماعي واقتراح وتنفيذ برنامج وطني للوئام الاجتماعي والحد من عدم المساواة مع السعي إلى إزالة تهميش أي أحد؛
2. إصلاح مناخ الأعمال بما يسمح بجذب المستثمرين نحو قطاعات الاقتصاد سواء التقليدي منها أو الحديث والنهوض بقطاع خصوصي ديناميكي؛
3. النهوض بالقطاعات الواعدة تنويعا للاقتصاد وسعيا إلى جعله أقل ارتباطا بالقطاع الأول وفي نفس الوقت اعتماد أساليب استهلاك مسؤول وتسيير مستدام للموارد الطبيعية؛
4. تطوير برنامج اجتماعي قائم على تحسين جودة التعليم وخدمات الصحة مع القضاء على الفقر المدقع.

ويظل السؤال الأهم هو: كيفية الملاءمة بين كل هذه الورشات والتحولات؟ ومن شأن نظرية التغيير أن تجيب على هذا التساؤل بحيث تقترح الحلول اللازمة التي من شأنها أن تجعل من الممكن تحقيق الطموحات التي يرسمها البرنامج.

وفيما يخص موريتانيا فإن أجندة 2030 الخاصة بأهداف التنمية المستدامة تشكل فرصة سانحة لتنظيم مختلف مرتكزات الإستراتيجية وورشها وبرامجها ضمن نسق يسمح بحصول التحولات الضرورية لتحقيق هذه الرؤية المستقبلية.

ويبين الشكل التالي الصيغ والأساليب التي رسمتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ونظمتها في إطار تحول منطقي يضع أهداف التنمية المستديمة في مركز اهتمام التحليل. ويلاحظ أن تطلعات المجتمع كما تبرزها هذه الرؤية تتماهى مع إنجاز أهداف التنمية المستدامة رقم 16، 10 و5. ومن هذا المنطلق يلزم وجوبا إنجاز الهدفين رقم 1 و8 (نمو يمكن من تخفيف الفقر) على أن يتضمن الهدفان المتعلقان بالتعليم وبالصحة (رقم 3 و4) الإجراءات المصاحبة الضرورية لإنجاز مثل هذه الطموحات. علما بأن هذا المسار ليس هو المسار الأوحد الممكن ولكنه يمثل خيارا تتبناه استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

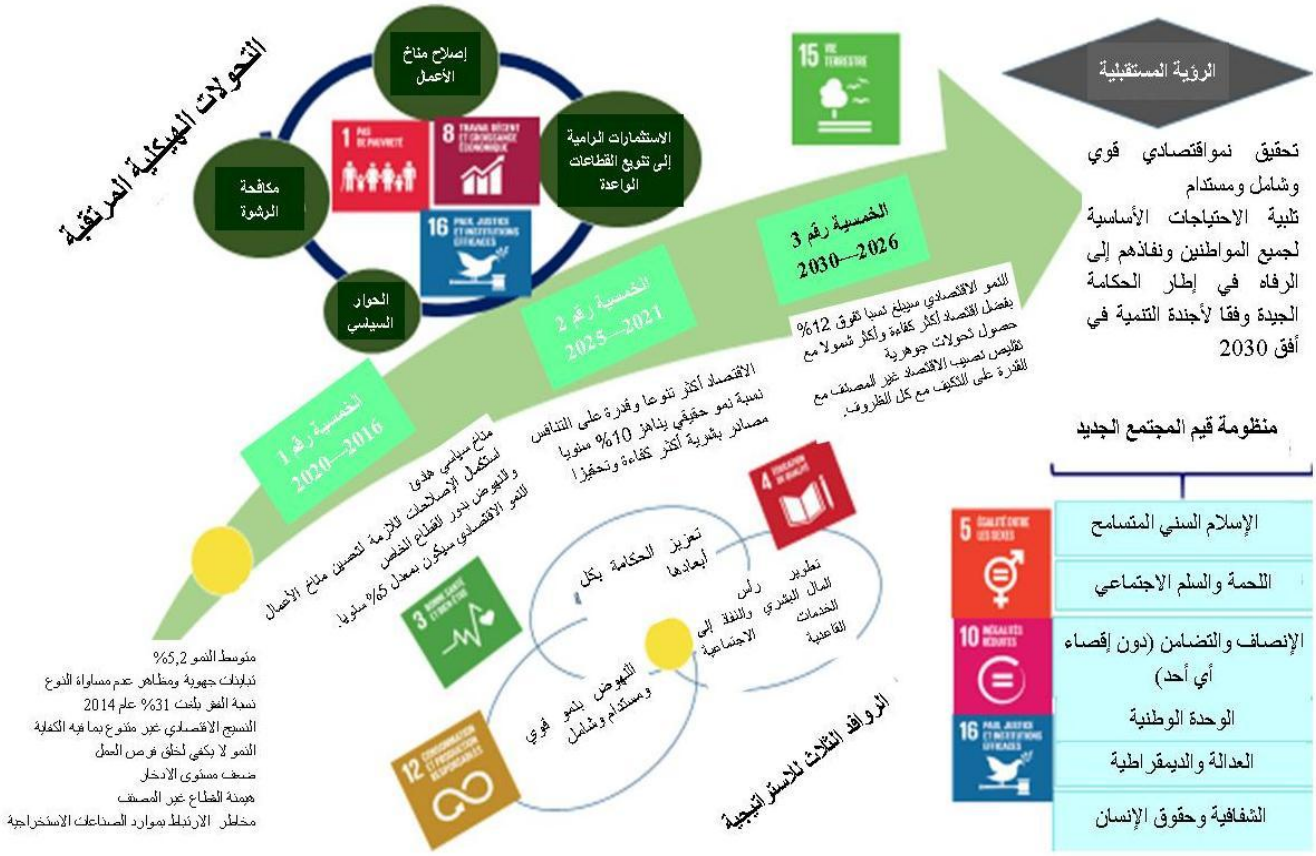
التحولات الهيكلية المرتقبة
إصلاح مناخ الأعمال
الاستثمارات الرامية إلى تنويع القطاعات الواعدة
الحوار السياسي
مكافحة الرشوة
الرؤية المستقبلية
تحقيق نموا قتصادي قوي وشامل ومستدام تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين ونفاذهم إلى الرفاه في إطار الحكامة الجيدة وفقا لأجندة التنمية في أفق 2030
الخمسية رقم 3 2030—2026
النمو الاقتصادي سيبلغ نسبا تفوق 12% بفضل اقتصاد أكثر كفاءة وأكثر شمولا مع حصول تحولات جوهرية تقليص نصيب الاقتصاد غير المصنف مع القدرة على التكيف مع كل الظروف.
الخمسية رقم 2 2025—2021
الاقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على التنافس نسبة نمو حقيقي يناهز 10% سنويا مصادر بشرية أكثر كفاءة وتحفيزا
الخمسية رقم 1 2020—2016
مناخ سياسي هادئ استكمال الإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال والنهوض بدور القطاع الخاص النمو الاقتصادي سيكون بمعدل 5% سنويا.
منظومة قيم المجتمع الجديد
الإسلام السني المتسامح
اللحمة والسلم الاجتماعي
الإنصاف والتضامن (دون إقصاء أي أحد)
الوحدة الوطنية
العدالة والديمقراطية
الشفافية وحقوق الإنسان
الرواقد الثلاث للاستراتيجية
تعزيز الحكامة بكل أبعادها
تطوير رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية
النهوض بنمو قوي ومستدام وشامل
متوسط النمو 5,2%
تباينات جهوية ومظاهر عدم مساواة النوع
نسبة الفقر بلغت 31% عام 2014
النسيج الاقتصادي غير متنوع بما فيه الكفاية
النمو لا يكفي لخلق فرص العمل
ضعف مستوى الادخار
هيمنة القطاع غير المصنف
مخاطر الارتباط بموارد الصناعات الاستخراجية

الملحق 4 مصفوفة مؤشرات تنفيذ ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك								
المرتكز الاستيراتجي 1: ترقية نمو اقتصادي قوي ، شامل ومستدام (أهداف التنمية المستدامة 2، 6، 7، 8، 9، 11، 12، 14 و17)								
الورشة الاستيراتيجية 1.1 : ترقية نمو أكثر تنوعا للقطاعات الارتكازية (أهداف التنمية المستدامة 2 ، 8 و14)								
التدخلات	**أهداف التنمية المستدامة**	**المؤشرات**	**أرقام بيانية**	**مرجع**		**المستهدفين**		
				السنة	**القيمة**	**2020**	**2021-2025**	**2026-2030**
المؤشرات العامة للاقتصاد الكلي	8.1	معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام حسب أسعار السوق	8.1.1	2015	1,90%	5,10%	10%	12%
		متوسط التشغيل الإضافي في السنة		2015	15 761	27 404	>30.000	>35.000
		معدل التضخم (بالمعدل السنوي %)		2015	0,50%	5,10%	<=4%	<=3%
		العجز الجاري (%من الناتج الداخلي الخام)		2015	18,80%	4,30%		
		عجز الميزانية (%من الناتج الداخلي الخام)		2015	5,70%	5,70%	<=5%	<=3%
1.1.1 ترقية زراعة منتجة وتنافسية ومستدامة	2.3	العائدات المتوسطة للمنتجين الزراعيين حسب الجنس		2015				
		مؤشر الفقر في الوسط الريفي	2.3.1	2014	44,40%			
		نسبة المساحات الزراعية المستغلة بشكل منتج ومستدام		2015				
		مردودية الأرز (الطن/ هكتار)		متوسط 2010-2015	5.1	5,3	5,6	5,9
		مردودية الحبوب التقليدية (طن/ هكتار)		متوسط 2014 . 2009	0.49	0,59	0,72	0,893

		مردودية القمح (الطن/ الهكتار)		متوسط 2010-2015	1.98	2,33	2,59	2,83
		نسبة تغطية الحاجات من كافة أنواع الحبوب (%)	2.3.2	2014	34%	48,9%	55,68%	62,5%
		نسبة تغطية الحاجات من الأرز الأبيض (%)		متوسط 2010– 2015	68%	114%	119%	124%
		مردودية القمح (طن/هكتار))		متوسط 2010-2015	2,01	2,33	2,59	2,83
		نسبة تغطية الحاجات من القمح		2015-2016	1,89%	%6	%11	%16
		نسبة تغطية الحاجات من الحبوب التقليدية (%)		متوسط 2009 – 2014	42.7%	49,8%	60,1%	72,9%
		التشغيل في قطاع الزراعة (% من التشغيل الكلي)		2015				
2.1.1 تنمية شعب حيوانية تنافسية والتسيير المستديم لنظام التنمية الحيوانية المكثفة	2.3	نسبة تغطية الحاجات الوطنية من الحليب (%)		2015	30%	%57	%97	120%
		نسبة تغطية الحاجات من لحوم الدجاج		2015	%54	%66	%74	160%
		إنتاج اللبن المصنع (طن)		2015	25000	45000	65000	130000
		إنتاج اللحوم الحمراء الخاضع للرقابة (بالأطنان)	2015	31000	45000	55000		
		إنتاج الجلود بنوعيها الخام والمدبوغ (ملايين الوحدات)	2015	2,6	3,5	4,2	6	
		التشغيل في قطاع التنمية الحيوانية (% من التشغيل الكلي)		2015				

3.1.1 حماية البيئة والثروة البحرية ودمج أكثر لقطاع الصيد في الاقتصاد الوطني و العالمي	2.3 و 14.4	التشغيل في قطاع الصيد (% من التشغيل الكلي)		2015					
		نسبة المخزون التجاري المستغل بشكل مستدام (دون الحد المسموح به)	14.4.1						
1.4 تعزيز ترقية والاستفادة من المقدرات المعدنية والنفطية	8.1	التشغيل في القطاع ألاستخراجي (%من التشغيل الكلي)		2015					
5.1.1 تحفيز قطاع الصناعة	9.2	التشغيل في قطاع الصناعة (% من التشغيل الكلي)		2015					
6.1.1 ترقية التجارة وتدعيم ظروف سير متوازن وشفاف	8.1	نسبة تشغيل القطاع التجاري (% من التشغيل الكلي)		2015					
7.11 تنشيط وتنمية النشاط السياحي	8.9	المساهمة (% من الناتج الداخلي الخام)		2015					
		التشغيل في قطاع السياحة (%من التشغيل الكلي)		2015					
8.1.1 ترقية صناعة تقليدية مبتكرة ومحافظة على الذاكرة الجمعوية ومدرة للدخل وتخلق وظائف مناسبة	8.3	عدد البنى التحتية الجاهزة و العاملة		2015		15%	25%	50%	

الورشة الاستراتيجية 2.1 : ترقية القطاع الخاص وتحسين مناخ ممارسة الأعمال (أهداف التنمية المستدامة 9 ، 12 و17)								
المؤشرات	أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات	أرقام بيانية	مرجع		المستهدفين		
				السنة	القيمة	2020	2021-2025	2026-2030
1.2.1 تسريع الإصلاحات المقام بها من أجل تحسين مناخ ممارسة الأعمال	12.6	المؤشر العام لممارسة الأعمال		2015	168 ème			
2.2.1 تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص	17.17	تنفيذ الإطار القانوني المعتمد		2015				
		حصة استثمار الشراكة بين القطاع العام والخاص من الاستثمار الكلي	17.17.1					
3.2.1 ترقية قطاع مالي قوي وشامل	9.3	نسبة الوساطة المصرفية	8.10.2	2015	25%	30%	40%	50%
		نسبة السكان الذين لديهم نفاذ للخدمات البنكية	8.10.1	2015	10%	20%	30%	50%
		الولوج إلى مصادر التمويل: التمويل الداخلي الممنوح من قبل البنوك (% من الناتج الداخلي الخام)		2015				
4.2.1 تنمية لاستثمار الخاص والاستثمارات الخارجية المباشرة		التنافسية الاقتصادية ترتيب الدولة حسب المنتدى العالمي الاقتصادي		2015				
5.2.1 ترقية إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة	9.3	عدد الشركات الجديدة						
		نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على سلفة أو خط ائتمان	9.3.2	2015				
الورشة الاستيراتيجية3.1 : تعزيز البنى التحتية الداعمة للنمو (أهداف التنمية المستدامة 6، 7، 9 و11)								

1.3.1 ضمان استمرار خدمات الطاقة بسعر مقبول للوحدات الاقتصادية	7.1	عدد الكيلومترات من شبكات الجهد الضعيف والجهد المتوسط التي تم إنجازها		2015	150	450	1500	1500
		نسبة المنازل المربوطة بالكهرباء	7.1.1	2015	%38,8	%70	%75	%85
		حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك النهائي للطاقة		2015				
		نسبة المنازل المربوطة في الوسط الحضري		2015	%76,9	%95	%97	%98
		نسبة المنازل المربوطة في الوسط الريفي		2015	%2,3	%40	%60	%80
		طول شبكات الجهد الضعيف (عدد الكلم)	7.2.1	2015	15	50	500	500
		حصة الطاقات المتجددة من كميات الطاقة المختلطة (ضمن شبكة صوملك)	7.2.1	2015	32%	50%	60%	70%
2.3.1 تعزيز الاستثمارات في مجال البني التحتية في قطاع التجهيز والنقل	11.2	عدد كيلومترات الطرق المعبدة		2015	4811	7500	9400	11000
		عدد كيلومترات الطرق التي تم تأهيلها		2015	459	1200	1900	2900
		عدد البنى التحتية المينائية المنجزة		2015	5	8	10	11

3.3.1 تطوير قطاع المياه	6.1 و 6.4	تكلفة سعر الماء للشركات		2015					
4.3.1 ترقية الابتكار و تقنيات الإعلام والاتصال	9 c	زيادة دخول الربط العالي للهاتف الثابت		2015	0.2%	2%	4%	6%
		زيادة دخول الربط العالي للهاتف الجوال		2015	5.4%	10%	12%	15%
		زيادة نسبة الأفراد المستفيدين من خدمة الانترنت		2015	4.3%	8%	12%	15%
		زيادة نسبة الأفراد المستخدمين للانترنت	9.c.1	2015	25%	40%	50%	75%
		زيادة الربط بالشبكة الدولية حسب مستخدمي الانترنت 3.2 إلى 32 كيلوبايت		2015	3.2	12	22	32
		عدد نقاط تبادل الانترنت الوطني		2015	1	2	2	3
		عدد المشغلين التشاركيين في تسيير البنى التحتية للاتصالات		2015	0	1	2	2
		نسبة عناوين انترنت ابروتوكول 5 بالنسبة للبروتوكولات الوطنية		2015	0%	10%	100%	100%
		عدد المشتركين في شبكة الهاتف الجوال (لكل 100 شخص)		2015			101	101
		مستخدمي الانترنت (% من السكان)		2015			2	3

المرتكز الإستراتيجية 2: تطوير رأس المال البشري و الولوج إلى الخدمات الأساسية (أهداف التنمية المستدامة 1.3، 4، 5.6.7 ،8، 12)

الورشة الإستراتيجية 1.2 رفع مستوى التعليم والتكوين الفني (هداف التنمية المستدامة 1 و4)

التدخلات	أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات	أرقام بيانية	المرجع		المستهدفين		
				السنة	القيمة	2020	2021-2025	2026-2030
المؤشرات العامة للتخفيف من	1.1 و 1.2	مؤشر الفقر المدقع	1.1.1	2014	16,6%	6%		

الفقر والفوارق		المؤشر العام للفقر (من العدد الإجمالي للسكان)	1.2.1	2015	28,3				
		مؤشر الفوارق (Gini)		2015	0,41				
1.1.2 ضمان تعليم قاعدي للجميع بالنسبة لمن هم أقل من 10 سنوات، وتعليم ما قبل المدرسي جيد وموسع	4.2	نسبة التمدرس الصافي في المرحلة الأساسية		2013	%47.2	81,40%	90,20%	100%	
		نسبة البنات و الأولاد في التعليم الأساسي		2013	1.04	1,03	1,01	1	
		نسبة إنهاء مرحلة التعليم الأساسي		2014	72	85%	92%	100%	
		النسبة المئوية لتلاميذ التعليم الخاص		2015					
		النسبة المئوية للشباب والبالغين الذين شاركوا في برنامج تعليم أو تكوين في المدرسة أو خارجها خلال 12 شهرا الأخيرة	4.3.1	2015					
		عدد المسجلين في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية		2015					
2.1.2 تنمية الولوج وجودة السلك الثاني من التعليم الثانوي	4.1	المعدل الصافي للتمدرس في المرحلة الثانوية		2015					
		نسبة الأولاد و البنات في المرحلة الثانوية		2015					
		نسبة التلاميذ المنتسبين لمؤسسات التعليم الخاص		2015					
3.1.2 تحسين الحكامة في قطاع التعليم		النفقات العمومية في مجال التعليم (% من الناتج الداخلي الخام)		2015	20,00%	23%	29%	35%	
4.1.2 تحسين الولوج، وجودة وملاءمة التعليم العالي والبحث العلمي	4.3	المعدل الخام للتمدرس في سلك التعليم العالي		2015	%9	%11			
		عدد الطلاب في كل 100.000 ساكن		2015	572-	771-	1500-	2000-	

		النسبة المؤوية للطلاب في القطاع الخاص		2015	- 4%	-13%	-25%	-35%
5.1.2 تنمية التكوين التقني والمهني	4.4 و 4.5	عدد المكونين في مدارس ومراكز التكوين المهني والتقني		2015				
		عدد المكونين في مؤسسات التعليم الخاص						
6.1.2 ترقية التعليم الأصلي ومحاربة الأمية		نسبة الأميين		2015				
		نسبة الرجال الأميين		2015				
		نسبة النساء الأميات		2015				

الورشة الاستراتيجية .1.3 الحكامة السياسية والتماسك الاجتماعي والسلم والأمن (أهداف التنمية المستدامة 8 و16)

التدخلات	أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات	بيانات عددية	المرجع		المستهدفين		
				السنة	القيمة	2020	2021-2025	2026-2030
3.1.1. تطوير الحكامة السياسية	16.6 16.7	عدد الاستحقاقات التي تم تنظيمها	16.6.1	2015				
3.1.2. تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن	16.4	عدد الهجمات الإرهابية التي تم إحباطها	16.4.2	2015				
3.1.3. بناء سلم وتماسك اجتماعي مستدامين	8.7	عدد النزاعات التي تمت تسويتها		2015				
3.1.4. حماية الشباب من التطرف والإرهاب	8.6 16.1	عدد الوفيات الناتجة عن نزاع لكل 100 ألف ساكن (حسب الجنس والعمر والسبب)	16.1.2	2015				

العنيف	16.3	نسبة السكان ضحايا العنف الجسدي النفسي أو الجنسي خلال 12 شهرا الأخيرة	16.1.3	2015				
		نسبة السكان الذين يعتبرون أن تجوال الشخص منفردا في منطقته السكنية لا يشكل خطرا	16.1.4	2015				
		نسبة ضحايا العنف خلال 12 شهرا الأخير الذين قاموا باشعار السلطات المختصة أو أي آلية لتسوية النزاعات متعارف عليها قانونيا	16.3.1	2015				
ضمان حصول الجميع على هوية قانونية وخاصة من خلال تسجيل المواليد	16.9	نسبة الأطفال دون 5 سنوات الذين تم تسجيلهم من طرف سلطات الحالة المدنية وأعمارهم	16.9.1	2015	%67	%80	%90	%100
3.1.5. التحكم في الهجرة	8.8	العدد السنوي للمهاجرين غير الشرعيين الذين تم ترحيلهم إلى الحدود		2015				
الورشة الإستراتيجية 2.3 تدعيم دولة القانون وحقوق الإنسان والعدالة (أهداف التنمية المستدامة 16،1،4و17)								
1.2.3 . رقابة العمل العمومي من طرف المواطن	16.7 et 17.17	عدد المحطات الإذاعية والتلفزية الخاصة المرخص لها		2015				
		عدد منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية المرخص لها		2015				
2.2.3. تعزيز العدالة	16.3	نسبة السجناء الذين في حالة انتظار للحكم عليهم	16.3.2	2015				

3.2.3. تنمية حقوق الإنسان	1.4 4.7 16.3 et 16.10	عدد حالات الاغتيال والخطف والاختفاء القسري والسجن العشوائي وأعمال التعذيب التي تعرض لها الصحفيون، أو الأشخاص العاملين في الإعلام أو المنخرطين في النقابات والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال 12 شهرا الماضية	16.10.1	2015				
الورشة الاستراتيجية 3.3 الحصول على العامل الديمغرافي (أهداف التنمية المستدامة 3،4و8)								
1.3.3 التعهد السياسي لصالح العامل الديمغرافي	3.7 4.4 et 8.6	عدد الاستراتيجيات التي تأخذ العامل الديمغرافي في الحسبان		2015				
2.3.3 تسريع السياسات لصالح العامل الديمغرافي	3.7 4.4 et 8.6	عدد الأنشطة الممولة لفائدة العامل الديمغرافي		2015				
الورشة الاستراتيجية 4.3 ترقية مشاركة مواطنة النساء ومحاربة التمييز على أساس النوع (أهداف التنمية المستدامة 4و5)								
1.4.3 ترقية مشاركة المرأة في المواطنة	5.1 5.2 5.3 و 5.5	عدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان	5.5.1	2015				
		عدد المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس البلدية		2015				
2.4.3 محاربة التمييز الممارس المتعلق بالنوع	4.5 5.2 5.3 et 5.5	عدد حالات العنف المسجلة ضد المرأة	5.1.1	2015				
الورشة الإستراتيجية 5.3 تغيير الإدارة العمومية (هدف التنمية المستدامة 16)								

1.5.3 عقلنة خدمة الإدارة العمومية	16.5 16.6	عدد القطاعات التي لديها خطط عمل لعدة سنوات والتي ترتكز على التسيير المعتمد على النتائج		2015				
		نسبة رضى مراجعي المصالح الإدارية						
2.5.3 تحسين تسيير موظفي الدولة		عدد المصالح الجهوية التي تم إنشاؤها من أجل التحكم في الموارد البشرية		2015				
3.5.3 تطوير الإدارة والخدمات الالكترونية	5.b 9.C 17.8	مدى استعمال الانترنت الداخلي للحكومة حسب الكيلومترات		2015	20			
		عدد الموقع المدمج داخل الانترنت بين مؤسسات الحكومة		2015	30			
		عدد مصالح أمن المعلوماتية و مراكز محاربة الجريمة عبر الانترنت وكذلك المضامين غير المرغوبة		2015	1			
4.5.3 تخطيط و تنسيق ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	17.14 17.15	عدد الاستراتجيات القطاعية التي تمت المصادقة عليها		2015				
		عدد خطط التنمية الجهوية التي تم تحديثها أو المنفذة من طرف استراتيجية النمو الجهوية		2015				
		إعداد تقرير سنوي للتنفيذ		2015				
		معدل تحقيق السياسات الوطنية لتنمية الإحصاء		2015				
الورشة الاستراتيجية 6.3 حكامة اقتصادية ومالية جيدة (أهداف التنمية المستدامة 8،6 و17)								
1.6.3 تعزيز المسلسل المؤسسي و حكامة القطاع العام سعيا إلى تخفيف مخاطر ارتفاع المديونية	17.4 17.5	نسبة خدمة الديون إلى الصادرات من السلع والخدمات	17.4.1	2015				

2.6.3 تسيير المالية العامة	17.17	..... المصادق عليها والمنفذة		2015				
		عدد ..... القطاعية والمنجزة						
3.6.3. محاربة الرشوة وتعزيز الشفافية	16.5	مؤشر مدركات الفساد	16.5.1	2015				
4.6.3 الحكامة الاقتصادية	16.6	عدد الإجراءات لتنظيم للقطاعات		2015				
5.6.3 مناخ الأعمال	8.3	عدد الإصلاحات المقام بها من أجل تحسين مناخ الأعمال		2015				
الورشة الاستراتيجية 7.3 التنمية المحلية واللامركزية (هدف التنمية المستدامة 11)								
1.7.3 تعزيز سياسة اللامركزية	11.b	اعتماد نسق للامركزية يناسب كل جهة		2015				
		عدد.....		2015				
2.7.3 تحيين سياسات الاستصلاح الترابي		عدد الخصائص الجهوية		2015				
		عدد أقطاب التنمية الجهوية التي تم إنجازها		2015				
الورشة الاستراتيجية 8.3 الحكامة البيئية الجيدة (أهداف التنمية المستدامة 13،14و15)								
1.8.3 السياسة المندمجة لاستغلال النظام البيئي	13.1	معدل مخزون السمك ذي المستوى البيولوجي القابل للاستمرارية	14.4.1	2015				
		نسبة المساحات المائية المحمية		2015				
2.8.3 حماية وتثمين	13.1	نسبة المساحات المحمية أو المحافظة عليها	14.5.1	2015				

الموارد الطبيعية	14.5 15.3	مدى تقدم الاستراتجيات المندمجة للتنمية، لمواجهة التغيرات المناخية والأخذ بالحسبان إجراءات التخفيف من مخاطر الكوارث	13.1.2.1	2015				
		المساحات المزروعة عن طريق الجو	15.3.1	2015	10%			
3.8.3. حماية المدن الساحلية ضد مخاطر المد البحري والفيضانات	15.5	عدد الإجراءات المتخذة لحماية المدن الساحلية من مخاطر المد البحري		2015		15,00		